

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية
(1919 - 1954م)

مطبوعة أكاديمية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر (تاريخ الوطن
العربي المعاصر) السداسي الثالث

إعداد الدكتور: نورالدين مقدر

السنة الجامعية: 2022 - 2023

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد خاتم
الانبياء والمرسلين وبعد

هذه مجموعة محاضرات في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-
1954م) موجهة إلى طلبة السنة الثانية ماستر تخصص تاريخ الوطن العربي
المعاصر، ضمن محاور تتعلق بحصيلة نشاط الحركة الوطنية من بوادر ظهورها
حتى اندلاع الثورة التحريرية 1954.

- **المحاضرة الأولى: جذور الحركة الوطنية الجزائرية؛** وفيها تطرقنا إلى مصطلح
الحركة الوطنية ومفهوم الحركة الوطنية الجزائرية عند المؤرخين الجزائريين
واختلافهم في ميلادها وازالة اللبس عن معناها عند الدارسين.

- **المحاضرة الثانية: الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى؛** وتتناول هذه
المحاضرة مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى ودورهم وانعكاساتها.

- **المحاضرة الثالثة: الجزائر خلال ما بين الحربين (1919-1939)**

- **المحاضرة الرابعة: الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945)**

- **المحاضرة الخامسة: الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية**

- **المحاضرة السادسة: التيار الاستقلالي ونشاطاته؛** تناولنا فيها ظهور التيار
الاستقلالي منذ نشأة نجم شمال إفريقيا إلى ظهور حزب الشعب 1937 إلى حله
خلال الحرب العالمية الثانية.

- **المحاضرة السابعة: السياسة الفرنسية في الجزائر.**

وبهذه المحاضرات نكون قد لامسنا جوانب من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية
منذ بوادر ظهورها الى اندلاع الثورة التحريرية

الحمد لله وحده وهو الموفق.

المحاضرة الأولى: جذور الحركة الوطنية الجزائرية

يتألف مصطلح الحركة الوطنية من كلمتين هما الحركة والوطنية الحركة؛ باللغة الإنجليزية "Movement" وباللغة الفرنسية "Mouvement" وتعني النشاط والعمل.¹ أما سياسيا فهي التيار العام الذي يدافع عن طبقة من الطبقات او فئة اجتماعية معينة وتنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو تحسينها كلها.

أما الوطنية؛ يجب توضيح معنيين كثيرا ما يقع فيه الخطأ ولاسيما في ترجمته من اللغات الأجنبية هو مفهوم الوطنية "Patriotisme" والتي تعني حب الانسان لوطنه الذي ولد فيه واستعداده للدفاع عنه والموت في سبيله، والثاني القومية "Nationalime" والتي تعرف بأنها حالة ذهنية يظهر فيها ولاء الفرد للدولة وارتباطه العميق بأرض الوطن وبالعوادات والتقاليد المحلية وبالمنطقة التي يعيش فيها الفرد ويتواجد فيها على مر التاريخ، وهي ذلك الشعور اتجاه الدولة التي يشترك افرادها في عوامل خاصة تميزها عن أي قومية أخرى ومن تلك العوامل المشتركة؛ اللغة، الحدود الاقليمية، الدين، الفكر السياسي، العادات والتقاليد.² فالقومية إذن تعني ذلك الشعور المشترك بين جماعة عينة تنتمي إلى حضارة واحدة، لها حدود جغرافية معينة وتشارك في التاريخ والمصير.

أما الحركة الوطنية فتعرفها الموسوعات الغربية بما يلي: ((حركة الأشخاص الذين يدركون ضرورة تكوين مجموعة أساسها الروابط العرفية واللغوية والثقافية وغيرها وهي تنطلق من ايديولوجية ترمي إلى تمكين الأمة من حق ممارسة سياسة

¹ - القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004، ص: 246.

² - أوموت اوزكيريمللي، نظريات القومية مقدمة نقدية، ترجمة: معين الإمام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص: 88.

لا تأخذ في الاعتبار الخاصة وترفض كل ما من شأنه الحد من حريتها في العمل¹.

- مفهوم الحركة الوطنية الجزائرية:

اختلف المؤرخون في اعطاء تعريفًا موحدًا للحركة الوطنية الجزائرية لعدم اتفاقهم عن بدايتها، فينقسمون إلى فريقين، الفريق الأول يؤرخ لها إلى بداية العشرينات من القرن العشرين وبالذات إلى ظهور حركة الأمير خالد (1919-1923) ونشأة نجم إفريقيا 1926 وهناك من يعود إلى ما قبل ذلك وينطلق من فرض فرنسا التجنيد الإلزامي على الجزائريين 1912 ومعارضة الرأي العام له وما ترتب عن ذلك من توتر² وهو ما يتفق مع مفهوم الحركة الوطنية الجزائرية؛ الذي يعبر عن الأداء الجماعي للأحزاب والجمعيات السياسية والثقافية والإصلاحية الجزائرية، التي ارتقت بمستوى المطالبة بتغيير الواقع الاستعماري من ردود الفعل العفوية والمؤقتة إلى حركة سياسية دؤوبة غدت تمتلك أدوات العمل السياسي المنظم بفعل احتكاكها وتأثرها بالتيارات السياسية الخارجية في العالم الإسلامي وأوروبا في بداية القرن العشرين³.

وهذا المفهوم الذي يتوافق مع آراء الكتابات التاريخية الأجنبية التي تمثل الفرنسية الغالبة منها التي ترى بأن الحركة الوطنية الجزائرية وليدة العشرينات من القرن الماضي وأن "الوطنية الجزائرية" تأخر ظهورها إلى سنوات الثلاثينات ومن أشهر هذه الكتابات التي تأثرت بها بعض الكتابات الجزائرية التي سنشير لها لاحقاً نذكر المؤرخ الفرنسي "شارل روبير أجيرون" (Charles Robert Ageron) الذي

¹ - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، ج1، ص: 08.

² - أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر (1830-1962)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص: 97.

³ - خثير عبد النور وأخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1954)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص: 14.

يرى أنها وليدة النجم الشمال الإفريقي ومصالي الحاج سنة 1927.¹ والمؤرخ الفرنسي "شارل أندري جوليان" (Charles Andre Julien) الذي قال أن "الوطنية الجزائرية" لم تظهر إلا بعد قرن من احتلال الجزائر تقريبا، وأن رائد الوطنية الحقيقي هو الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الذي انتسب إليه الجميع حتى الشيوعيون بعد وفاته سنة 1937.² وهناك أيضا المؤرخ الفرنسي "روجي لوتورونو" (Roger Le Tourneau) الذي يقول: "أن الجزائر لم تأت إلى الحياة السياسية العصرية إلا حوالي سنة 1926 لعدة عوامل، منها أنها تجهل الشعور الوطني لكونها بدون تقاليد، إذ لا وجود لدولة جزائرية قبل الأتراك، ثم أن دولة الأتراك لم تكن دولتهم".³

أما الكتابات الجزائرية التي انسأقت حول هذا الطرح نجد المؤرخ "محمد حربي" الذي يرى أن تشكل "الوطنية الجزائرية" هو بالدرجة الأولى نتاج الاضطهاد الكولونيالي، وأن الذي سرع اليقظة الوطنية في الجزائر، إنما هي ثورة أكتوبر 1917 في روسيا ملازمة مع ميلاد الحزب الشيوعي، هذان الحدثان ساهما بقسط وافر في ظهور قوة سياسية بالمهجر، ويقول: أن "الوطنية الجزائرية" بدأت كصفحة من صفحات تاريخ الحركة الشيوعية، مؤسسها مصالي الحاج (1897 - 1974)، الذي كان عضوا في هذه الحركة، وبهذه الصفة سيكون أحد قادة نجم شمال افريقيا وإلى جانب "حربي" أيضا المؤرخ "محفوظ قداش" صاحب كتاب "تاريخ الحركة

¹ - شارل روبيير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص: 140.

² - شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة: المنجي سليم والطيب المهيري والصادق المقدم وفتحي زهير والحبيب الشطي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص: 55 - 133.

³ - محمد حربي، الجزائر 1954 - 1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م، بيروت، لبنان، 1980، ص: 25.

الوطنية الجزائرية 1919 - 1951" الذي يقول أن بوادر بروز الحركة الوطنية الجزائرية هو نهاية الحرب العالمية الأولى.¹

أما الفريق الثاني؛ يرجع بالحركة الوطنية الجزائرية إلى سنة 1830 إلى مواجهة الاحتلال في سنواته الأولى، فيعتبر المعارضة السياسية التي قادها أعيان مدينة الجزائر بزعامة "حمدان خوجة" والنضال المسلح الذي خاضه الأمير عبد القادر" وما ترتب من ردود أفعال نقطة الانطلاق للحركة الوطنية الجزائرية.² فهي كمفهوم عند هذا الفريق تعبر عنها جملة ردود الفعل الوطنية تجاه الواقع الاستعماري الذي كان يلقي بأعبائه على المجتمع الجزائري، وفي هذا السياق فإن الحركة الوطنية تمثل كل أشكال الرفض للاستعمار، كالمقاومة الشعبية المسلحة التي امتدت لعقود عديدة، والمقاومة السياسية التي قادتها النخبة الحضرية في بداية الاحتلال، والهجرة نحو المشرق العربي. وتعتبر عن ردود الفعل الجزائرية الجماعية منها والفردية، المنظمة منها والمعزولة، ورفض مجابهة السياسة الاستعمارية في مستويات مختلفة، ونعني من ذلك رفض التجنيس والتهجين الثقافي، ورفض التجنيد الإجباري، والمطالبة باسترجاع الأوقاف والدفاع عن القضاء الإسلامي والمطالبة بفصل الدين عن الدولة الفرنسية وغير ذلك من أشكال الاحتجاج والصمود.³

من أبرز المؤرخين الجزائريين الذين يرافعون عن هذا المفهوم المؤرخ "محمد العربي الزبيري" الذي يقول: "إن الحركة الوطنية الجزائرية لم تتشكل في أوساط المغتربين الجزائريين بفرنسا، ولم تنطلق من صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي، بل إن منبتها أصيل يعود إلى لحظات الاحتلال الأولى، عندما تنكر الغزاة لمعاهدة الخامس جويلية 1830، قبل أن يجف الحبر الذي كتب به، وكان جميع روادها من المثقفين ثقافة عالية، المتمكنين من اللغة العربية والمثشبعين بالحضارة

¹ - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ت: أمحمد بن البار، ج01، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص:06.

² - أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص: 97.

³ - خثير عبد النور وآخرون، مرجع سابق، ص: 13.

الإسلامية، وكان من بينهم من يجيد لغات أجنبية أخرى كالإنجليزية والفرنسية".¹ ويقول في موضع آخر: " إن الحركة الوطنية الجزائرية إنما ولدت في فرنسا ضربا من التزييف، لأن العمل بجميع الوسائل من أجل استرجاع السيادة الوطنية والاستقلال الوطنيين بدأ مع بداية العدوان الفرنسي ولم يكن مقتصرًا على النشاط السياسي، الذي كان مكثفًا ومتنوعًا ومتواصلًا، لكنه شمل، وهو الأهم الجانب العسكري، وكذلك الجانب الاجتماعي والفكري والثقافي والحضاري والاقتصادي...".²

أما المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" الذي يتزعم هذا الفريق، من خلال مؤلفه الحركة الوطنية الجزائرية في أجزاءه الثلاثة من سنة 1830 إلى 1945، الذي يرد في جزئه الثاني (1900 - 1930) على المؤرخين الفرنسيين الذين يرجعون أصول الحركة الوطنية الجزائرية للثلاثينات من القرن الماضي، أو منهم من يعودونها إلى الفترة التالية للحرب العالمية الأولى، وخصوصًا ابتداء من 1926، حين أنشئت منظمة "تجم أفريقية الشمالية"، أو من سنة 1922 حين قاد الأمير خالد معركة ضد فرنسا فإنه يقول: " فإن ذلك التناول لأصول الحركة الوطنية الجزائرية مضلل، فأصحابه يتجاهلون عن قصد أو بلا قصد، تاريخ الجزائر عامة وتاريخ الحركة الوطنية خاصة، فالقول بأن هذه الحركة تعود فقط إلى بعض السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية أو العشرينات، يعني غض النظر عما رأيناه من خلال القرن الماضي، فإنه من سوء الحظ أن هؤلاء الكتاب لا يعتبرون كل تلك الحركات العسكرية والسياسية، والعاطفية حتى أعراضًا لهذه الحركة".³ ومن المؤرخين الجزائريين الذين يذهبون في هذا الاتجاه أيضا المؤرخ "جمال قنان" الذي يرى أيضا: " أن الحركة الوطنية الجزائرية تعود أصولها إلى سنة الاحتلال الأولى سنة 1830" ويظهر موقفه هذا جليا من خلال رده على عدد من

¹ - محمد العربي الزبير، في رحاب التاريخ والنوفمبريون الجدد، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014، ص: 58.

² - المرجع نفسه، ص: 58.

³ - أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص: 96.

المؤرخين الفرنسيين الذي يقول عنهم أنهم يحبون أن يرون في جهود "الأمير خالد" وأنصاره المبذولة هي بداية لظهور الشعور الوطني في الجزائر، والبعض منهم يرفض هذا الرأي ويعتقد أن هذا الشعور الوطني قد تولد بعد هذا التاريخ عند فشل مشروع بلوم فيوليت سنة 1937، على عهد حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا، وقد استخلصوا من ذلك أن الروح الوطنية في الجزائر تولدت بسبب رفض الكولون لكل إصلاح ويقولون انه لو قدر لهذا المشروع النجاح لما ظهرت الوطنية في الجزائر، ولا استمرت تبعية هذه البلاد إلى فرنسا وربما إلى الأبد.

ويقول أيضا: " من الواضح أن تفسيرات من هذه القبيل تخطيء حول نقطتين أساسيتين: أولهما تشطب من تاريخ الشعب الجزائري مجيدة تتمثل في المقاومة الإيجابية أي المسلحة ضد الوجود الفرنسي منذ سنة 1830 إلى آخر انتفاضة مسلحة بالأوراس في عام 1916 وتعتبرها شيئا منفصلا عنه وعن رصيده النضالي، والنقطة الثانية هي تغاضيها تماما عن الوضعية المؤلمة التي يرزخ تحتها جموع الشعب الجزائري والمتمثلة في القوانين الاستثنائية التي تجثم بكل ثقلها عليه وهي القوانين التي تكتم صوته وتخفق أنفاسه، كيف يمكن أن نتصور إمكانية المطالبة جهرا يقول القنان" في ظل وضعية كالتى يرزخ تحتها الشعب الجزائري بدون الاضطرار إلى حمل السلاح والاعتصام بالجبل وهو ما فعلته الطلائع الواعية من أفراد الشعب طوال القرن التاسع عشر، وهذا ما يسمى بالمقاومة المسلحة، وعندما طرأت أوضاع جديدة على المستوى المحلي والعالمي، أدرك الجزائريون أنه من الضروري الاستفادة منها وذلك بصقل أداة نضال حديثة تتلاءم ومتطلبات الأوضاع الجديدة في ظل علاقات القوى القائمة بين إدارة الاحتلال والقوى الوطنية، وهذا يعني استمرارا للمقاومة ولكن بأسلوب جديد وأسلحة جديدة. فالطلائع الأولى للوطنية الجزائرية لا تعود إلى سنة 1937 ولا إلى سنة 1919 وإنما كانت موجودة

قبل عام 1830 وانفجرت في هاته السنة في شكل مقاومة مسلحة لطرد قوة العدوان من البلاد.¹

- اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية:

اختلف المؤرخون في تصنيف عدد الاتجاهات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية منذ العشرينات من القرن الماضي، فمنهم من يصنفها إلى أربعة اتجاهات كما هو الحال مع "أبو القاسم سعد الله" الذي يذكر ما يلي:

- 1- الاتجاه الثوري؛ الذي كان مطلبه الاستقلال.
 - 2 - الاتجاه المعتدل، الذي كان يطالب بالإدماج والمساواة في الثلاثينيات.
 - 3 - الاتجاه العالمي؛ ويعني بهم الشيوعيين.
 - 4 - الاتجاه العربي الاسلامي الذي يربط بين تطور الحركة الوطنية الجزائرية والحركات الأخرى المماثلة في الوطن العربي.²
- في الوقت التي يصنف "جمال قنان" اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية إلى اتجاهين أساسيين هما:

- 1- الاتجاه الإصلاحى: يمثله كل من اتحاديات المنتخبين الجزائريين في الأربعينات حتى منتصف الخمسينات الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي الجزائري.
- 2- الاتجاه الثوري: ويمثله نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية أصبح يسمى بحركة انتصار الحريات الديمقراطية.³

¹- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، م4، ص ص: 201 - 202.

²- أبو القاسم سعد الله، أفكار جامعة، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص:34.

³- جمال قنان، مرجع سابق، ص 206.

كما صنف المؤرخ "حباسي شاوش" الذي يذهب في تصنيف اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية إلى ثلاث اتجاهات تتمثل في ما يلي:

1-الاتجاه الاستقلالي: الذي مثله نجم شمال افريقيا عند انفصاله عن تأثير الحزب الشيوعي، ثم أصبح مطلب الاستقلال واضحا في برنامجه واعلانه جهرة بالاستقلال السياسي للجزائر عن فرنسا واعتمد على الوسائل التنظيمية للتنظيم الحزبي ومنهج المغالبة بال جماهير للسلطة الاستعمارية.

2-الاتجاه الاصلاحى: وتمثله جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست عام 1931، وهذا الاتجاه في ظاهره ديني ثقافي لأن قانونه الأساسي ذكر بصراحة عن عدم الخوض والسياسة والشؤون السياسية لكن الواقع كان غير ذلك.

3-الاتجاه النخبوي الإدماجي: ويمثله النواب الجزائريون في المجالس المنتخبة الفرنسية ويدرجهم بعض الكتاب في الاتجاه الإصلاحي السياسي للدلالة على منهجهم السلمي في المطالبة بإصلاح أوضاع الجزائريين وقد تجاوزوا مع حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء أثناء الحرب العالمية الثانية المطالب المتدرجة إلى المطالبة بتقرير المصير أي المطالبة بالاستقلال عن فرنسا.¹

إضافة إلى الحزب الشيوعي الجزائري الذي نشط انطلاقا من أيديولوجيته التي عبر عنها زعيمة "موريس توريز" (Morice Thorez) في الخطاب الذي ألقاه في مدينة الجزائر يوم 11 فيفري 1939، الذي بين فيه أن الأمة الجزائرية لم تتشكل بعد وهي في طور التكوين من تمازج عشرين عرقا.²

ومن هذه الاتجاهات "الاتجاه الاستقلالي" الذي يسميه المؤرخون أيضا "الاتجاه الثوري" في الحركة الوطنية، ويحددون مفهومه بالمطالبة بالاستقلال التام

¹- حباسي شاوش، ((مصطلحات ومفاهيم في الحركة الوطنية الجزائرية))، الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة يصدرها معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية المركز الجامعي الوادي، ع 1، يونيو 2010، ص 189.

²- محفوظ قداش، مرجع سابق، ص:820.

كهدف أسمى، ورفض الجنسية الفرنسية، واللجوء إلى العنف لبلوغ الهدف المنشود. ويعرف أيضا على أنه التيار الجزائري المحض الذي كان يؤمن بالجزائر كشعب واحد متماسك الأطراف له خصائصه وميزته، لا يقبل التجنيس ولا الاندماج، ولا يرجو استفادة من الإصلاحات الاستعمارية. وهو أيضا ذلك التيار الذي لا يفكر إلا في مصير الشعب الجزائري ويهدف فقط إلى تحقيق استقلاله التام وفصله نهائيا عن الاستعمار الفرنسي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ودينيا، دون أي تأثير أجنبي لا يتمشى وأصالة الجزائر الحضارية العربية الإسلامية.¹ وهو ذلك الخط الذي بدأ مع تلك الوثيقة التي قدم بها خمس قادة الرأي الجزائري سنة 1919 بقيادة الأمير خالد الجزائري إلى الرئيس الأمريكي "ويلسون" والتي تضمنت المطالبة بمنح الجزائر حق تقرير المصير، ثم تبناه نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري وفكرة استرداد الاستقلال عن طريق العنف، خصوصا في عهد "المنظمة الخاصة"، ثم تبني "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" و "جبهة التحرير الوطني" مبدأ الثورة لتحقيق الاستقلال.² وهو الاتجاه الذي سيصبح مرادف لمصطلح "الحركة الوطنية" عند مناضلي هذا التيار كما يبدو من خلال وثيقة بيان أول نوفمبر 1954 عندما تتحدث عن الأزمة التي تعرض لها حزب الشعب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية في صفوف قيادته بين مركزيين ومصاليين وترادف هذا الحزب بمصطلح "الحركة الوطنية" فتقول ما يلي: ((أمام الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لاتزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين).³

¹ - يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919 - 1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص:6.

² - أبو القاسم سعد الله، أفكار، مرجع سابق، ص:35.

³ - بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ت: مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 621.

كما نشير هنا أن الكتابات التاريخية التي تؤرخ لتاريخ الجزائر المعاصر مع بداية القرن العشرين الفصل في التسمية بين مرحلتين زمنيتين، الأولى تبدأ من بداية القرن العشرين إلى غاية قيام الثورة التحريرية 1954، وتسمى "الحركة الوطنية"، بينما المرحلة الثانية تبدأ من هذا التاريخ الأخير وتنتهي عام 1962 وتسمى "الثورة الجزائرية"، فإن كان الفصل التمييز بين مرحلتين من الحركة الوطنية اختلفا في الوسائل المستعملة للتحرر فلا يشكل هذا ضررا، بل هو تقسيم يساعد على الفهم ويميز بين المرحلتين المتمثلتين في مرحلة المطالبة السلمية الطويلة ثم مرحلة الثورة التي دامت سبع سنوات.¹ فالثورة الجزائرية تدخل ضمن مفهوم الحركة الوطنية الجزائرية"، وهي تعبر عن عمل سياسي منظم ولكن بالسلح بعد أن عجزت الوسائل السلمية، والهدف الموحد بين المرحلتين هو العمل على تحقيق الاستقلال.

ولكن الواقع أن الحركة الوطنية هي ثلاثة مراحل متميزة إذا عدنا إلى التعريف الذي يعود بالحركة الوطنية الجزائرية إلى سنة 1830 مرحلة المقاومة الشعبية المسلحة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ثم تأتي المرحلتين السابقتين. مع التنبيه إلى عدم الخلط مع الحركة الوطنية الجزائرية التي أنشأها "مصالي الحاج" في شهر ديسمبر المناهضة لجبهة التحرير الوطني.

¹ - حباسي شاوش، مرجع سابق، ص: 189.

المحاضرة الثانية: الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)

أثرت الحرب العالمية الأولى بشكل فاعل في تطور النضال الجزائري، ومثلت بحق مرحلة متميزة في تاريخ الجزائريين، وقد خلفت أحداثها وتطوراتها انعكاسات بالغة على الأوضاع الداخلية والخارجية للجزائر، فلماذا أسهمت هذه الحرب في إحداث كل تلك التغييرات، وكيف انعكست هذه التغييرات على أوضاع الجزائريين السياسية بالخصوص؟

1- أوضاع الجزائر عشية اندلاع الحرب:

خضعت الجزائر للسيطرة الفرنسية وتمكن المستوطنون من فرض هيمنتهم الاقتصادية على الجزائر، وبذلك سخروا كل الطاقات لخدمة أهدافهم ومطامحهم الذاتية، وفي ظل القوانين الاستثنائية الجائرة والظروف الاقتصادية الصعبة لم يكن بمقدور الجزائريين القيام بثورات شعبية، خاصة وأن البنية الاجتماعية المتمثلة في القبيلة كانت قد حطمت ولم يعد بوسع الجزائريين تأمين السلاح في ظل الفاقة وحالة البأس، وقد أدى التطور الداخلي والخارجي خلال بداية القرن العشرين إلى يقظة الجزائريين وإدراكهم لأهمية انتهاج الطرق السلمية السياسية في النضال الوطني والدفاع عن حقوق الجزائريين المغتصبة، وهكذا تحولت آمال الشعب الجزائري من نهج المقاومة العسكرية إلى رهان المقاومة السياسية¹، وقد خاضت النخبة الجزائرية عشية اندلاع الحرب العالمية معارك سياسية ضد الإدارة والمستوطنين، ومنها معركة المطالبة بالإصلاحات الخاصة بالمسلمين، ومناهضة التجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا بالقوة على الجزائريين². وكان أملهم كبيرا في أن تفرز الحرب العالمية فرصا مناسبة لتحقيق مطالبهم الوطنية.

¹ يحي بوعزيز: ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ج 2، ص 7.

² عبد الرحمان العقون: الكفاح القومي والسياسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ج1، ص- ص 39-33.

2 - الحرب وأمال الجزائريين منها.

اندلعت الحرب العالمية الأولى في صيف 1914، واعتقد كثير من الجزائريين أن الهزام فرنسا فيها سيعود بالفائدة عليهم، وقد وجدت الدعاية الألمانية صدى واسعا بين الجزائريين، فالتحق بعضهم بصفوف الجيش الألماني أملا في انتصار ألمانيا وتحقيق الاستقلال، وأمل المتعاطفون مع هذه الدعاية أن يجلب انتصار ألمانيا والدولة العثمانية استقلال الجزائر، وقد كان وجود الأمير علي بن الأمير عبد القادر في الجبهة الأوربية للإشراف على تدريب الجزائريين عاملا مشجعا معتبرة من الجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي.¹

ولم تكن حركة النخبة في هذه الظرفية الحاسمة قد أنضجت مشروعا واضحا تدافع عنه، وهو ما أضعف الموقف الوطني ومكن الإدارة الفرنسية من أن تلتف على آمال الجزائريين، فقد أكدت فرنسا أن الجزائريين مخلصين لها، واتخذت كامل احتياطاتها لمواجهة الموقف، ومنها مواجهة الدعاية الألمانية التي تؤثر على الجنود في جبهات القتال، وقد خاب أمل الجزائريين بفشل التحالف المركزي في الحرب، ولم تكن الثورات الشعبية قادرة على الحمود في وجه فرنسا التي استعادت قوتها، وهكذا بقي أمل النخبة معلقا على مبادرة فرنسا لرد الجميل لأولئك الذين ضحوا من أجلها.²

3 - سياسة فرنسا تجاه الجزائريين:

بعد إعلان الحرب مباشرة توجه الحاكم العام في الجزائر للجزائريين بخطاب دعا فيه الجزائريين لمساعدة فرنسا حامية الإسلام، وتحدثت الكثير من الأصوات الفرنسية عن مشروع التآخي الفرنسي - الإسلامي، وكانت الإدارة الفرنسية

¹ - حول الدعاية الألمانية وصدائها في الجزائر انظر ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، (1900 - 1930)، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص- ص 240-247.

² - عبد الرحمان العقون: المصدر السابق، ج1، ص - ص 61-63.

قد سعت لإدخال بعض الإصلاحات الطفيفة لإرضاء القياد والبورجوازيين، واستغلت رجال الدين الرسميين في توجيه دعايتها، وانتهجت سياسة الإغراء لحث الجزائريين على التجنيد، فكانت حصيلة المجندين بادئ الأمر أربعين ألفاً، كما فرضت على الجزائريين العمل في المهن المساعدة للحرب، وهكذا جندت فرنسا للحرب ولأغراض الحرب حسب الإحصائيات الفرنسية 173019 فرداً، أي ما يساوي 3.6 بالمائة من مجموع السكان.¹

4- ثورات الجزائريين الشعبية إبان الحرب:

أ - انتفاضة 1914 ببني شقران:

ما أن بدأت الإدارة الاستعمارية بمنطقة معسكر في إعداد قوائم المجندين الجزائريين حتى بدأت الأوضاع تتدهور، وأعلن زعماء الأعراش رفضهم لسياسة تجنيد أبناءهم في اجتماع عام ضم مناطق بني . شقران والفرايق وأولاد سعيد، وفي يوم 05 أكتوبر 1914 سيرت السلطات الفرنسية كتيبة لإخضاع شباب بني شقران لكن الكتيبة ردت على أعقابها هجومات شنها الثوار بقيادة قائد رد السلطات على هذه الأحداث عنيفاً، إذ أمر الجنرال "الاربي" بمحاصرة الدواوير الثائرة وحرقتها وقمع المتمردين بالقوة، وانتهت هذه الحوادث باعتقال عدد السكان منهم للمحاكمة، حيث صدرت في حق جزء منهم أحكاماً قاسية، وفرضت العقوبات الجماعية على أعراش بني الفرايق، فكان من وتقديم 42 شقران.²

ب - ثورة الاوراس 1916 - 1917:

عرفت منطقة الاوراس بثوراتها العديدة التي تؤكد على رفض السكان للاستعمار الفرنسي الذي صادر الأراضي وضايق السكان وسن قانون التجنيد الإلجباري، وقد الحكومة الفرنسية في 08 سبتمبر 1916 مرسوماً ينص على تعطيل العمل بحق الإعفاء من التجنيد والتعويض. وفي 14 سبتمبر صدر مرسوم

¹ - ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص - ص 52 - 54.

² - يحي بوعزيز: المرجع السابق، ج2، ص - ص 34-41.

ثاني يقضي بتسخير العمال قصرا في الأعمال التي تخدم أغراض الحرب، وكانت بداية الثورة في منتصف عام 1914 عندما أعلن سكان بركة وبالزمة وخنشلة وباتنة ألهم يفضلون الموت على تقديم أبناءهم للتجنيد، وبدأت عمليات فرار الشباب إلى الجبال ورد المتصرفون الإداريون على أعقابهم، وقد تم تسجيل عدة حوادث اعتداء في النصف الثاني من سنة 1916، وكانت حوادث ليلة 10/11 نوفمبر 1916 ببركة وعين التوتة الانطلاقة الفعلية للثورة التي شملت كامل المنطقة من بركة غربا إلى جبال الأوراس شرقا، وقام خلالها الثوار بحرق مزارع المستوطنين ومحاصرة مقر بلدية عين التوتة وقتل حاكم دائرة باتنة، وقد قدر "اجيرون" عدد الثوار بـ 4 آلاف شخص، وكان من أبرز قادتهم علي بن زلماط وأخوه المسعود في الأوراس وابن علي بن النوي في جبل متليلي.

وقد ردت الإدارة الفرنسية بعنف وقسوة على الثورة، إذ كلفت خمسة كتائب من الجنود السنغاليين بملاحقة مجموعات الثوار، وتهديم القرى وإحراق الممتلكات، فارتكبت العديد من المجازر التي اعترفت لجنة التحقيق البرلمانية بقسوتها، وانتهت حوادث هذه الثورة في شهر ماي 1917 بعد أن بلغ عدد قتلى الفرنسيين 15 رجلا وقتلى الجزائريين أكثر من 100 حسب مصادر السلطة الفرنسية، كما قدم 2904 شخص للمحاكمة وصودرت الممتلكات وفرضت على السكان مبالغ باهظة.¹

ج- ثورة التوارق:

أخضعت صحراء التوارق للاحتلال الفرنسي منذ بداية القرن 20، ووجد التوارق فرصتهم في الحرب العالمية الأولى ليعبروا عن رفضهم لهذا الدخيل الأجنبي، فاندلعت عدة انتفاضات للتواق توسعت في مناطق الصحراء.

¹ - عمار هلال: المرجع السابق، ص - ص 161-257.

د- ثورة واحات الصحراء الشرقية:

تشجع التوارق للتعاون مع المقاومين السنوسيين الذين طردوا الإيطاليين والفرنسيين من إقليم فزان، وتزعم خليفة بن عسكر النالوتي الثورة في الممتدة ما بين الذهبيات وزوارة، وألحق خسائر باهظة بالفرنسيين مع نهاية 1915، وقاد التمرد أحمد سلطان الجانيتي والسي العابد السنوسي، وحاصر التوارق جانث مدة 18 يوما إلى أن حرروها وطردوا الحاشية الفرنسية منها، واعتقلوا فيما بعد قائدها الضابط "لوران"، ولكن القوات الفرنسية ما لبثت أن عادت إلى جانث التي اضطر الثوار لاختلافها.

ه- ثورة توارق الهقار:

قرر زعيمهم إبراهيم أق أباداكا طرد الفرنسيين من الهقار بعد ثورة فرحون بالنيجر وثورة التوارق بجانث، فكانت بداية الثورة التخلص من الراهب المخبر "شارل دو فوكو" في أول ديسمبر 1916، وامتدت الانتفاضة لتعم كامل منطقة الهقار طيلة ثلاث سنوات، اضطر في نهايتها إبراهيم اق أباداكا للاستسلام، في حين واصل توارق الطاسيلي الثورة واعتراض قوافل الفرنسيين وإلحاق الهزائم هم.¹

و- ثورة الجنوب الغربي:

قام سكان البريشي وأولاد حريير والرقيبات بإعلان الثورة على القوات الفرنسية، وأيدهم في ذلك أبناء عابد بن الكونتي (شيخ زاوية كنته) منتهزين فرصة تسيير الحامية الفرنسية لمحاربة ثوار أغادير، وقد سيطر الثوار على منطقة توات في شهر جويلية 1917، ولم يتمكن الضابط كوغيلي منها إلا بالاستعانة بقوات إضافية نهاية عام 1917.²

¹ - يحي بوعزيز: المرجع السابق، ج2، ص - ص 56-68.

² - Bernard Augustin, Le Sahara française pendant la guerre, L'Afrique française (1920), supplément, p p 3-9

5-نتائج الحرب العالمية الأولى على الجزائريين:

تحمل الجزائريون عبئا ثقيلا أبان الحرب العالمية الأولى وساهموا بشكل فعال في معارك فرنسا على الجبهة الأوربية، وتشير الإحصائيات الى حجم المشاركة الجزائرية الكبرى في الحرب. إذ جندت فرنسا ما يقارب 177 ألف جندي، واستعانت بحوالي 75 ألف عامل جزائري للعمل في المصانع الفرنسية، وبلغ عدد الذين لقوا حتفهم في الحرب أكثر من 50 ألفا.

وقد خلفت الحرب نتائج كبرى على الجزائريين في ميادين مختلفة: فقد صدر قانون 6 فيفري 1919 الذي يندرج في إطار الإصلاحات التي بادرت الحكومة الفرنسية بإرسائها في الجزائر، وذلك بقصد ترضية الجزائريين واطهار اعترافها بالجميل المقدم. ونص القانون على منح الجنسية الفرنسية للجزائريين وفق شروط تعجيزية، ومنح حق تمثيل الأهالي غير المواطنين في المجالس الاستشارية، ولم يغير شيء في التمثيل بالمجالس البلدية، أما في المجالس العامة فرفع نسبة التمثيل من 20% إلى 30%، و لم يمنح أي تمثيل للأهالي بالبرلمان الفرنسي بباريس.

وبدأ هذا الإصلاح هاما في نظر البعض كونه حدد علاقة الأهالي بفرنسا تحديد دقيقا ووسع القسم الانتخابي للجزائريين ومنح حق المشاركة للجزائريين في انتخاب رؤساء البلديات. لكن الإصلاح في جوهره كان ضئيلا ووضعت أمام تجسيده عراقيل جمة، وهو لم يرض حركة النخبة التي كانت تطالب بالتجنيس والاندماج الكلي بدل هذه الإصلاحات الجزئية.¹

ومن جهة أخرى فقد كانت فترة الحرب فرصة لاختلاط الجزائريين بأبناء فرنسا في جبهات القتال وأوراش المصانع، وكان لهذا الاختلاط أثر كبير في نفوس الجزائريين الذين أحسوا بنوع من المساواة والاحترام لم يعهدها في الجزائر، واكتشفوا أن المستوطنين عنصر فريد في طباعة وشراسة.

¹ - ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية المرجع السابق، ج2، ص - ص 257 - 280.

كما تعلم الجزائريون من الحرب دروسا لا تقدر بثمن، فقد شاعت بينهم أفكارا عديدة وعاشوا أجناسا مختلفة، ومارسوا عادات ومهن لم تكن معروفة لديهم، واستفادوا من تجارب ومهارات عدة. وقد بدأ تأثر النخبة الجزائرية واضحا بأفكار الشرق العربي ومبادئ الرئيس "ولسن" والثورة البلشفية وظهور القومية، وكلها أدت إلى رفع مطالب تنادي بتقرير مصير الجزائر وتحقيق مطالب الشعب الجزائري السياسية، وما فنا أن عجت الساحة الجزائرية بالتيارات والأحزاب السياسية المختلفة الأهداف والتوجهات.

وعلى ضوء ما سبق يبدو لنا واضحا أن ظرفية الحرب العالمية الأولى كان لها وقعها شديدا على الجزائريين، فمنذ البداية عولت الدعاية الفرنسية والألمانية على استغلال الجزائريين في الحرب، وكان انتصار فرنسا في هذه الحرب يعني عودة الوضع الى حاله رغم الآمال العريضة التي انبثقت، كما أن مساعي حركة النخبة والمقاومات الشعبية فشلت في تحقيق أهدافها، وهكذا عاد مصير الجزائر الى سلطة الإدارة الفرنسية التي حاولت مسايرة التغيرات الحاصلة ومنحت بعض الحقوق الشكلية للأهالي الجزائريين عام 1919.

المحاضرة الثالثة: الجزائر خلال ما بين الحربين (1919-1939)

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى؛ كانت سنة 1919 محطة بارزة في تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ففي هذه السنة صدر قانون يمنح بعض الحقوق السياسية والعسكرية والإدارية لبعض الجزائريين، وهو القانون الذي اشتهر باسم قانون فبراير 1919، الذي تضمن بعض الإصلاحات السياسية.

1- حركة الأمير خالد.

كانت نهاية الحرب العالمية الأولى فاتحة عهد جديد للحركة الوطنية، إذ تميز هذا العهد الجديد بظهور شخصيات رائدة أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح الشعب الجزائري، كان على رأس هؤلاء الأمير خالد¹، الذي تصدر هذا الرجل مسرح السياسة الجزائرية مدة أربع سنوات (1919 - 1923) وعمل مع جماعة من إخوانه بذلوا كل جهودهم من أجل تحسين أوضاع مواطنيهم، والتخفيف من آلام شعبهم، لقد فشلوا في تحقيق أي شيء ولكن جهودهم لم تذهب سدى، لأن هذه التجربة قد أثرت النضال الوطني إثراء كبيرا، سوف تعتمد الحركة الوطنية وخاصة اتجاهها الثوري إلى استثمار هذا الرصيد في نضالاتها المقبلة.²

¹ - الأمير خالد: حفيد الأمير عبد القادر من مواليد دمشق في 20 فبراير 1875، وكان لقب "الأمير خالد" يطلقه عليه الجزائريون، درس في ثانوية لويس الأكبر (Louis Le Grand) في باريس منذ 1885 والتحق بأبيه في الجزائر 1892، ثم دخل كلية سان سير (Saint-Cyr) العسكرية في الفترة الممتدة من 1893 إلى 1896، لكنه في سنة 1895 عاد إلى الجزائر قبل أن ينهي دراسته، حيث أشارت الدواوين السرية الفرنسية في تلك المرحلة أنه كان سيء النوايا إزاء فرنسا، فأرغمته الإدارة الفرنسية بالجزائر على الإقامة الجبرية في بوسعادة، للحيلولة دون هرب أسرته. إلا أنه تمكن من جديد من الالتحاق بكلية سان سير مرة ثانية، بعد أن سمح له بالعودة إليها لمواصلة دراسته إلى حصل على رتبة ملازم (Sous lieutenant) عام 1897، والتحق بالفرقة الخامسة للقناصة الأفارقة (Les chasseurs d' Afrique) في حي مصطفى باشا بمدينة الجزائر، وبقي بها سبع سنوات كاملة يدرّب ويعلم الجنود الزواف. أنظر: محمد قنانش، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص: 127.

² - جمال قنان، مرجع سابق، ص: 201.

لم يكن الأمير خالد بمعزل عن التيارات السياسية الموجودة في البلاد قبل اندلاع الحرب، لم يظهر كعنصر بارز في الكفاح الوطني إلا عند نهاية الحرب، كانت ثقافة الأمير خالد المزوجة العربية الفرنسية وخدمته العسكرية في الجيش الفرنسي وماضي أسرته وطموحه الشخصي، هي الفضائل والمزايا التي أهلتها لخوض تجربة سياسية رائدة.¹

بدأ الأمير خالد يبرز كشخصية عظيمة في الحركة الوطنية الجزائرية منذ سنة 1913، فقد ألقى عدة محاضرات في باريس أشاد فيها بمجد العروبة وأرض الأجداد، وأوضح مطالب الشبان الجزائريين ولخصها في المطالبة بإزالة النظام الاستعماري، وإلغاء جميع قوانين التمييز العنصري والتفرقة، وتمثيل الأهالي تمثيلا صادقا في جميع المجالس، وتشغيل اليد العاملة الجزائرية في فرنسا.² وفي سنة 1916 سرحه الفرنسيون سنة بدعوى أنه مريض بالسل، ولكن المؤرخين شككوا في ذلك، ورأوا أن تسريحه كان سياسيا، وقد كان الأمر كذلك، فقد ظل الأمير يتابع أحداث الحرب من الجزائر، ويبدو أنه انبهر بمبدأ تقرير المصير للشعوب الذي أعلنه الرئيس الأمريكي "ولسن"، وبقي يتحين الفرصة للإعلان عن رأيه السياسي تحت شعار هذا المبدأ الجديد. وفعلا اغتنم فرصة انعقاد مؤتمر الصلح بفرساي وتوجه على رأس وفد من أربعة أعضاء - وهو خامسهم - وقدم عريضة إلى الرئيس الأمريكي تتضمن مطلب تطبيق تقرير للشعب الجزائري.³

عاش مرحلة هامة في حياته وهي التي امتدت من سنة 1919 إلى 1925 ظهر فيها نشاطه السياسي أكثر، وتجلت فيها مواقفه من السياسة الاستعمارية في الجزائر بوضوح وجرأة، وهي المرحلة التي تزامنت في ذلك الوقت مع جملة من

¹ - أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 104.

² - محمد قنانش، مرجع سابق، ص: 120. وأيضا؛ محفوظ قداش، الأمير خالد، مرجع سابق، ص: 27.

³ - أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 104. حول موضوع العريضة أنظر؛ أبو القاسم سعد الله، أبحاث، مرجع سابق، ج2، ص: 49.

الأحداث الكبرى، منها انعقاد مؤتمر الصلح بباريس وحركة الكومنترن¹ في فرنسا والمستعمرات بعد نجاح الثورة الشيوعية، وحركة عمه الأمير عبد المالك الذي كان ثائرا بالمغرب الأقصى ضد فرنسا، ثم إصلاحات 04 فيفري فيما يخص الانتخابات.²

وفي إطار الحيز الضيق المتاح للجزائريين بموجب قانون 4 فبراير 1919 خاض الأمير خالد نشاطه السياسي على ثلاث مستويات مختلفة ومتكاملة: داخل المؤسسات التمثيلية المحلية، وعلى الجبهة الإعلامية من خلال جريدة "الإقدام" وفي إطار جمعية "الأخوة الجزائرية التي أسسها، ومن خلال القيام بإلقاء محاضرات وتنظيم زيارات هادئة لمختلف مدن البلاد قصد نشر الوعي وتنقيف الجماهير تحسيسها بالمشاكل التي تتخبط فيها وتوعيتها بأساليب العمل المجدي على المدى المتوسط والبعيد، إلى جانب التركيز على ضرورة التشبث والمحافظة على مقومات شخصيتها الوطنية والحضارية التي لا يوجد بديلا عنها.³

وعلى مستوى المؤسسات التمثيلية خاض الأمير خالد وزملائه معارك قاسية ضد إدارة الاحتلال وأعوانه من الأهالي، أثناء الحملات الانتخابية لاختيار أعضاء المجلس البلدي من الأهالي "لمدينة الجزائر والمجلس العام لعمالة الجزائر وعضوية المندوبيات المالية. بخصوص الانتخابات العضوية للمجلس البلدي لمدينة الجزائر، التي جرت في شهر نوفمبر 1919، كان هناك ثلاث قوائم أهلية شاركت في هذه الانتخابات احدهما هي القائمة التي تصدرها كل من "الحاج موسى مصطفى". القيم على ضريح الوالي عبد الرحمن الثعالبي ومن أعيان مدينة الجزائر البارزين.

¹ - الأومية الثالثة أو الكومنترن: أسسها لينين عام 1919 لتعزيز الاشتراكية الدولية الثورية، وضمت فقط الأحزاب المنتسبة للنظرية الماركسية، واهمت بأنها أداة لتحقيق مآرب السياسة السوفياتية وكلت عام 1943. أنظر: أحمد سعياف، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004، ص:49.

² - محمد قناتش، مرجع سابق، ص: 121.

³ - جمال قنان، دراسات في التاريخ المعاصر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، م6، ص: 114.

والأمير خالد، فهذه القائمة لم تضم أي عضو متجنس، وهو الأمر منحها صفة كون أصحابها يرفضون التخلي عن دينهم وشخصيتهم الجزائرية، عكس القائمة الثانية التي ترأسها الدكتور "بلفاسم بن التهامي" التي تضم مجموعة من المتجنسين، أما القائمة الثالثة فإلى جانب أعضائها من الجزائريين كانت تضم اثنين من الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين، وتمكنت قائمة "الحاج موسى" والأمير خالد من تحقيق نجاحا كبيرا، إذ حصل الأول على 940 صوتا والثاني 925 صوتا بينما لم يحصل الدكتور "بن التهامي"¹ إلا على 332 صوتا. وهو النجاح الذي لم يهضمه الأخير واتهم الأمير خالد بكونه يتآمر عليه ضد السلطة وطالب بإلغاء هذه الانتخابات، التي لم تجري في رأيه في جو هادئ وظروف عادية وهو المطلوب الذي دعمه المجلس العام العمالة الجزائر الذي أوصى بدوره بإلغاء نتائج الاقتراع، كما أوعزت الولاية العامة لابن التهامي بالسفر إلى باريس والقيام بالمساعي في هذا الاتجاه، وهو الأمر الذي أسفر عن تعليق نتائج الانتخابات وليس إلغائها. ورغم ذلك فقد تدعم هذا النجاح الانتخابي الذي تحقق على مستوى مجلس بلدية العاصمة بانتخاب الأمير خالد عضوا في المجلس العام للعمالة وكذلك عضوا في المندوبيات المالية والتي جرت خلال ربيع 1920.² أما الجبهة الإعلامية؛ فإن الأمير خالد جعل من جريدة الإقدام لسان حال الشباب الجزائري منبرا للتعبير عن آرائه، وهي الجريدة التي أسست في 10 سبتمبر 1920، وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، وعند ظهورها كان خالد مسؤولا عن تحرير الطبعة العربية منها، وفي سنة 1921 أصبح مسؤولا عن الجريدة بأكملها.³ وعلى صفحاتها ولمدة ثلاث سنوات دافع الأمير خالد عن القضية الجزائرية، ومصالح المسلمين الجزائريين، وفيها فضح تعسف الإدارة الاستعمارية وأعانها من الأهالي الذين باعوا أنفسهم

¹ - بلفاسم بن التهامي (ابن ثامي)؛ أخصائي في طب العيون نائب بلدي ومالي، رئيس جمعية قداماء المحاربين، ورئيس كتلة المنتخبين قبل أفول نجمه سنة 1927 لحذوه في سلوكه حذو المعمرين والإدارة، أبعاد عن رئاسة الكتلة في سنة 1930. أنظر: عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص: 65.

² - جمال قنان، دراسات، مرجع سابق، ص: 115 - 116.

³ - أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ج 1، ص: 62.

لها.¹ بخصوص الواجهة الثالثة؛ ودعما لنجاحه كعضو في المجلس العام للعمال، وكذلك في المندوبيات المالية التي جرت خلال ربيع 1920، قام الأمير خالد بتأسيس "جمعية الأخوة الجزائرية" بهدف البحث عن وسائل وسبل العمل من أجل تحسين الوضع المادي والمعنوي والثقافي والسياسي لمسلمي الجزائر. واتخذ نشاطها شكل اجتماعات عامة تلقى فيها المحاضرات حول الموضوعات الثقافية المتصلة بالحضارة العربية الإسلامية التي من خلالها يتم إبراز أهمية الاتحاد بين الجزائريين. كما قامت الجمعية بتأسيس فروع لها في بعض المدن تحت غطاء جمع الاشتراكات الجريدة الأقدام. وأمام الإقبال الذي بدأ يزداد اتساعا على نشاطاتها عمدت الإدارة الاستعمارية إلى الضغط وارهاب المواطنين بمختلف الوسائل للامتناع عنها، ومقابل هذا قام الأمير بجولة شملت مختلف مدن البلاد في الشرق والوسط والغرب خلال شهر أوت 1922.²

كادت جمعية الأخوة أن تصبح حزبا سياسيا لولا نفي فرنسا للأمير من الجزائر سنة 1923 وإفشال نشاطه واتهامه بالتآمر على السلطة الفرنسية، وإلغاء فوزه في الانتخابات. وقد نقل الأمير نشاطه إلى فرنسا نفسها في أوساط العمال المهاجرين، وتعاون مع التيارات البارة هناك، ودعم ثورة عمه الأمير عبد المالك وثورة الأمير عبد الكريم الخطابي في المغرب، وشارك في مؤتمر الخلافة بالقاهرة سنة 1924، لكن من سوء حظه أن فرنسا التي كانت تحتل بلاده أصبحت أيضا بعد الحرب تحتل سورية أيضا باسم الانتداب، ومنذ حوالي 1925 انتقل الأمير خالد إلى بلاد الشام ثم خفت صوته تدريجيا إلى أن توفي في بيروت في فاتح سنة 1936.³

¹ - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919 - 1939)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ج1، ص: 130.

² - جمال قنان، دراسات، مرجع سابق، ص: 128 - 129. (56) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص:

106.

³ - أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص106.

2- ظهور التيار الاستقلالي:

أ- تأسيس نجم شمال افريقيا: بعد ذهاب الأمير "خالد" إلى الشام بقيت أفكاره من بعده تتجذر بين الجزائريين والمغاربة عموما في فرنسا، وكان الأمير نفسه يحثهم على التجمعات وتكوين المنظمات النقابية، والانضمام إلى الأحزاب اليسارية التي كانت في ظاهرها تتعاطف مع مطالب عمال شمال افريقيا وتشفق من وضعهم الاجتماعي والاقتصادي المتدني في مهجرهم. ومن هذه الأحزاب الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أصبح بدوره عضوا في منظمة الكومنترن العالمية التي كانت تنشط انطلاقا من موسكو، وكانت جريدة "لومانتيه" (L' Humanite) الناطقة باسم هذا الحزب، تنشر مقالات واحتجاجات وخطب الأمير خالد، وغيره من الجزائريين أيضا مثل (المساعدة الحمراء) و (الاتحاد بين المستعمرات) وفي هذا التقت عدة مصالح، مصالح الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يبحث عن طليعة عمالية جزائرية يدخل بها المجتمع الجزائري لبث الفكر الماركسي اللينيني، لأنه لا يمكنه الوصول إلى ذلك عن طريق الأوروبيين لما بين المجتمعين من شكوك وتنافر، ومن جهة أخرى رأي الجزائريون أن مصالحهم تقتضي منهم لمواجهة قانون الأهالي البغيض، أن يهتموا بحزب شرعي في الساحة السياسية الفرنسية، فهو الذي يوفر لهم وسائل الاجتماع والدفاع أمام المحاكم ونشر مطالبهم في صحفه. على هذا الأساس دعا الأمير خالد والحزب الشيوعي إلى اجتماع يضم العمال الجزائريين والمغاربة عموما في باريس، وذلك خلال شهر ديسمبر 1924، وكان الحزب الشيوعي هو الذي وفر المكان والإعلان ومتطلبات الاجتماع، وكان دور الأمير "خالد" هو مخاطبة العمال وحثهم على تكوين تنظيم خاص بهم، والتضامن فيما بينهم والتعاون مع الاتجاهات اليسارية الحليفة. وهو الاجتماع الذي كان لبنة في تطور العلاقات بين الطرفين من جهة. وفي تأسيس (نجم شمال افريقيا بعد حوالي سنة ونصف من انعقاده ومن جهة أخرى، حين ولد النجم المذكور في باريس، كمنظمة نقابية للدفاع عن مصالح عمال المغرب العربي في فرنسا، وكان أول رئيس له هو: الحاج علي عبد القادر الشيوعي الجزائري، وكان "الشاذلي خير الله" من زعماء النجم عن تونس، وأعطيت الرئاسة الشرفية للنجم للأميرين: الأمير خالد

الجزائري والأمير عبد الكريم الخطابي المغربي وسرعان ما أحيا النجم جريدة الأمير "خالد" التي كانت السلطات الفرنسية قد أوقفتها في الجزائر، وأسماها (الاقدام الشمال الإفريقي) وأصدرها في باريس، وهو ما يدل على تأثر النجم بنضال الأمير "خالد".¹

لم تمض على النجم سنة من تأسيسه حتى تغيرت قيادته فتولاه السيد أحمد مصالي الحاج بدل "الحاج علي عبد القادر". و"مصالي الحاج"

وكانت الفرصة لطرح القضية الجزائرية في مؤتمر بروكسل بلجيكا سنة 1927. وكان النجم من بين الهيئات المشاركة في هذا المؤتمر. وقد فاجأ "مصالي" الجميع بتضمين مطالبه: المناداة باستقلال الجزائر أمام المؤتمرين. فكان هذا تحولا جديدا في المطالب الوطنية، وتصادف هذا مع شروع الفرنسيين في التحضير للاحتفال بمائة سنة على الاحتلال.²

رغم أن نشأة النجم ونشاطه في باريس وأوروبا عموما - وليس في الجزائر - إلا أن السلطات الفرنسية سارعت إلى حله سنة 1929 وشنت حربا ضد مؤسسيه من الشيوعيين خشية أن يحملوا أفكاره الاستقلالية إلى الجزائر. فاضطهدت الفرع الذي أنشأه الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر. ومنعت رجاله من التنقل الحر، وأخضعتهم للتفتيش على المناشير ونحوها.

أما بخصوص نشاط النجم في الجزائر فتشير الكتابات أن أول خلية أسست كان في قسبة العاصمة في أواخر 1930 وكان ذلك بفضل الجهود التي بذلها المناضل "محمد مسطول" بعد عودته من فرنسا في أكتوبر 1930 وإطلاعه هناك على جريدة (الأمة) وتنظيم النجم وضمت الخلية بالإضافة "مسطول" كلا من: "بن اسماعيل والأخوة "دحمون" و "رمضان" و "عمر" وأطلق هؤلاء على التنظيم الجديد اسم الحزب الوطني الثوري). وقسمة نقابة عمال السكك الحديدية لطرق الجزائر ومن بين أعضائها "مسعود" و "دوار". ثم ظهرت القسامات في الضواحي: البرج

¹ - أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 113 - 114.

² - المرجع نفسه، ص 115.

البحري، بوفاريك، ورغاية والشرقة وفي البليدة والأربعاء. وخلال عامي 1935 و1935 أسست قسّمات في المدن التالية: تلمسان، قسنطينة، سكيكدة. وفي سنة 1936 هناك أيضا قسّمات: وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، وعنابة، جيجل وسطيف، وتيزي وزو. وفي خريف نفس السنة أعيد تنظيم قسمة العاصمة لتتمكن من السهر على نشاط النجم في الجزائر كلها، فتفرغ للحزب كل من: "حسين لحول" و"خليفة بن عمار" وشكّلت لجنة استشارية برئاسة "محمد مسطول" تضم عضويتها كلا من: "ابراهيم غرافة" "اسماعيل الحاج"، "مفدي زكريا"، "أحمد مزغنة"، "المحي"، "مصطفى دشوق".¹ وحل الحزب في جانفي 1937.

ب- تأسيس حزب الشعب الجزائري: لم يؤثر قرار حل نجم شمال افريقيا في شهر 27 جانفي 1937 من طرف الحكومة الفرنسية على المناضلين الذين كانوا ينتظرون قرارات حله التي تكرر عدة مرات في من قبل في 1929 و1934 ثم 1935، وهو القرار الذي يثني من عزمهم، فقابلوا هذا الاجراء بتحويل خلاياه إلى مجموعات أحباب الأمة التي سرعان ما عقدت اجتماعا بينانتير (Nanterre) بباريس يوم 11 مارس 1937 حضره ما يقارب من 300 مشارك تأسس على اثره حزب جديد أطلق عليه (حزب الشعب الجزائري).²

تمحور برنامج الحزب حول أربعة أهداف رئيسية هي:

1. معارضة ربط الجزائر سياسيا بفرنسا، وهو ما يسمى بالاندماج أو الفرنسية.
 2. معارضة مشروع فيوليت.
 3. النضال من أجل تحقيق سيادة واستقلال الدولة الجزائرية.
 4. محاربة الاستعمار المحلي والعالمى بكل أشكاله وصوره.
- لقد لخص مكتبه السياسي برئاسة الحاج مصالي منذ الساعات الأولى من تأسيسه برئاسة "الحاج مصالي" برنامجه كما يلي: ((لا اندماج، ولا تقسيم، ولكن تحرير ...

¹ - أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص: 165 - 166.

² - محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919 - 1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص: 83. وأيضا: عبد الحميد زوزو، الدور السياسي، مرجع سابق، ص: 70.

إن حزب الشعب الجزائري يرفض كل سياسة اندماجية قانونية كانت أم سياسية أم تاريخية، لا يمكن لسياسة الاندماج أن تحقق أبدا.. إن حزب الشعب يعمل لتحرير الجزائر تحريرا كاملا..¹

وفي الجانب الإعلامي؛ واصلت جريدة (الأمة) صدورها، كما أصدر الحزب سنة 1937 جريدة الشعب) بالعربية في الجزائر، وأسند تحريرها إلى الشاعر "مفدي زكريا" والسيد محمد قنانش"، ولكنها لم تعمر طويلا إذ لم يصدر منها سوى عددتين، ثم أصدر أعضاء الحزب السجناء في الحراش جريدة بالفرنسية أسموها البرلمان الجزائري) وأسندوها إلى السيد أحمد بودة"، ولكنها في شكل منشور أو نشرة وليست جريدة بمعنى الكلمة، ولم يصدر منها إلا عدد أو عدنان.²

تمكن حزب الشعب الجزائري رغم موجة الاعتقالات التي شملت أبرز أعضائه، والعزلة التي فرضها الحزب الشيوعي وأطراف أخرى من مؤيدي المؤتمر الإسلامي أن يثبت جدارته في أقل من ثلاث سنوات على الساحة السياسية الجزائرية كأقوى حزي سياسي معتمد رسميا وشعبيا قارب عدد مناضليه في حدود سنة 1939 نحو 4000 غالبيتهم بطالين وحرفيين من صغار الموظفين والتجار وعمال الموانئ، وقليل منهم من أصحاب المهن الحرة والمتقنين والبرجوازية المتوسطة.³

وفي يوم 27 أوت 1939 قامت السلطات الفرنسية بمنع جريدة (الأمة) وجريدة البرلمان الجزائري عن الصدور، وبعد شهر من ذلك في يوم 16 سبتمبر 1939 صدر مرسوم يقضي بحل الحزب بدعوى أنه يتعامل مع ألمانية النازية، وفي يوم 4 أكتوبر 1939 قامت الشرطة باعتقال 28 شخصية قيادية في الحزب، من بينهم "مصالي الحاج" الذي كان قد أفرج عنه يوم 27 أوت 1939 من سجن

1- أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص: 229.

2- أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص: 119. وأيضاً: أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص: 170.

3- عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص: 530.

الحراش، و"محمد خيضر" و"مبارك فيلاي". وذلك بدعوى أن هؤلاء الأشخاص قاموا بإعادة تنظيم حزب تم حله من طرف السلطات الفرنسية، والقيام بأعمال عدائية ضد فرنسا.¹

3- تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

ظهرت جمعية العلماء في ظروف مشحونة تميزت بالتحدي والاستفزاز للجزائريين كان مظهره ذلك الاحتفال الذي أقامه الفرنسيون سنة 1930 بمرور قرن كامل على احتلالهم للجزائر، الاحتفال الذي قدروا له أن يستمر طيلة ستة أشهر ببرنامج حافل مملوء بالمهرجانات الصاخبة، كان الفرنسيون خلالها يتبجحون بأنهم انتصروا على الجزائريين، وأن هؤلاء فقدوا حقوقهم وتاريخهم وذاتيتهم لأنهم انهزموا وظهرت مجلة تسمى (إفريقية اللاتينية) كانت تصرح بأن الجزائر بلاد لاتينية مسيحية منذ العهد الروماني وأن العهد الإسلامي فيها إنما هو فاصل زمني تميز بالفوضى والغموض والوحشية، وأن الاحتلال الفرنسي قد أعاد الأمور إلى نصابها. كما أن الإدارة الفرنسية في الجزائر بدأت منذ 1927 تستعد للاحتفال بدخول الجيش الفرنسي الجزائر سنة 1830 (لأن الحصار ضرب على الجزائر منذ 1827)، وعند الاحتفال استعاد الفرنسيون كل أمجادهم في شكل تمثيلات واستعراض للجيش بالطريقة التي دخل بها سنة 1830 بل وبنفس اللباس والسلاح والجبروت، واستحضر الفرنسيون عملاءهم من الجزائريين ليقفوا صفوفًا أمام كبار الضيوف الأوروبيين الذين حضروا الاحتفال، وكان هؤلاء الجزائريون يقفون بلباسهم التقليدي وموسيقاهم العربية وخيولهم، وقد جعل الفرنسيون بعض هؤلاء الجزائريين يفاضل بين العهد الفرنسي كان أعدل العهود وأكثرهم خيرا وبركة على الجزائر. وفي المقابل كان هناك جزائريون آخرون يسخرون من هذه الاحتفالات ويعدون وطنهم بالتحريم، وكان فيهم من كتب مقالات رافضا فيها الاحتلال ومناديا بالحرية، ومنهم من نادي بالتجمع والتكاتف لمواجهة الخطر المستقبلي، ومن هؤلاء قادة الحركة الإصلاحية الذين يقول الشيخ البشير الإبراهيمي "الذين تمكنوا بدعايتهم السرية أن

¹ - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 299.

يفسد على الفرنسيين كثيرا من برامج احتفالهم فلم يدوم إلا شهرين، كما استطاعوا بدعايتهم العلنية أن يجمع الشعب حولهم وأن يلفت أنظارهم إليه.¹

كان ظهور جمعية العلماء أيضا متزامنا مع تحضيرات المؤتمر الإسلامي الذي عقد بالقدس برئاسة الحاج أمين الحسيني" الذي كان هدفه توحيد الصف الإسلامي بعد سقوط الخلافة الإسلامية. أما العوامل التي ساعدت ومهدت لظهورها يمكن تلخيصها في ما يلي:

- انتشار الدعوة الإصلاحية المشرقية التي قادها الإمام محمد عبده" وتناقضتها الأوساط العلمية، وقراءة مجلة المنار) وكتب المصلحين القيمة، ككتب "ابن تيمية وابن القيم" و "الشوكاني".

- الثورة التعليمية التي أحدثها الشيخ عبد الحميد بن باديس" بدروسه الحية والصحيحة التي كان يأخذ بها تلاميذه، والتعاليم الحقة التي كان يبثها في نفوسهم الطاهرة النقية.

- التطور الفكري الفجائي للجزائريين بعد الحرب العالمية الأولى التي فضحت المشعوذين والدجالين الذين شوهوا صورة الدين الإسلامي الصحيحة، وذلك بالانكباب على المال والتكالب في جمعه والانهماك في الملذات ومزاحمة العامة في الوظائف والنياشين.

- عودة فئة من أبناء الجزائر من الحجاز والمشرق بعد أن تلقوا العلم هناك بفكرة إصلاحية ناضجة ومختصرة.²

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 5 ماي 1931 في نادي الترقي بالجزائر العاصمة في جمعية عامة أسفرت عنها انتخاب "ابن باديس" رئيسا

¹ - مصطفى محمد حميداتو، مرجع سابق، ص: 94. وأيضا أنظر: أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص ص:

110-111. وكذلك: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، مصدر سابق، ص: 280.

² - جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة،

الجزائر، 2009، ص ص: 37-38.

لها ويساعده "محمد البشير الإبراهيمي" نائب رئيس والأمين العمودي "كأمين عام و"الطيب العقبي" كأمين مساعد ومبارك الميلي" كأمين مال و"ابراهيم بيوض" كأمين مال مساعد.¹ تأسست جمعية العلماء بعد أن كانت فكرة سنة 1913 تعمل على صيانة مقاومة الشخصية الجزائرية بإصلاح الدين وتعليم اللغة وبعث التاريخ، فأنشأوا لهذا الغرض ولتثقيف المواطن ورفع مستواه العقلي والخلقي والعلمي، جرائد: (الشهاب)، و(السنة والشريعة) و(البصائر)، واتخذوا من المساجد أماكن لنشر العلم والفضيلة بين المسلمين ومقاومة الجهل والريزية، ومن المدارس التي شيدها وسائل التربية الناشئة تربية عصرية ووطنية، وإلى جمعية العلماء يعود الفضل في توظيف التاريخ بصفته مدرسة للتعليم السياسي وعاملا من عوامل النهضة وجزءا من القومية لا ينفصل عنها أن لم يكن هو القومية نفسها. ويعتبر الشيخان أحمد توفيق المدني" صاحب تأليف (كتاب الجزائر) ومبارك الميلي" صاحب تأليف (تاريخ الجزائر) روادا في مجال التأليف التاريخي باللغة العربية.²

كان من أهداف الجمعية الأساسية هو المحافظة على الشخصية الجزائرية الإسلامية العربية بالرغم من أن قانونها الأساسي لم ينص عليه صراحة، بل إن الجمعية عملت على تحقيق ذلك منذ نشأتها ويظهر ذلك من خلال المقالات الكثيرة الداعية إلى المحافظة على الذاتية الجزائرية بالإضافة إلى المدارس التي كانت تعلم تلاميذها من أول يوم شعارها المعروف ((الإسلام ديني، العربية لغتي والجزائر وطني)). وفي هذا المسعى فإنه بالرغم من أن القانون الأساسي للجمعية ينص على استبعاد النشاط السياسي، وكانت الدعوة إلى رفض الاندماج تتدرج في نظر فرنسا ضمن النشاط السياسي ومن ذلك الإفتاء بأن المتجنس مرتد لا يحق له أن يدفن في

¹ - الشهاب، مجلة اسلامية شهرية، الجزء الخامس، المجلد السابع، قسنطينة، غرة محرم 1350 هـ، ماي

1931م، ص:342.

² - عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص: 89.

مقابر المسلمين وينطبق ذلك على كل من أستأنف دعواه أمام قاض مدني بعد أن حكم عليه قاض شرعي.¹

4- نشأة التيار الإدماجي:

عارض جناح من النخبة الأمير خالد والتي كانت تمثل الاتجاه الليبرالي، وتوافق على تجنيس الجزائريين دون قيد أو شرط، تبحث لها عن مخرج من العزلة التي فرضت عليها بعد أن أنكرتها الحكومة الفرنسية، ورفضها الكولون، وتركها الشعب الجزائري باتخاذها موقف مخذل لهم، وهو قبولها دمجهم مع فرنسا، ومناداتها بالتجنيس الجماعي ضاربة بمبادئ الدين الإسلامي عرض الحائط، إلى أن فرغت الساحة لها سنة 1923 بعد نفي الأمير خالد من الجزائر إلى فرنسا. فعادت منتصرة في الانتخابات البلدية في نفس السنة، وازدادت اطمئنانا على تحقيق آمالها خاصة بعد تعيين السيد "موريس فيوليت" (Mourice Viollette) حاكما عاما على الجزائر سنة 1925، فأستت في شهر جوان 1927 منظمة أسموها اتحاد النواب المسلمين الجزائريين).²

¹- مازن صلاح أحمد مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، بحث مقدم القسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب، 1984، ص:74.

²- يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص: 13.

- اتحادية النواب المسلمين الجزائريين عام 1927:

عقدت مؤتمرها الأول في مدينة الجزائر يوم 11 المالية، وأدى وصول "ابن جلول" لهذا الميدان إلى تنافس حاد بين عائلتي هذا الأخير ومحمد بن باديس¹ في ميدان الانتخابات والمجالس العامة وفي النيابة المالية. وكان "ابن جلول" وأصدقاؤه من النخبة ينعتون "محمد ابن باديس" وقاموا سنة 1931 بعزل "الشريف سيسبان" من رئاسة الاتحادية، ومنذ هذه السنة أصبحت الاتحادية تضم الأطباء والمحامين والأساتذة والصحافيين والقضاة والصيادلة الجزائريين، بالإضافة إلى أعضاء آخرين من العائلات الكبيرة والتجار وأصحاب الأرض، وقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي وغيرهم ممن كانوا لا يرون النور خارج الإطار الفرنسي، من أبرز زعماء هذه الاتحادية إلى جانب الدكتور "ابن التومي". "بلحاج"، و "الزناتي"، و "الفاصي"، و "طهرات"، و "الليشاني"، و "فرحات عباس" والدكتور "ابن جلول"، والدكتور "سعدان" المستشار العام ببسكرة، والدكتور "الأخضري" المستشار العام والنائب المالي بقالمة، هذا ففي قسنطينة. أما في عمالتي الجزائر وهران فقد وقع ما حدث في قسنطينة، ففي الجزائر كانت الاتحادية برئاسة الدكتور "بشير" وفي وهران كانت تحت زعامة السيد مكي². كان الدكتور "ابن جلول" أشهر شخصية في فيدرالية النواب الجزائريين في الفترة

¹ - هو والد الشيخ عبد الحميد بن باديس ومرة يذكر في المراجع والمصادر ب محمد بن باديس والاسم الكامل هو محمد مصطفى بن مكي بن باديس، كان يتمتع بمكانة مرموقة ومنزلة عالية لدى السلطات الفرنسية. إذ كان باش آغا ونائبا ساميا في عدة دوائر انتخابية ومالية، وعلى مستوى الدائرة والعمالة والقطر الجزائري، فهو عضوا في المجلس الأعلى والمجلس العام، وعضوا في المجلس العمالي، عرف بدفاعه الدائم عن مطالب سكان المسلمين بالعمالة القسنطينية . أنظر: عبد الرشيد زروقة، جهاد عبد الحميد بن باديس ضد الاستعمار الفرنسي، دار الشهاب، بيروت، 1999، ص: 79. وأيضا: آثار ابن باديس، اعداد وتصنيف: عمار الطالبي، ط 3، الشركة الجزائرية لصاحبها عبد القادر بوراوو، الجزائر، 1997، ج 1، ص: 74.

² - عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931 - 1945)، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1981، ص: 230 - 231.

ما بين (1933 - 1939)، وهو من مواليد 1896 بقسنطينة¹ في وسط أسرة بورجوازية متواضعة جدا، حصل على منحة للدراسة في ثانوية مسقط رأسه ثم في جامعة الجزائر، ومنذ 1924 نال شهادة الدكتوراه في الطب وأصبح موظفا، بدأ نشاطه السياسي في صحيفة "الإقدام"، ثم انتخب بعد ذلك مستشارا بلديا في شطايب (Herbillon). وفي 1931 انتخب في المجلس العام بقسنطينة أمام منافسه المندوب المالي "ابن باديس" - كما أشرنا - ويبدو كما يقول "أجرون" أنه لم تكن له قناعة سياسية ثابتة، إذ كان يعلن أن لا عقيدة له بحيث ليس من الإداريين، واعتمد بالخصوص على جريدة "صوت الأهالي"، ومن جهة ثانية قيل أنه كان منخرطا في منخرطا في "حركة الصلبان النارية" (Les Croix de Feu). ومن جهة ثالثة فإن مسيرته كطبيب للاستعمار سمحت له بكسب أصواتا في الانتخابات، ومن جهة أخيرة بفضل طموحه وديماغوجيته من 1927 إلى 1931 لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين لشمال أفريقيا، وهو المنصب القواعد الأساسية للتنظيم السياسي، ثم انتخب في عام 1930 نائب الرئيس للاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين في مؤتمره بالجزائر، ثم عضو في الاتحاد في المؤتمر الدولي للطلبة المنعقد ببروكسل، ودون أن يقطع كل الصلات مع الجمعية العامة لطلبة الجزائر، أسس مجلة مصورة باسم التلميذ "Ettelmith" من 1931 إلى 1933 وينشر فيها مقالاته المكتوبة بين 1921 و1927 بعنوان (الشباب الجزائري)، وبالتعاون مع جمعية الطلبة المسلمين الشمال افريقيا نظم ثلاث مؤتمرات للطلبة المسلمين الشمال افريقيا الأول في تونس 1931 والثاني في الجزائر 1932 والثالث بباريس في 1933².

¹- ذكر أبو القاسم سعد الله أن ابن جلول ولد في منطقة الأوراس سنة 1894. أنظر كتابه: الحركة، المرجع السابق، ص: 354.

²- أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871، مرجع سابق، ص: 521 - 522. أنظر: علي تابليت، فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2007، ص: 23.

استقر "عباس" في مدينة سطيف عام 1933 حيث نشط سياسيا وأصبح في فترة قصيرة نجما سياسيا لامعا، حيث أصبح مستشار بلديا في سطيف سنة 1934 ومستشار عاما في انتخابات 14 أكتوبر 1934 وأخيرا مندوبا ماليا في مجلس الجزائر العاصمة، وعضوا في اتحادية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة وأبرز قاداتها إلى جانب "ابن جلول".¹

5- نشأة الحزب الشيوعي:

تعود جذور الحزب الشيوعي الجزائري الأولى إلى نشأة الاتحاد الثقافي للعمال الجزائريين الذي تكون سنة 1902 بفرنسا، وأصبح أعضاء هذا الاتحاد من أبرز العاملين في الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر بعد الحرب العالمية الأولى وظهر الحزب الشيوعي فرع الجزائر عموما اثر الحرب العالمية الأولى مباشرة، ويبدو أن هذا الاتحاد قد تأثر خاصة بالآراء الماركسية لأن "لينين" لم يهتم بمسألة الجزائر إلا عرضا مثل اهتمام "ماركس" و "انجلز" بها من قبله، ولم يتكلم عنها إلا أثناء تناوله الكلام عن أحوال المستعمرات الفرنسية. وسواء تبني الحزب الشيوعي الجزائري الآراء الماركسية أو الأفكار اللينينية، فإنه كان بعد الحرب العالمية الأولى مكونا من ثلاث اتحادات سميت (اتحاد الحزب الاشتراكي الجزائري)، تبنت كلها الشرط عشر والثامن عشر الأهمية الشيوعية الثالثة التي كانوا أعضاء فيها خلال انعقاد مؤتمر مدينة (تور) في ديسمبر 1922، وكان هذا الشرطان يلزمان العضو بمساندة كل حركة مناهضة في المستعمرات والمناداة بطرد الإمبريالية من هذه المستعمرات. كما أنها كانت ترى أن حرية البروليتاري الأهلي في شمال افريقيا لا يمكن أن تكون ثمرة ثورة ضد السلطة الحاكمة، وأن أحسن وسيلة لإعانة حركات التحرر في مستعمرة شمال افريقيا ليس معناه التخلي عن المستعمرة بل بالعكس يجب البقاء والعمل من أجل أن يرسخ الحزب الشيوعي كما يجب مضاعفة دعاية المشاركة في المنظمات النقابية والشيوعية والتعاونية.²

¹ - علي تابليت، مرجع سابق، ص: 26.

² - يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص: 21.

بقيت هذه الاتحادات منقسمة إلى غاية مستهل سنة 1925 حيث قرر الحزب الشيوعي تزعمها وكون منها ما يسمى الحزب الشيوعي فرع الجزائر الذي عقد أول مؤتمر تأسيسي له في شهر مارس 1925. ومنذ سنة 1926 صار اتحاد الحزب الشيوعي بالجزائر أكثر تنظيماً وذلك بفضل عضوية بعض العناصر الجديدة فرنسية وجزائرية ونادي بالعمل من أجل استقلال الجزائر الكامل وإلغاء النيابات المالية وإنشاء برلمان جزائري مكانها، ومحاربة الامبريالية الفرنسية والصراع الطبقي ضد البرجوازية الرأسمالية هذا من جهة.

ومن جهة أخرى استغل الشيوعيون شعور الشعب الجزائري وعاطفته نحو شخص الأمير "خالد" بعد نفيه، وتبنوا دعوته، وذلك بهدف كسب ثقة الشعب ووده من ناحية وتجنب الوقوع في العزلة الخائفة التي فرضت على الليبراليين سنة 1919 من ناحية ثانية، وكون الأمير "خالد" يختلف عنهم في برنامج عمله ورؤيته للأحداث، وفي موقفه من الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وفي اتجاه الحضاري. فإن الشيوعيين ربطوا حزبهم بدعوته للأسباب السابقة. فمفهوم استقلال الجزائر الكامل عندهم ليس مثل ما هو عند الأمير "خالد"، فالاستقلال في نظرهم هو استقلال العامل الجزائري في الإطار الشيوعي العالمي، أن أنه يجب أن يكون العامل الجزائري) مرتبطاً بمنظمات نقابية تدافع عنه وتسهر على تطبيق القوانين المعتمدة في البلاد عليه. وحول مطلبهم من إنشاء برلمان جزائري ليس معناه بالضرورة تكوين حكومة جزائرية مستقلة وإنما هو انتخاب مجلس شعبي تكون العضوية فيه للفرنسيين والجزائريين ذوي الآراء الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية، والغرض من إنشاء هذا المجلس هو القضاء على مجالس النيابات المالية التي تعتبر في نظرهم برجوازية.¹

كانت توصية "لينين" للشيوعيين تقول بأنه لا يمكن للشيوعية أن تقوم في الجزائر إلا بالاعتماد على حزب وطني، وهو ما يجب البحث عنه، وعلى هذا الأساس صرح الشيوعيون الجزائريون سنة 1922: ((إن الوطنية لم توجد بعد في

¹ - المرجع نفسه، ص: 22 - 23.

أوساط الأهالي الجزائريين.. وإن الشيوعية لا يمكن أن تقوم في الجزائر إلا على جثة الوطنية). وهو ما يؤكد ربط حزبهم بدعوة الأمير "خالد" غير أن هذا الارتباط سرعان ما بدأ يتلاشى بعد سنة 1925 إلا أنها ذابت نهائيا مع مرور الزمن.

مهما يكن الأمر؛ فإن الصحف الفرنسية هاجمت الآراء الشيوعية ووقفت ضد انتشارها في الجزائر ونسبت مسؤولية هذا الانتشار إلى كل من الرئيس ويلسون" وإلى البولشوفيين. ومن أهم المجالات التي تصدت إلى انتشار الشيوعية وشتيعها في الجزائر، من هذه المجالات دورية اللجنة الأفريقية الفرنسية) التي اهتمت بهذا الموضوع منذ بدايته سنة 1920، وخصصت له مقالات في أعدادها سنة 1922 تحت عنوان (الخطر الشيوعي)). وفي المقابل نشرت جريدة الكفاح الاجتماعي (La Lutte Sociale) لسان حال الاتحاد الشيوعي الجزائري سنة 1925 نداء عاما للجزائريين جاء فيه على الخصوص ما يلي: (ليس أمامكم إلا باب سلام واحد، هو انخراطكم في الحزب الشيوعي. ادخلوا إذن تحت الشعار الأحمر الذي يؤدي إلى تحرير كل الشعوب المضطهدة والطبقات المهضومة حقوقها)). إلا أن الحقيقة أن فرع الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر كان يرى أن استقلال الجزائر مرهون بتحرير فرنسا من ايدي البرجوازية، وهذا بناء على ما جاء في بيان الكومنترن (Komintern) النهائي سنة 1919 الذي يقول: ((أن تحرير الجزائر سيبقى متوقفا على تحرير فرنسا)).¹

على أية حال؛ فإنه في شهر نوفمبر 1931 أثناء انعقاد المؤتمر السادس للكونفيدرالية العامة للعمل الاتحادي أعلن عن مشروع إحداث (مركزية جزائرية للنقابات الثورية)، وفي العام الموالي بعد انعقاد المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفرنسي صدرت تعليمة في باريس تحث فيها الشيوعيين الجزائريين عن أن يصبحوا فرعا مستقلا في الأممية الشيوعية، ووعدت حينها أيضا الاتحادية الجزائرية بالعمل على تعريب صفوفها وجعل مكانة اللغة العربية في جريدة الكفاح الاجتماعي التي

¹ - نفسه، ص: 23 - 24.

خصصت نصف صفحة اللغة العربية إلا أن الجريدة توقفت سنة عن الصدور
1933.¹

لم يكن بمقدور الحزب الشيوعي الفرنسي فعل شيء خلال المرحلة التي سبقت
الاحتفالات المئوية وبعدها وكان به أصابه الضمور والعجز حتى سنة 1934،
وهي السنة التي بدأ فيها ينتعش وينشط على الساحة من جديد على "أندريه فيرات"
(Andre Ferrat) رئيس الفرع الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي الذي أرسل
إلى الجزائر كمرشد ومدرّب في فبراير 1934، حيث تمكن لما له من مؤهلات
إدارية واستعدادات تنظيمية أن يفعل من جديد العمل الحزبي بتعين إطارات جزائرية
ضمنه التعريب الحزب مثل "عمر أزقان" و "علي بوقرط"، وإعادة جريدة الكفاح
الاجتماعي إلى الظهور من جديد في 28 أبريل 1934، والعودة إلى مهاجمة
الاشتراكيين ومن كان يسميهم بالوطنيين الاصلاحيين، فهم يشكلون في نظره عائقا
لمحاربة الإمبريالية لما لهم من نفوذ في الوسط الجماهيري.

تزامن مع هذا الانتعاش الذي يعرفه الحزب تحول في مواقفه، حيث بدأ من
جوان 1934 برفعه الشعار الجبهة الموحدة مع الاشتراكيين ومع الشعوب
المضطهدة)، وتغيير لهجته مع أعداء الأمس بتوقيع تحالف عمل مع الاشتراكيين
في أكتوبر من نفس السنة، وما إن ظهرت كلمة (الجبهة الشعبية في 16 نوفمبر
1934 حتى تحقق التجمع الشعبي مع الراديكاليين في جويلية 1935، فأخذ
الأوروبيين يلتحقون بالحزب الشيوعي ويعودون إلى الاقبال عليه مجدد بحيث ارتفع
عدد المنخرطين من 150 إلى 600 في جويلية 1935 ليصل في 3500 في
السنة الموالية.²

¹ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871، مرجع سابق، ص: 622.

² - عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص: 545 - 546. وأيضا: أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة
من انتفاضة 1871، مرجع سابق، ص: 623 - 624.

- المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936:

يمثل المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالعاصمة في 7 جوان 1936 محطة هامة في تاريخ الجزائر المعاصر في فترة ما بين الحربين العالميتين كونه يعتبر أول تجمع من نوعه في الجزائر، لم تعرف فيه طيلة أكثر من قرن تجمعا تشترك فيه كل الاتجاهات وتمثل فيه كل الطبقات وتظهر خلاله وحدة الصف والكلمة على مطالب معينة مثل ما حدث في هذا المؤتمر الذي كان صاحب فكرته والدعوة إليه الشيخ "عبد الحميد بن باديس" في حديث له في صحيفة الدفاع (La Défense) لسان حال الحركة الإصلاحية باللغة الفرنسية التي كان يديرها "الأمين العمودي"، دعا فيها "ابن باديس" إلى اجتماع جميع الأحزاب الجزائرية في مؤتمر إسلامي أو جبهة وطنية لوضع قائمة من المطالب من فرنسا، وكان تاريخ هذه الدعوة هو 3 جانفي 1936.

كانت هناك عوامل متعددة أدت إلى انعقاد المؤتمر خارجية وداخلية؛ فالخارجية هي كثرة تلك المؤتمرات الإسلامية التي عقدت خلال العشرينات والثلاثينات، من ذلك مؤتمر الخلافة الإسلامية الذي انعقد في القاهرة، والمؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس، ومؤتمر مسلمي أوروبا الذي انعقد في جنيف، وكانت أوضاع فلسطين وأحوال القارة الهندية بالخصوص تدعو المسلمين لهذه اللقاءات التي كانوا يناقشون فيها مشاكلهم ومستقبلهم. وعلى الرغم أن علماء الجزائر لم يشتركوا مباشرة في المؤتمر الإسلامي بالقدس ما بين 8 و 17 ديسمبر 1931، إلا أن صحافتهم قد اهتمت بوقائعه ونقلت أخباره.¹

¹ - أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص: 151 - 152.

غير أن هذا التأثير الخارجي يبدو أنه لا يرقى إلى تأثير الأسباب الداخلية، لأن الجزائر مرت بأحداث كبيرة منذ صدور منشورات ميشال في 1933¹، ثم أحداث قسنطينة في 1934² وما تلاها من زيارة وزير الداخلية الفرنسي للجزائر "رينيه مرسال" (Marcel Regnier) عام 1935³، وكذلك عجز الحكومة الفرنسية على اقرار أي من المشاريع التي قدمها النواب لإصلاح الواقع في الجزائر دور في التفكير لعقد هذا المؤتمر⁴.

كان من أهم هذه المشاريع الفرنسية مشروعاً "قرنيت" (Guernut⁵) و"موريس فيوليت" (Maurice Viollette)⁶، بخصوص مشروع قانون الأول فإن

¹- فرناند يوليوس ميشال، كان الكاتب العام الوالي للجزائر، تولى رئاسة الجمعية الدينية الإسلامية في شهر فيفري 1933، هو صاحب الذي عرف باسمه المؤرخ في 16 فيفري 1933، والذي يطلب فيه من الولاية والمتصرفين ورؤساء الشرطة وشيوخ البلديات بمراقبة ما يدور في اجتماعات الجمعية، وأن تشمل هذه المراقبة المكاتب القرآنية، ثم أصدر بعد يومين من ذلك نيابة عن والي الجزائر تعليمات إلى جميع الولاية يأمرهم فيها بعدم السماح لأي عالم بالوعظ والإرشاد في المساجد الرسمية إذا لم يكن من الموظفين الدينيين ما لم يتم استشارة الحاكم العام في ذلك. أنظر: مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص: 195.

²- حوادث جرت في مدينة قسنطينة بين الجزائريين واليهود في شهر أوت 1934، تفاصيل أكثر حول الحوادث أنظر: مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، ط 2، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، 1983، ص: 318.

³- بعد زيارته للجزائر وعقب حوادث قسنطينة أصدر "رينيه" مرسوم يوم 30 مارس 1935 أصبح يعرف باسمه بموجبه يمنع القيام بالمظاهرات أو القيام بأي عمل يمس بالسيادة الفرنسية.

⁴- مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص: 166.

⁵- هو نائب حر بمجلس الأمة الفرنسي ورئيس جمعية حقوق الإنسان.

⁶- عاش ما بين (1870 - 1960) اشتغل في بداية حياته بمهنة المحاماة، وكان عضو بلدية دريو (Dreux) عام 1902، ورئيس لهذه البلدية عام 1908، ثم رئيس ديوان "الكسندر ميلراند" (Alexandre Millerand) في حكومة "بيير والديك روسو" (Pierre Waldeck Rousseau)، ووزيراً عام 1919 ثم عضواً في رابطة حقوق الإنسان عام 1924، كماعين والياً عاماً على الجزائر خلال الفترة من 1925 إلى 1927، ونائباً في البرلمان الفرنسي، ووزيراً دولة في حكومة الجبهة الشعبية من 1936 إلى 1938، كان عضواً قيادياً في الحزب الشيوعي الفرنسي. أنظر: عمر سعد الله، المنظمات الغير الحكومية في الجزائر أثناء الاحتلال، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص: 155.

ملخص اقتراح صاحبه يتمثل في إلغاء بعض الإجراءات الاستثنائية مثل قانون الوضع تحت الرقابة الخاصة) وهو أخطر شيء في قانون الأندجينا، وكذلك إلغاء محاكم الجنايات وجعل المساواة القضائية بين المسلمين والفرنسيين بحيث يحكم المسلمون كما ينبغي أن تكون مدة الخدمة بالنسبة للخدمة العسكرية ينبغي أن تكون مدة الخدمة بالنسبة للمسلمين مساوية التي يقضيها الفرنسيون في العمل العسكري أما فيما يتعلق بالنيابة البرلمانية فإن مشروع القانون يفيد بانتخاب ثلاثة نواب للمسلمين في مجلس الأمة، واحد عن كل عمالة من العمالات يتولى كل الناخبين للمجالس المحلية الأهلية انتخابهم.¹ أما مشروع فيوليت" الذي قدمه صاحبه للبرلمان الفرنسي سنة 1933 فكان من أهم فقراته:

- منح حق الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة وذلك حتى لا يتنافسوا مع المعمرين الفرنسيين.

- منح حق الترشح لعدد قليل من المسلمين ووضمهم إلى هيئة الانتخابات الفرنسية كما لو كانوا متجنسين مع بقائهم على أحوالهم الشخصية.²

إن فكرة "ابن باديس" في عقد مؤتمر إسلامي بدأت تتجسد على أرض الواقع بعد فوز الجبهة الشعبية في فرنسا بانتخابات 3 ماي 1936، إذ بعدها بأيام قلائل دعا "ابن باديس" يوم 15 ماي زعيم (فيدرالية المنتخبين المسلمين) "ابن جلول" إلى عقد مؤتمر إسلامي، ومناقشة الإصلاحات السياسية في الجزائر، وهو الاجتماع الذي شارك فيه إلى جانب "ابن جلول" و "فرحات عباس" و "محمد عزيز كسوس"، وتوصل الجميع إلى عقد اجتماع تحضيرية.³

¹ - عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص: 455.

² - مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص: 167. وأيضاً: أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص: 191.

³ - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 257.

وفعلا انعقد المؤتمر الإسلامي في جوان 1936 بالعاصمة بعد أن حضرت له لجان عديدة على المستوى الوطني، وشاركت فيه كل التشكيلات السياسية إضافة إلى العلماء المتواجدين على أرض الجزائر، باستثناء النجم الذي شارك بعض من أعضائه في التحضير للمؤتمر بصفة رمزية. ونظرا لعدم تجانس التشكيلات فإن المطالب جاءت أيضا غير متجانسة، فالشيوعيون ركزوا على المطالب الاقتصادية، فحين ركز النواب على المطالب السياسية ويؤمنون بما جاء في مشروع "فيوليت" الذي أيده رئيس الوزراء الفرنسي "ليون بلوم" (Leon Blum) الذي أصبح على رأس حكومة الجبهة الشعبية التي تولت حكم فرنسا منذ 4 جوان 1936، وأصبح كذلك بتأييده هذا المشروع يحمل اسمه واسم صاحبه الأصلي (مشروع فيوليت . بلوم)، أما العلماء ركزوا على المطالبة بحرية التعليم العربي وفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية، ولهذا لم تدمج هذه المطالب في شكل نقاط يقف وراءها الجميع.

انبثق عن المؤتمر وفد من المشاركين فيه ليحمل المطالب إلى الحكومة الفرنسية في باريس وقابل الوفد زعماء فرنسا وعلى رأسهم رئيس الوزراء ليون بلوم"، ووزير الجزائر والمستعمرات في حكومته "موريس فوليت". وأثناء وجود الوفد في باريس قابل بعض قادة النجم وعلى رأسهم "مصالي الحاج"، ودار الحديث حول ما جاء في بعض المطالب التي رآها النجم خطيرة على مستقبل الجزائر مثل المطالبة بإلغاء الحكومة العامة وإحاق الجزائر رأسا بفرنسا والمطالبة بحق التمثيل البرلماني في فرنسا للجزائريين.¹ رجع الوفد من فرنسا بوعود فقط، وأثناء الاجتماع الذي انعقد يوم 2 أوت 1936 لإسماع الجمهور وعود الحكومة الفرنسية، حضر مصالي فجأة وألقى خطابا في الاجتماع أبد فيه باسم النجم، مطالب المؤتمر الإسلامي ما عدا المطالبين المشار إليهما. ونظرا لفشل الوفد في الرجوع بأي نتيجة ملموسة، فقد حقق "مصالي" نجاحا شعبيا لشخصه وحزبه لم يكن ربما يتوقعه على حساب وفد المؤتمر. ولأن الإدارة كان يهملها فشل المؤتمر فقد خطت لاغتيال الشيخ محمود

¹ - أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص: 123 - 124.

كحول" المعروف بابن دالي) مفتي العاصمة وإصاق تهمة التحريض على قتله بالشيخ الطيب العقبي"، أحد الأعضاء البارزين في جمعية العلماء وفي وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس، فالإدارة كانت تهدف إلى تحطيم التضامن بين قادة الرأي وكانت لها مصلحة في ذلك سواء بعودة "مصالي" وتعبيد الوفد عن قاعدته الشعبية أو باتهام "العقبي" بالتحريض على القتل الذي فهم منه أنه اتهام ضمني لجمعية العلماء نفسها باختبارها طريق العنف والتدخل في الشؤون السياسية بدل التزامها بقضايا الدين والأخلاق كما ينص على ذلك قانونها الأساسي، تؤكد تلك الرسالة التي نسبت إلى المفتي القتل، والتي تستنكر مشاركة جمعية العلماء في السياسية وكونها لا يمكنها أن تتحدث باسم الأمة (الشعب).¹

من جهة أخرى بدأت وحدته تتفكك بسبب تمسك النخبة والنواب بمشروع الفيوليت" وتحفظ العلماء منه، وغموض وتذبذب شخصية "ابن جلول" الذي لم ينف دور العلماء في حادثة اغتيال "كحول"، وحل نجم أفريقية الشمالية الذي أعلن عن تأييده لمعظم مطالب المؤتمر، ودخوله وفي صراع حاد مع الحزب الشيوعي الذي كان من المشاركين في المؤتمر. بالإضافة إلى سقوط حكومة الجبهة الشعبية، وعدم تمكن الوفد الجزائري من الحصول على شيء ايجابي بخصوص مطالب المؤتمر.

رغم ذلك فإن حركة المؤتمر الإسلامي لم ينتهي أمرها نهائيا إلى عشية الحرب العالمية الثانية، إذ عقد اجتماعه الثاني ما بين التاسع والحادي عشر جويلية 1837 في مدينة الجزائر، وهذا في وقت خرجت فيه الجبهة الشعبية من السلطة، وخرج المؤتمر بتمسك بمطالب المؤتمر الأول، كما طلب من الشعب الجزائري أن يظل يقظا، ومن النواب الجزائريين أن يستقبلوا جماعيا من وظائفهم إذا لم يوافق البرلمان على مشروع "فيوليت" وعبروا عن ثقتهم في الحكومة الفرنسية، وفي التجمع الشعبي الذي انبثقت عنه الجبهة الشعبية، كما طلب من الشعب الجزائري اتقاء الانقسام بين الجزائريين والفرنسيين. كما تقول الكتابات التاريخية أن المؤتمرين لم

¹ - المرجع نفسه، ص: 124 - 125.

يوجهوا الدعوة "مصالي الحاج" زعيم حزب الشعب الجزائري)، الحزب الذي خلف النجم.¹

وفي بداية عام 1937 عادت الجبهة الشعبية للحكم لفترة قصيرة وتولى "بلوم" رئاسة الحكومة فرأى المؤتمر إرسال الوفد إلى باريس لمقابلة رئيس الحكومة، فتوجه 20 فبراير 1938، كانت أهدافه هو تأييد مشروع "بلوم . فيوليت". وكان هذا آخر وفد يزور باريس بعد تولي "دالاديه" (Daladier) رئاسة الحكومة في 10 أبريل 1938.² وقد شارك في هذا الوفد "ابن باديس" و "فرحات عباس" الذي قال أنه هو الذي ترأس الوفد، ونقل فحوى ما جرى بينهم وبين الاديه في هذا اللقاء، حيث قال لهم الأخير ما يلي: (إن البرلمان يناصب العداء مشروع "فيوليت" لأنه يرى أن الجنسية الفرنسية لا تتلاءم والشرع الإسلامي، ولذا ليس بيدي شيء، أطلب منكم أن تمدوا لي يد المساعدة قصد المحافظة على الأمن لا ترغموني على استعمال القوة التي بين فرنسا، ولا تتسوا بأن فرنسا دولة قوية الجانب)). فيوصل "عباس" يقول: ((فأجبت رئيس الوزراء بقولي: (إن احترام حقوق الإنسان أكثر أهمية من أي قوة ما، إن السياسة التي تقسح للأمال مجال فسيحا، ثم تخيب ذلك الآمال، ثم تعد ولا تفي بوعودها، إنها لسياسة ذات عواقب وخيمة، مآلها الفراق والطلاق، وستحمل الحكومة الفرنسية أمام التاريخ مسؤولية هذه السياسة الخرقاء)). أما الشيخ "عبد الحميد بن باديس" فأجاب "دالاديه" بكلمة وجيزة قائلاً: ((لا حوة ولا قوة إلا بالله العلي العظيم - الحق بجانبنا والحق يعلو ولا يعلى عليه - ومهما يكن من أمر، فإننا مستمرون في كفاحنا أحب من أحب وكره من كره)).³

عدد "أبو القاسم سعد الله النتائج السياسية التي ترتبت على المؤتمر الإسلامي وما تلاه من أحداث إلى سنة 1939 كما يلي:

¹ - أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص: 168 - 169. وأنظر: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 260.

² - مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص: 187.

³ - فرحات عباس، مصدر سابق، ص: 107.

- تفتتت جبهة المؤتمر الإسلامي التي كانت تضم عدة تيارات.
- القضاء المعنوي على الشيخ الطيب العقبي " بعد أن قيد مكبلا بالحديد إلى السجن متهما بالتحريض على القتل، وكان في نظر الناس رجل الدين والورع والأخلاق.
- إحداث البلبلة في صفوف جمعية العلماء بإظهارها جمعية تمارس العنف وتتوسل إلى السياسة بالدين.
- الفصل بين جمعية العلماء وكتلة النواب برئاسة "ابن جلول" لأن هذا الرفض نفي التهمة عن جمعية العلماء.
- عزل مصالي عن قواعد حزبه والقبض عليه ثم إعادته إلى فرنسا وعرقلة نشاط حزبه في الجزائر.
- ضرب القضية الفلسطينية، لأن الشيخ "العقبي" بالذات كان كثير الحديث عنها ومهاجمة الحركة الصهيونية في نادي الترقى.
- بقاء الجو خاليا للإدارة في الجزائر دون منازع أو مشاغب، مع تجميد مشروع "فيوليت . بلوم" على مستوى الحكومة الفرنسية، وهو ما يخدم مصالح الأوروبيين في الجزائر.
- تشتت وتفتتت كتلة النواب بوقوع القطيعة بين "فرحات عباس" و "محمد الصالح بن جلول"، حيث أسس كلهما حزبا، فسمي الأول حزبه (حزب الاتحاد الشعبي) و أطلق الثاني على حزب التجمع الفرنسي الإسلامي).¹

¹- أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص ص: 126 - 127.

المحاضرة الرابعة: الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945)

مع اعلان الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1939، طرأت ظروف استثنائية وإجراءات أمنية أدت إلى توقف الجمعيات والأحزاب عن نشاطها العادي، فقيادة حزب الشعب القديما كانوا في السجن والمنفى، وجريدتهم في فرنسا صودرت، واضطرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى وقف جريدتها (البصائر) وأوقف "ابن باديس" مجلته (الشهاب) حتى لا تتشر كلتاها ما يخالف مبادئ الجمعية. ولم يلبث "ابن باديس" أن أدركته الموت (16 أفريل 1940)، بينما فرضت الإقامة الجبرية على نائبه "الإبراهيمي" في آفلو (بالهضاب العليا). وقد خالف "العقبي" زملاءه فأصدر جريدة (الإصلاح) لأنه كان على تنافر مع إدارة جمعية العلماء، وتقلص نشاط المدرسين في المدارس الحرة إلى الحد الأدنى، أما النواب فقد خفت صوتهم أيضا. فقد تجند الدكتور "ابن جلول" و "فرحات عباس" وأمثالهما للدفاع عن فرنسا الديمقراطية، وتجمد النشاط السياسي للنواب. واضطرب حال الشيوعيين تبعا لموقف موسكو من الحرب فإذا تحالف ستالين مع "هتلر" ساط عليهم الفرنسيون الاضطهاد، وإذا تحالف مع "تشرشل" و "رزفيلت" رفع عنهم الاضطهاد ونشطوا ودخلوا في لجنة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول¹ وكان حالهم كحال اليهود تقريبا.

¹ - شارل ديغول Chales De Gaulle؛ (1890 - 1970) تخرج من مدرسة سان سير العسكرية، في عام 1911، وعمل خلال الحرب العالمية الأولى تحت قيادة المارشال بيتان (Petain)، بدأ نجم ديغول يلمع بعد استسلم فرنسا أمام هتلر عام 1939، إذ حمل لواء مواصلة القتال والمقاومة بالتعاون مع بريطانيا التي اقام فيها خلال الحرب ما يعرف باسم اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة) وبعد تحرير فرنسا عاد ديغول ليصبح رئيس الحكومة المؤقتة فيها، ثم استقال عن الحكم ثم عاد من جديد سنة 1958 على إلى الحكم على اثر انقلاب كبار ضباط الجيش الفرنسي بسبب الثورة الجزائرية، حيث تسلم مقاليد الحكم ورئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة التي وضع أسسها، استقال من الحكم عام 1969. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ج2، ص: 742.

فعندما أصبحت الجزائر تابعة لنظام "فيشي"¹ بقيادة المارشال "بيتان"² رفعت الجنسية الفرنسية عن اليهود وعوملوا معاملة الأهالي الجزائريين (الأندوجين) كما كانوا قبل 1870، ولكن عندما نزل الحلفاء بالجزائر ومعهم لجنة فرنسا الحرة ضغط الأمريكيون على الجنرالين "جيرو"³ و"ديغول" فأعادوا إلى اليهود الجنسية الفرنسية، كما أدخل "ديغول" الشيوعيين في حكومته المؤقتة، فالحرب العالمية في الواقع أفادت كل الأطراف إلا الجزائريين، فقد اتفق الجميع على إهمالهم وباضطهادهم رغم خدماتهم العسكرية وتضحياتهم الجسيمة على الجبهة الأوروبية ومساهماتهم في تحرير فرنسا نفسها ومعاناتهم الاقتصادية.

¹ - (Vichy)؛ حكومة فرنسية متعاونة مع الاحتلال الألماني استمرت من 1940 إلى 1944 واكتسبت اسمها من منتج فيشي الواقع جنوب فرنسا الذي اتخذته عاصمة، وكانت سلطة هذه الحكومة بزعامة المارشال بيتان (Petain)، وتشمل القسم الجنوبي من فرنسا والذي أحجمت قوات هتلر عن احتلاله بعد الهدنة التي وقعها المارشال بيتان في 22 جوان 1940، اتخذها بيتان مقراً لحكومته شبه الفاشية التي أعلنت نهاية الجمهورية، وحلت اتحادات العمال واتبعت سياسة موالية لدول المحور في الداخل والخارج وايدت التعاون الكلي مع الاحتلال الألماني. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ج4، ص: 679.

² - المارشال بيتان، هنري فيليب H . p Petain, (1856 - 1951) في الحرب العالمية الأولى أوقف زحف الألمان عند فردان، كما قاد الحملة الفرنسية الإسبانية سنة 1926 ضد المقاومة في المغرب بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي وتمكن من الانتصار عليها، عين من 1939 إلى 1940 سفيراً في إسبانيا، خلف بول رينو (Paul Renaud) في رئاسة الوزراء في الوقت التي كانت فيه فرنسا على وشك الانهيار أما ألمانيا، التي وقع معها هدنة في شهر جوان 1940، تقلد بيتان منصب رئيس دولة في فيشي، عقب نهاية الحرب العالمية الثانية حوكم بتهمة الخيانة وصدر في حقه حكم الإعدام عام 1945 لكن ديغول أبدل الحكم إلى السجن مدى الحياة. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ج1، ص: 635.

³ - هنري أونوريه جيرو Henri Giraud Honore (1879 - 1949) جنرال فرنسي كان إلى جانب الجنرال ديغول شريكاً على رئاسة اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة). أنظر: الهيثم الأيوبي، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للنشر، الأردن، 2007، ج 2، ص: 250.

- موقف الجزائريين من الحرب:

لقد تجند الجزائريون للحرب تحت طائلة قانون التجنيد الإجباري، وسيقوا أفواجا من جميع الطبقات إلى مختلف الجبهات الفرنسية الألمانية. وقد اقتنع الكثير منهم تحت الدعاية الفرنسية والغربية عموما أن الحرب كانت من أجل انتصار الديمقراطية ضد النازية والفاشية، وأنها تعني في النهاية إعطاء الحقوق للشعوب المستعمرة. وبالإضافة إلى الدعاية الفرنسية كانت هناك دعاية مضادة ألمانية وإيطالية تخبر الجزائريين بأنهم سينالون حريتهم إذا أيدوا قضية المحور، وذهب بعض الوطنيين في حزب الشعب وفي غيره إلى الاقتناع بهذه الأطروحة ومالوا إلى التعاون مع المحور - بالخصوص ألمانيا - ما دامت تعد بالتحريض والمساعدة ضد فرنسا. ولكن "مصالي" رفض هذه الأطروحة وحكم بفصل أعضاء حزبه الذين خالفوا عنه. وتعامل بعض الطلبة الجزائريين في تونس مع المحور أيضا سيما بعد نزول القوات الإيطالية والألمانية بها وتعاونها مع المنصف باي تونس.¹ حكم نظام فيشي في فرنسا ابتداء من شهر جوان 1940 واضطرت الأوضاع في الجزائر تبعا لذلك حتى بين الفرنسيين أنفسهم، إذ كان فيهم من يؤيد المارشال "بيتان" وفيهم من يؤيد الجنرال ديغول"، وفيهم من يؤيد "دارلان"² في انتظار الفرصة المواتية بعد أن

¹ - أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص: 127 - 128. حول الموضوع أكثر أنظر: عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص: 593.

² - فرانسوا دارلان Francois Darlan؛ (1881 - 1942) قائد الأسطول الفرنسي (1939 - 1942)، ثم أصبح وزيرا للأسطول التجاري والعسكري في وزارة المارشال بيتان في جوان 1940، أصدر قراره بإغراق الأسطول الفرنسي بلا من الاستسلام إلى دولة الأجنبية، في ديسمبر أصبح نائب رئيس الوزراء، قابل هتلر مرتين ووافق بالسماح لألمانيا بدخول مواني بنزرت التونسية، مات مقتول يوم 24 ديسمبر 1942. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ج2، ص: 642.

كثرت الجوسسة والمؤامرات في الجزائر بين الفرنسيين أنفسهم استعداد لنزول الحلفاء في نوفمبر 1942. وقد تغير الحكام العامون للجزائر عدة مرات في ظرف قصير، وساءت الأحوال الاقتصادية لأن الحرب قد جففت خيرات البلاد بنقلها إلى أوروبا. وكثرت المضاربات وقلت المواد الغذائية فانقطع السكر والشاي والقهوة والدقيق وجاء (عام الأرز) أو عام الشر، وهو الفترة التي عرض فيها القمح المحلي بالأرز المستورد كمادة أساسية للاستهلاك، علامة على النقص في الغذاء، لأن عامة الناس غير معتادين على أكل الأرز قبل ذلك، كما انقطع القماش والملابس وكسدت التجارة إلا ما كان من التهريب والمغامرات، وكثرت الأمراض ومنها التيفوس¹ الذي ضرب الناس بقوة وتسبب في مقتل الآلاف.²

- بيان فيفري 1943:

بعد سقوط فرنسا سرح الكثير من الجزائريين، ومنهم "فرحات عباس"، فرجع إلى الجزائر للممارسة الصيدلة والسياسة، وكان "عباس" قد أحس وهو في فرقة الصيدلة بالجيش، بالتميز العنصري بين زملائه الفرنسيين، وكان يبحث عن طريقة الدخول المجال السياسي مستقلا بعد أن جرب حظه خلال الثلاثينات في ظل "ابن جلول" الذي يبدو أن الركب الآن قد فاته. تحرك "عباس" فأرسل رسالة إلى المارشال "بيتان" يلفت فيها نظره إلى وضع مواطنيه الجزائريين، وكان تحركه هذه المرة منفردا خلافا لما حدث أيام المؤتمر الإسلامي فالقيادات الوطنية كلها غائبة إلا هو، وكان لا بد للميدان من فارس.

¹- مرض حمى المستنقعات.

²- أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص ص: 129 - 130.

كان الحلفاء - بقيادة أمريكا وبريطانيا - يعدون بتطبيق مبادئ الميثاق الأطلسي وميثاق الأمم المتحدة الجديد. ورأى فرحات عباس وأمثاله بريق الحرية والديمقراطية في تصريحات الحلفاء وميثاقهم، وكان هو بطبعه ميالا للغرب ومقتنعا بالليبرالية ومبادئ الثورة الفرنسية، فرأى مستقبلا السياسي مرهونا بالتعاون مع القوى الجديدة، أليست فرنسا الحرة والديمقراطية أيضا من ضمن هذه القوى الواعدة؟ ورغم وجود "مصالي" في السجن وتقييد حرية "الإبراهيمي" وابتعاد "ابن جلول" عن الساحة، فإن "عباس" اغتنم فرصة نزول الحلفاء بالجزائر يوم 8 نوفمبر 1942 وأخذ يوالي الاتصالات بممثليهم السياسيين، ولا سيما "روبرت مورفي" الأمريكي، و"الماكملان" الإنجليزي، وكان يرغب في معرفة موقفهم من مصير الشعب الجزائري، وكان يطلعهم على ما لهذا الشعب من امكانات المساعدة قضية الحلفاء إذا وعده بالحرية ورفع كابوس الاستعمار عنه، ولكن الحلفاء على لسان ممثليهم كانوا يقولون أنهم جاءوا للحرب وليس للسياسة، وأنهم قد وعدوا الإمبراطورية الفرنسية بعدم المساس بوحدتها، وعلى أي زعيم أو حزب يريد شيئا من الحلفاء أن يتوجه إلى السلطات الفرنسية بعد تحرير فرنسا. ومع هذا الرد المثبط، فإن "عباس"، بتشجيع من "أوغسطين بيرك"¹ (مسؤول الإدارة الأهلية في الجزائر) عزم على كتابة بيان باسم الشعب الجزائري وتقديمه إلى الحلفاء، وقبل أن يفعل ذلك استشار زملاءه النواب في مجلس الوفود المالية برلمان الميزانية)، وزملاءه السياسيين المعتقلين، فزار "مصالي"، وتشاور مع قادة العلماء، وتوصل

¹ - مسؤول الشؤون الأهلية الفرنسية في الجزائر، أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص: 205.

معهم إلى نقاط أساسية ليضمنها البيان وتعبّر عن استعداد الجزائريين
التضحية مع الحلفاء.¹

ومما تضمن البيان من مطالب رئيسية ما يلي: - إدانة الاستعمار
والغائه، أي تحريم استغلال شعب من طرف شعب آخر وتحريم إدماجه
وضمه عنوة. - تطبيق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة منها
والكبيرة. - منح الجزائر دستورا خاصا بها. - المشاركة الفورية والفعالة
للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم. - إطلاق سراح جميع المعتقلين
السياسيين من جميع الأحزاب.²

صاغ عباس البيان وقدمه في شهر فبراير 1943 إلى ممثلي الحلفاء ومن
بينهم الفرنسيون، إضافة إلى نسخة للحكومة المصرية. وباقتراح من "بيرك
ذيل عباس البيان بملحق تطبيقي. ولكن الحلفاء لم يلبثوا أن رحلوا عن
الجزائر لتحرير إيطاليا ثم فرنسا، وبقيت الجزائر مقرا للجنة فرنسا الحرة
بقيادة ديغول.³

- حركة أحباب البيان والحرية (14 مارس 1944 - 8 ماي 1945)

بعد عام من ذلك تطورت مبادرة فرحات عباس من البيان الذي لم يلق
تفاعلا لا من الحلفاء ولا من الفرنسيين إلى مطلب تكوين حزب وطني
كبير، وهو ما تحقق بظهور (حركة أحباب البيان والحرية) يوم 14 مارس
1944 ضمت إلى جانب صاحب المبادرة وأنصاره من النواب حزب
الشعب الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد موافقة على

¹ - أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص: 131 - 132.

² - للاستزادة أكثر حول البيان أنظر: محفوظ قداش تاريخ الحركة، مرجع سابق، ج2، ص ص: 918-920.

³ - أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص: 132.

التوالي كل من "مصالي الحاج" والشيخ "البشير الإبراهيمي". فحين لقيت الرفض من الشيوعيين والعداء فأنشأوا لها جمعية منافسة أطلقوا عليها اسم أحباب الديمقراطية.

تكونت حركة أحباب البيان والحرية بهدف الدفاع والتعريف ببيان الشعب الجزائري، لكنها من جهة أخرى كانت تهدف من خلال قانونها الأساسي إلى جعل فكرة الأمة الجزائرية بسيطة وإقامة جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا. أما في نظر حزب الشعب الجزائري فكانت وسيلة لإقناع المترددين وفئة المثقفين بصحة أطروحاته وجلب اهتمام الجماهير العريضة المتحفزة للتجنيد، فاستطاع الحزب بفضل مناضليه الذين تلقوا الأمر من الحاج مصالي بالانخراط في الحركة وأن يشغلوا مناصبي المالية والأمانة العامة في جميع الفروع المحلية.¹

وأصبح "فرحات عباس" هو الزعيم لهذه الحركة، وأنشأ لها صحيفة بالفرنسية سماها "Egalité" (المساواة)، وافتتح لها باب الانخراط فتهاطل الأعضاء عليه حتى وصلت العضوية فيها في أقل من سنة إلى حوالي نصف مليون نسمة، واشتدت لهجة الخطباء وكثرت الاجتماعات، وكان عجز الفرنسيين قبل تحرير بلادهم ومرور الحلفاء بالجزائر وأخبار الحرب الواعدة بتقرير المصير لمن يساعد الديمقراطية على الانتصار، كل ذلك شدد من لهجة زعماء أحباب الحرية. وكانت الأذان الفرنسية لم تألف هذه التحديات سيما وقد علموا أن أعضاء حزب الشعب المنحل ضخموا صفوف التنظيم الجديد، وكان الفرنسيون يعلمون أن هذا الحزب يؤمن

¹ - محفوظ قداش، تاريخ الحركة، مرجع سابق، ص: 948. وأيضا: أجرون، ، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871، مرجع سابق، ص ص: 921-922-923.

بالاستقلال الكامل. فاقتنعوا أن هناك مؤامرة تدبر ضد الجزائر الفرنسية يحكيها المتطرفون من أعضاء حزب الشعب الذين اندسوا في التجمع ويدعمها أعداء فرنسا من الخارج، ولم يستبعد الخيال الفرنسي الاعلامي حتى أصدقاءهم الأمريكيين والبريطانيين، فما بالك بالألمان والإيطاليين، وبعد إنشاء الجامعة العربية (مارس 1945) أضيف اسمها إلى قائمة أعداء فرنسا.

ازدادت حدة لهجة أحباب البيان والحرية يوم أعلن الفرنسيون (مارس 1944) بقيادة "ديغول" أنهم سيكافئون النخبة الجزائرية على خدماتها بتطبيق مشروع "فيوليت بلوم" الذي هزم في الثلاثينات، وذلك بمنح المواطنة الجنسية الفرنسية لعدد من أفراد النخبة الاندماجية دون مطالبتهم بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، ورأى بعض الجزائريين أن ذلك يعد استهتار بتضحياتهم في الحرب ومطالبتهم بالاصطلاحات السياسية، وتذهب الروايات الفرنسية أن "فرحات عباس" لم يعد قادرا على التحكم في تجمع أحباب البيان والحرية لكثرة وتطرف من دخله من الشباب، وكانت لجنة فرنسا الحرة قد انتقلت إلى باريس بعد تحريرها، وبقي الجزائريون وجها لوجه مع غلاة الأوروبيين والإدارة القديمة الذين لا يطيقون سماع أصوات الجزائريين تنادي بالحرية.¹

إن حركة أحباب البيان والحرية كانت واجهة تجمع حولها العلماء والمنتخبين والعلماء ومناضلي حزب الشعب الجزائري، كانت حركة ضمن إطار القانون يمكن لجميع الجزائريين أن ينتسبوا، فزادها العلماء وحزب الشعب ديناميكية كبيرة، فكان حزب الشعب على هذا الأساس يترسخ أكثر

¹ - أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص: 133 - 134.

فأكثر كحزب طلائعي لحركة أحباب البيان الحرية، التي ضمت تيارين؛ تيار معتدل وتيار متطرف كانا مصدر لعدم التفاهم، تيار معتدل يأمل في تفهم السلطات الفرنسية، لضرورة الحوار مع أحباب البيان والحرية لإيجاد تسوية مشرفة ضمن إطار النظام الفيدرالي المنشود. وتيار متطرف يمثله حزب الشعب الجزائري الذي لم يكن يؤمن بواقعية إدارة عمياء بأحكامها المسبقة يسيطر عليها المتطرفون الكولون، فكان يتشدد أكثر فأكثر في موقفه ويتحدث بشكل خاص عن الاستقلال، وهو الخلاف الذي ظهر بين التيارين في مؤتمر شهر مارس 1945 الذي رجح سياسة حزب الشعب الجزائري من خلال ما خرج به من مطالب جاء كما يلي:

- الاعتراف بالجنسية الجزائرية.

- إعداد دستور جزائري ديمقراطي جمهوري.

- استبدال المجالس الجزائرية ببرلمان منتخب.

- استبدال الحكومة العامة بحكومة جزائرية.

- الاعتراف بالعلم الجزائري.

كما صوت المؤتمر أيضا على مذكرة تؤيد إطلاق سراح مصالي الذي وصف بزعيم الشعب الجزائري بلا منازع، كما نجح حزب الشعب الجزائري في دفع أحباب البيان والحرية نحو التصلب، فوجد المعتدلون أن الأمور قد تجاوزتهم.¹

¹ - محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830 - 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2012، ص ص: 94 - 95.

المحاضرة الخامسة: الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية

كان للدعاية التي ألقاها الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية عن أهداف الحرب المتمثلة في تصفية الاستعمار لها صداها عند الجزائريين، إضافة إلى الاجتماع التأسيسي للجامعة العربية، والتحضير لمؤتمر سان فرانسيسكو للأمم المتحدة، ووعود الجنرال ديغول "بمنح الحكم الذاتي للمستعمرات الفرنسية بعد الحرب. غير أن هذه الوعود تبينت أنها كانت عبارة عن تهدئة للشعوب المستعمرة لكي لا تحدث مشاكل للوجود الاستعماري في أراضيها فقط، وهذا ما زاد الحركة الوطنية تصلبا في مواقفها وإصرارا على المطالبة بالاستقلال، باسم حركة أحباب البيان، وظهر ذلك في مطالب مؤتمر الحركة المنعقد في الفترة ما بين 2 و 4 مارس 1945.¹

في هذا الوقت الذي كانت فيه حركة أحباب البيان تتقوى وتنتشر كما يقول "فرحات عباس" كان المعمرون يحيكون لها المؤتمرات في الخفاء، وكانوا يدبرون في الليل إثارة الاستفزازات التي تمكنهم من الإجهاز على حركتها.²

ومن جهتها السلطات الفرنسية سارعت في 18 أبريل 1945 إلى اعتقال "مصالي الحاج" بعد أن أطلقت سراحه من السجن، ووضعت بمعتقل (بوغاري)، مما تسبب في مظاهرات وطنية منادية بإطلاق سراحه وبحرية الجزائر واستقلالها، وتحت ضغط الاحتجاجات واستمرار المظاهرات رحل إلى معتقل الشلالة، ثم نقل إلى القليعة بالجنوب، ومنها نفي إلى برازافيل بالكونغو في 23 أبريل 1945، وذلك ليكون بعيدا كما كان يجري في الجزائر من مظاهرات.³

¹- يوسف مناصرة، (القمع الدموي في 8 مايو 1945 ونتائجه السياسية والاجتماعية)، الذكرى، مجلة الدراسات التاريخية والمقاومة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، السنة الثانية، ع:2، ربيع 1995 الموافق ل 1415 هـ، ص: 46.

²- فرحات عباس، مصدر سابق، ص: 124.

³- نصر الدين سعيدوني، «أحداث 8 ماي 1945، ذكريات تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مريـر»، الذكرى، مرجع سابق، ص: 20.

- مظاهرات 08 ماي 1945:

وفي يوم الثامن ماي قرر قادة الحركة الوطنية القيام بمظاهرات شعبية في مختلف المدن الجزائرية احتفالاً بانتصار دول الحلفاء على المحور، واستغلال أيضاً اليوم المصادف يوم عيد الطبقة الشغيلة، للمطالبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. فكيف كان أمر هذه المظاهرات؟.

في سطيف طالب الجزائريون الترخيص لهم بمسيرة إلى قبر الجندي المجهول يوم 8 ماي، وكانت هي موطن فرحات عباس ومقر عمله ونشاط حزبه، وتذهب الروايات أن الرخصة قد منحت لهم بشرط عدم رفع العلم الجزائري وعدم الهتاف بحياة مصالي والاستقلال ولكن من يضمن تكميم الأفواه. تجمع عدة آلاف في المكان والزمان المتفق عليهما بسطيف واصطففت الصفوف استعداداً للمسيرة، ثم اعطيت الأوامر بالتقدم نحو نصب الجندي المجهول. وعند الخطوات الأولى نشر شاب العلم الجزائري الذي كان مطويًا عنده وتقدم به الصفوف، ثم سمعت هتافات مختلطة فيها حياة مصالي وحياة الجزائر المستقلة. فجأة أصابت رصاصة قلب الشاب (بوزيد شعال) حامل العلم، فسقط صريعاً، فحمل آخر العلم ورفعته عالياً، واعتري المظاهرة اضطراب، البعض تفرقوا بصيحات مختلفة، والبعض ساروا من طرق عديدة حتى وصلوا نصب الجندي المجهول، وضعوا إكليلاً من الزهور. ومن الذين تفرقوا هنا وهناك حدثت مصادمات بينهم وبين الشرطة والمدنيين الأوروبيين، وانتشرت الأخبار كالنار في الهشيم في القرى المجاورة، وامتدت إلى قالة وخراطة وغيرهما. وتحركت الميليشيات الأوروبية والشرطة والجيش بجميع آلياته لسحق الثورة. ومن الملاحظ أن وزير الطيران الفرنسي عندئذ وهو (شارل تيون) كان من الحزب الشيوعي، وقد ضرب الجزائريين بطائرات فرنسية وأمريكية وبريطانية فيها المقنبلات والمطاردة. كما ضربت السفن الفرنسية سواحل بجاية وما اقترب منها. وساد التعقيم الإعلامي فلم ينتشر خبر المجزرة إلا بعد حوالي شهر. وعندما تسربت أخبارها كانت المفاجأة المهولة، فالضحايا كانوا بعدد ضخم، فقد قدرهم البعض بألف وخمسمائة (وزير الداخلية، وحددهم آخرون ب 18 ألف جريدة الجيش

الأمريكي)، ومنهم من ذكر 80 ألفاً، ولكن الشائع بين الكتاب اليوم هو أن العدد لا يقل عن 45 ألف قتيل.¹

ساد الجزائر سكون بعد 8 ماي 1945، كسكون المقابر، فقد نصبت المحاكم، وأعلنت حالة الطواري، وفتحت السجون، وقيّد "فرحات عباس" الذي صادف أن كان يوم الحادثة في العاصمة لتهنئة الحاكم العام بانتصار الديمقراطية وتحرير فرنسا، قيد إلى سجن الكدية بقسنطينة، كما قيد إليه "البشير الإبراهيمي" بعد حبس انفرادي مضيق، ونقل مصالي "إلى المنيعه في الصحراء، ثم إلى الكونغو برازفيل بوسط إفريقيا كما عرفنا، ومنعت السلطات صدور الجرائد والتحركات السياسية، فكان ذلك هو جزاء فرنسا للجزائريين على تضحياتهم من أجل تحريرها، ولعله لولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والجامعة العربية لاستمر العقاب والإرهاب ضد الجزائريين بدون حدود. فقد ثبت أن سفير أمريكا من باريس تدخل بإلحاح من الجامعة العربية لدى جورج بيدو، وزير الخارجية الفرنسي، بأن مبالغة فرنسا في عقاب الجزائريين قد تؤدي إلى غضب الرأي العام العربي وضياع مصالح فرنسا في الشرق وفتح شمال إفريقيا أمام خطر الشيوعية. وظنا من المسؤولين الفرنسيين أن الجزائريين كانوا جياعا أمرت سفينة في عرض المحيط تحمل الدقيق الأمريكي إلى فرنسا بالتوجه مباشرة إلى الجزائر.²

-انعكاسات مجازر 08 ماي 1945:

إن حوادث ماي 1945 جعلت الشعب الجزائري يبقى مجندا في سبيل انتصار مطامحه الوطنية، كما انطلقت الحركة الوطنية على أسس جديدة، على العكس ما كان يتوقعه المستعمر، بأنه بتلك المجازر قضى على الحركة الوطنية، وكانت تلك الأحداث بداية النهاية للوجود الاستعماري في الجزائر، ومنطلقا التحضير ثورة أول نوفمبر 1954. كما تعد الثامن ماي الحد الفاصل بين ما كان يراود بعض الجزائريين في الحركة الوطنية، من أمل في نيل الاستقلال بطرق الكفاح السياسي

¹ - أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص:136.

² - نفسه، ص:137.

والدبلوماسية، وبين البعض الذين أمنوا بأن أسلوب الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للاستقلال.

ومن جهتها أيضا؛ فإن القوات الاستعمارية منذ أحداث الثامن ماي 1945 تكالبت من جديد على الشعب الجزائري، فراحت تضرم النار في القرى والمدامر، وتشدد الحراسة والملاحقة على المواطنين، فكثرت الظلم والاعتداء على الأنفس والأموال والأعراض مما جعل مفهوم الثورة يتبلور في أذهان الكثير من المناضلين.

-إعادة بناء الحركة الوطنية:

بعد سنة من توقف الحياة السياسية واختفاء الصحافة الوطنية وفتح السجون والمعتقلات والمتابعات، صدر ما سمي بالعمو العام سنة 1946، فرجع السياسيون إلى ميدان النشاط ولكن بدرس جديد، وعادت العلاقات مع الفرنسيين وفي حذر شديد. وكانت هذه المشاعر متبدلة، فالفرنسيون أيضا، إدارة ومدنيون، كانوا يعرفون أنهم حفروا هوة سحيقة بينهم وبين عملائهم، وقد كان الحاكم العام عندئذ هو ايف شارل شاطينو " (Yves Charles Chatel) الاشتراكي الذي يتهمه المستوطنون بموالة الجزائريين وأعلنت السلطات منشغلة بوضع دستور للجمهورية الرابعة، وفي انتظار القانون الخاص أخذ السياسيون الجزائريون يؤلفون أحزابا جديدة على انقاض الأحزاب القديمة استعدادا للانتخابات التشريعية في فرنسا والجزائر.¹

- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

لم ينتظر فرحات عباس بعد الافراج عنه بمعية الدكتور "سعدان" والشيخ "الإبراهيمي" في شهر مارس 1946 على اثر العمو العام الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في حق المتهمين بالثورة والتحريض لها في الثامن ماي 1945 حيث قام بتأسيس حزب جديد سماه (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) اشتق اسمه وروحه كما يبدو من البيان الجزائري، أو من تجربة حركة أحباب البيان الجزائري التي حلتها السلطات الاستعمارية عقب المجازر التي ارتكبتها في هذا اليوم ضد

¹ - أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 141.

الجزائريين في مدن خراطة وسطيف وقالمة. ولخص فرحات عباس مطلبه في مقتطف من النداء الذي وجهه إلى الشبيبة الجزائرية والفرنسية بمناسبة تأسيسه في شهر أفريل 1946 بقوله: ((لا نريد إدماجا، ولا سيدا جديدا، ولا انفصالا، وإنما نريد شعبا فنيا يتولى تثقيف نفسه اجتماعيا وديمقراطيا ويحقق تطوره العلمي والصناعي، ويحمل رسالة انبعائه معنويا وفكريا، ومرتبطا بأمة عظيمة متحررة الفكر)).¹

التف حول فرحات عباس المنتخبون والأعيان والسياسيون الذين شاركوا في بعث البيان منهم المحاميان "بومنجل" و"قدور ساطور"، والاطباء: أحمد الشريف سعدان" و "بن لهليل" و "أحمد فرنسيس" والأساتذة: "محداد" و "حميد بن سالم" و "بن قادة" وغيرهم.²

شارك الاتحاد الديمقراطي في الانتخابات التشريعية في 2 جوان 1946، وفاز فيها الاتحاد بفوز ساحق، حيث نال 5,72% من الأصوات أي 11 مقعدا في المجلس الوطني الثاني التأسيسي من مجموع 13 مقعدا مخصصة للمسلمين، ومن الذين رشحهم الحزب في الانتخابات الدكتور "سعدان" وحتى التصويت وتقليد الوظائف العمومية، ويمكن لهذين المقتضيين أن يمتد إلى جميع أعضاء الاتحاد الفرنسي، بعد المصادقة عليهما.

سعى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من أن يقنع الجمعية التأسيسية الفرنسية بأن تقبل مشروعه بهدف إنشاء جمهورية جزائرية محلية ولكنها متحدة مع الاتحاد الفرنسي، وتقوم على أساس ازدواج جنسية فرنسيي الجزائر والجزائريين، ولكن كل ذلك كان بدون جدوى ورفض مشروع "عباس" ورفاقه وصوتت الجمعية التأسيسية في الخامس أكتوبر 1946 على قانون يستمر بموجبه التمييز بين الهيئتين الانتخابيتين.³

¹ - أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954)، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص: 263.

² - محفوظ قداش، تاريخ الحركة، مرجع سابق، ج2، ص: 1032.

³ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871، مرجع سابق، ص: 983.

وعندما قامت الجمهورية الرابعة أدركت تحقيق بعض الإصلاحات ولو كتعمية لطموح الجزائريين الذي تعذبوا من أجل فرنسا في الحرب، فعكفت الحكومة الفرنسية على وضع بعض الاصلاحات صادق عليها البرلمان الفرنسي يوم 20 ديسمبر الذي أطلق عليه دستور 1947. وما هو في الحقيقة إلا اصلاحات هامشية، لا ترض حتى جماعة المعتدلين من حزب "عباس" فقدموا استقالتهم من مجلس الجمهورية احتجاجا عليها.¹

- حركة انتصار للحريات الديمقراطية:

بعد الإفراج على فرحات عباس ورفاقه على اثر العفو العام في 16 مارس 1946 وتأسيسه لحزبه الاتحاد الديمقراطي الجزائري وخوضه أول انتخابات في 2 جوان لتشكيل المجلس التأسيس الفرنسي الثاني باسمه، وتحقيقه لانتصار باهر بحصوله على 11 مقعد من أصل 13 مقعد في القائمة الانتخابية من الدرجة الثانية . كما أشرنا من قبل، توسع العفو ليشمل في شهر أكتوبر من نفس السنة "الحاج مصالي" رئيس حزب الشعب الجزائري الذي كان مناضله ينشطون في السرية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939، وقد حمله الحزب الشيوعي مسؤولية المجازر التي ارتكبت في الثامن ماي 1945 في إطار نشاطه ضمن حركة أحباب البيان والحرية.

عاد "مصالي" من منفاه ب"برازافيل"، وسمح له بدخول الجزائر التي كانت محظورة عليه، وقد شعبيته وتعدت حدود الجزائر، وكبر في أعين الشباب لما عاناه من السجن والمنفى، كما أصبح يعتبر عند المناضلين الأب الروحي للحركة الوطنية الجزائرية، وبطل مطلب الاستقلال، ولم يبق له سوى العودة إلى النشاط السياسي والجماهير في اطار قانوني من جديد.² هيأت هذه العودة القانونية لمصالي حسب "محفوظ قداش"، دعوة الاشتراكيين الفرنسيين الذين اتصلوا به في

¹ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص:159.

² بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص: 168-169.

برازافيل ونصحوه بالمشاركة في الحياة السياسية، وكانوا يقصدون بذلك الانتخابات التي كانت ستجرى في الجزائر من جهة. وكذلك استقبله في باريس وفد مشكل من سياسيين عرب يتقدمهم "عزام باشا" الأمين العام للجامعة العربية الذي أخبره قائلاً: ((بأن الممتنعين هم دائماً على خطأ) من جهة ثانية، وأيضاً تأثره بنجاحات نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ودعايتهم من جهة ثالثة، فأقنع اللجنة المركزية بأهمية العمل البرلماني والمشاركة في الانتخابات، وساعده في ذلك سلطته المعنوية في فرض وجهة نظره على رفقائه. كان مصالي يريد من ذلك أن يرى الحزب يدخل في مرحلة الشرعية وأن يفتح على المتقنين، ويجد الدعم من الليبراليين، غير أن قناعاته كانت بأن حزب الشعب هو الحزب الوحيد الذي كان يمثل الشعب الجزائري ويعبر بحق عن تطلعاته وآماله الوطنية.¹

كان يوم 10 نوفمبر 1946 هو موعد الانتخابات البرلمانية الفرنسية لانتخاب 31 نائباً بالمجلس الوطني الفرنسي، في أول مجلس في الجمهورية الفرنسية الرابعة، فقدّم حزب الشعب الجزائري قائمة مرشحيه باسمه وهو الذي كان قبل أربعة أشهر يعتبر كل من يشارك في الانتخابات خائناً مرتدّاً. لكن الإدارة الاستعمارية رفضت القائمة بحجة أن حزب الشعب الجزائري قد حُل منذ سنة 1939، فاستدعى الأمر تقديم نفس القائمة باسم تشكيلة مغايرة، ووقع الاختيار على تسمية حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهكذا ظهرت هذه الحركة بصفة رسمية في شهر نوفمبر 1946.²

كان بإمكان قوائم مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية الفوز لو لم تتدخل الإدارة الاستعمارية بالمناورة والتزوير، وظهر منذ البداية في قضية رفض ترشح مصالي ممثلاً لولاية الجزائر. كما رفضت قوائم مرشحي الحزب في وهران وسطيف ولم يخطر الحزب بذلك إلا بعد انقضاء الأجل القانونية للترشيحات.

¹ - محفوظ قداش، مرجع سابق، ص: 1079.

² - عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص: 702. وأيضاً: بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص: 171-172.

وبالتالي لم تحصل حركة انتصار الحريات الديمقراطية سوى على خمسة مقاعد من مقاطعة قسنطينة حيث انتخب كل من: (الأمين دباغين، وجمال دردور، ومسعود بوقادوم) ومقعدان في مدينة الجزائر حيث انتخب كل من: أحمد مزغنة ومحمد خيضر)، وقد ترشح لهذه الانتخابات أيضا ثمانية مرشحين عن الإدارة ومرشحان عن الشيوعيين في حين لم يقدم فيها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مرشحين عنه.¹

بالرغم من الفوائد الجمة التي عادت على حزب الشعب الجزائري جراء الحملة الانتخابية التي قادها مناضلوه باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي طرح فيها مرشحوه خلال التجمعات الشعبية قضية السيادة الوطنية وطالبوا بالاستقلال لأول مرة بعد غياب دام سبع سنوات. ولقيت هذه الأفكار القبول الحسن في الأغلبية الساحقة من السكان بالرغم من العراقيل التي وضعتها الإدارة الاستعمارية في وجهها . فإن المناضلين أصيبوا جراء هذه المشاركة بشيء من البلبلة نتيجة هذا التحول من النقيض إلى النقيض، فمن الامتناع عن المشاركة في الانتخابات إلى خوض غمارها، فحيرت الكثير، أدت إلى ظهور بعض الاعتراضات والاحتجاجات، ووجه اللوم والعتاد إلى اللجنة المركزية لأنها كشفت عن جزء من التنظيم الذي كان إلى غاية ذلك الحين في كنف السرية.²

من هذا المنطلق؛ ارتأت قيادة الحزب أن تبادر بتوضيح الأمر فعقدت مؤتمرا استثنائيا للحزب يومي 15 و 16 فيفري 1947 ضم قرابة ستين مندوبا حسب بن يوسف بن خدة و 54 مندوبا حسب شهادة محمد عصامي الذي حضر المؤتمر باسم الولاية الحزبية (بسكرة الأوراس)، وكان إلى جانب كل من: جمال دردور، محمد خيضر، بلقاسم راجف في مكتب المؤتمر الذي ترأسه مصالي.³

¹ - أحمد مهساس، مصدر سابق، ص: 275.

² - بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص: 172- 173.

³ - نفسه، ص: 187.

كانت النتائج النهائية التي خرج بها المؤتمر قد أرضت جميع التيارات داخل الحزب: فأنصار العمل السري تقرر الإبقاء على حزب الشعب الذي أوكل الإشراف عليه للمناضل أحمد بودة، ودعاة الشرعية وافق المؤتمر على ترسيم حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي أوكل أمر الإشراف لإدارتها إلى المناضلين: "السعيد عمراني"، و"شوقي مصطفى" و "الحاج شرشالي".

أما التيار الثالث الذي كان يؤمن بالعنف الثوري فأنشأ له المنظمة الخاصة استعداداً للثورة المسلحة وأسند مسؤوليتها للمناضل محمد بلوزداد.¹

مهما يكن الأمر؛ فإن حركة انتصار الحريات الديمقراطية واصلت نشاطها، وشاركت من جديد في الانتخابات البلدية في شهر أكتوبر بعد شهر من صدور المسمى بقانون الجزائر في 20 سبتمبر 1947، واستطاعت أن تتقدم على غيرها من الأحزاب الأخرى، وظهرت على أنها حقيقة حركة شعبية مدعومة جماهيرياً، وتعكس تطلعات الطبقات الاجتماعية الفقيرة وطموحات الطبقة الوسطى الصغيرة فقد حصلت حركة الانتصار على 33% من المقاعد المخصصة للهيئة الانتخابية الثانية، يليها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بنسبة 18% ثم الحزب الشيوعي بنسبة 4%. أما 45% المتبقية فقد كانت من نصيب المستقلين الموالين للإدارة الاستعمارية والمدعومين منها، ومع ذلك فإن الفوز يرجع إلى حركة الانتصار التي استولت على أربعة أخماس من مجموع البلديات الجزائرية وبالمدن الكبرى.² فعلى سبيل المثال المدن التي حققت فيها حركة انتصار الحريات الديمقراطية نذكر: الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، تلمسان، سكيكدة، الأخريرة، ذراع الميزان، مليانة، تنس، مستغانم، سيدي بلعباس، سوق أهراس، دلس، برج منايل، وتبسة.³

لم يتضمن برنامج حركة انتصار الحريات الديمقراطية عبارة الاستقلال عن

¹ - محمد العربي الزبير، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص: 79.

² - عبد الحميد زوزو، الفكر، ص: 708.

³ - بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص: 176.

طريق الثورة كما كان الحال مع حزب الشعب فقد كان يرفض الواقع الاستعماري)، أما الحركة الجديدة حركة الانتصار، كما أصبحت تدعي اختصاراً . فقد قبلت بالتعامل مع الواقع الاستعماري كالاقتضيات والقوانين المعمول بها. ومن أبرز أعضاء الحركة الدكتور الأمين دباغين، و"حسين الأحول" و "محمد خيضر" و "أحمد مزغنة" و "ابن يوسف بن خدة"، وقد دخل في الحركة عدد من المثقفين بالعربية والفرنسية، بعد أن كان التجم ثم حزب الشعب لا يضمن في أغلب الأحيان إلا مناظليين بسطاء معظمهم من العمال المهاجرين، كما انظم للحركة عدد من الجنود الجزائريين المتمرسين على أساليب الحرب بعد خدمتهم في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية، وقد وصل بعضهم إلى رتبة متقدمة في العسكرية، إضافة إلى بعض العاملين في الإدارة، فكان أعضائه مزيجاً من العناصر المتميزة بالثقافة والثروة والمهنة، ولكن كان يجمعها الإيمان بالنضال وروح الاستقلال.¹

- قانون 20 سبتمبر 1947 وموقف الجزائريين منه.

شعرت الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية بتزايد الضغوط الوطنية وتشدد موقف المستوطنين فخططت لمنح الجزائريين بعض الإصلاحات تضمن تعايش العنصريين الأوروبي والمسلم واسكات التيار الثوري المتنامي، وخوفاً من أن تقلت الأمور من بين أيديها بادرت لعرض مشروع دستور خاص بالجزائر، وقد اثار نقاشات حادة منذ أن طرح في ماي 1947 واقترح نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالجمعية الفرنسية مشروع جمهورية جزائرية مستقلة ذاتياً وكسبوا عطف النواب الشيوعيين الفرنسيين في حين استنفر المستوطنون قواهم وحذروا الحكومة الفرنسية من مغبة منح حقوق سياسية أكبر للجزائريين، وبلغ النقاش ذروته داخل مجلس الجمهورية الفرنسية، وأخيراً صودق على دستور الجزائر يوم 20 سبتمبر 1947 بعد ادخال تعديلات عليه، وسمي النظام الأساسي للجزائر.²

¹ - أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص: 141 - 142.

² - شارل اندري جوليان، مرجع سابق، ص - ص: 348 - 352.

إن القانون الذي أصدرته السلطات الفرنسية في 20 سبتمبر 1947 هو محاولة تهدئة بطول وسطى وعنصرية وهو قانون خاص بالجزائر يعتبر الجزائر جزءا من فرنسا وجنسية سكانها فرنسية، ومن دوافع فرنسا إصدارها هذا الدستور ما يلي:

- سعي فرنسا لامتناس غضب الجزائريين بعد مجازر 08 ماي 1945.
- تخوف فرنسا من تزايد نشاط الحركة الوطنية الجزائرية عامة ومن التيار الاستقلالي خاصة.
- رغبة فرنسا في الاحتفاظ بالجزائر ألزمها تقديم إصلاحات وتنازلات ولو من باب المراوغة.
- استدراك فرنسا لموقفها السلبي الراض لمطالب النخبة في الثلاثينيات (الإدماج والتجنيس).

- محتوى دستور 1947:

تنص المادة الأولى من الدستور: "الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، وهي تتكون من ثلاث مقاطعات".

المادة الثانية: " المساواة بين جميع سكان العمالات الجزائرية".

المادة الثالثة: "تتعلق بالحالة الخاصة للفرد الجزائري المسلم، فله البقاء على حالته الإسلامية، ويخضع للحكم الإسلامي في احواله الشخصية فقط".

المادة الرابعة: "هذا المجلس الجزائري مختص بدراسة ميزانية الجزائر وله حق ابتكار المشاريع التي تتعلق بحياة الجزائر الاقتصادية والاجتماعية، لكن الميزانية الجزائرية لا توضع موضع التنفيذ إلا بعد مصادقة الحكومة الفرنسية عليها، وكذلك لا يمكن أن ينقد أي قرار من قرارات المجلس الجزائري إلا بعد مصادقة الحكومة الفرنسية".

المادة الخامسة: "الحاكم العام يمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر، وهو مسؤول امام الحكومة الفرنسية".

المادة السادسة: "المسلمون الجزائريون يرسلون لسائر المجالس الفرنسية بباريس عددا من النواب يتساوى مع عدد نواب الفرنسيين المستقرين بالجزائر".

المادة السابعة : "يؤسس مجلس حكومة مع الحاكم العام، يتألف من ستة اعضاء وظيفته الاشراف على تنفيذ قرارات الجمعية".

المادة الثلاثون : انشاء جمعية جزائرية (برلمان) تتكون من 120 عضوا، 60 يمثلون المستوطنون و 60 يمثلون الجزائريون.

المادة الخمسون : "ازالة الحكم العسكري في الجنوب".

المادة السادسة والخمسون: "الديانة الاسلامية مضمونة الاستقلال عن الدولة مثل بقية الاديان، الا ان تنفيذ هذا الاستقلال منوط بقرارات الجمعية الجزائرية".

هذه بعض بنود الدستور، ومهما قيل عن هذا القانون وخاصة عن نسبة تمثيل المسلمين في المجلس فإن هذا التقسيم غير عادل يظهر روح العنصرية فهذا النظام يجعل قيمة الاوروبي الواحد تساوي ثمنيه مسلمين جزائريين، وعلى الرغم من طابع هذا القانون الرجعي والعنصري وبنوده المجحفة فانه سرعان ما افرغ من بعض محتوياته الايجابية على قلتها.

- **موقف الجزائريين من الدستور:** رفض الجزائريون هذا الدستور للأسباب التالية:

- جاء هذا الدستور مبقيا على النظام الاستعماري.

- جاء منافيا لمبادئ الديمقراطية (60 نائبا لصالح 10 ملايين جزائري، 60 نائبا لصالح 800 ألف فرنسي).

- لم يأخذ الدستور بعين الاعتبار المطالب الشرعية للشعب الجزائري.

- المادة الأولى منه فيها تضارب معلن وصريح مع آمال الجزائريين، (الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا).

وعبر حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عن معارضته للدستور باستقالة نوابه من المجلس الفرنسي، كما قاطعه الشيوعيون ورفضته حركة انتصار للحريات الديمقراطية مؤكدة انه ليس من حق فرنسا ان تشرع للجزائريين قانونا يسيرهم.

ورفض حتى من طرف المستوطنين لأنه يقف حائلا امام طموحاتهم ويضر بمستقبلهم

أما في الجانب الإعلامي أصدرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية عدة صحف، البعض منها كان يبدو مستقلا، لكنها كانت في الحقيقة تخضع لإدارة

الحزب، كانت تقودها شخصيات متعاطفة أو مناضلين مثل: "جريدة المغرب العربي" التي صدرت في جوان 1947 وجريدة "المنار" في 1951، في حين كانت صحف أخرى عبارة عن منشورات سرية: "الأمّة الجزائرية" اللسان الحال السري لتيار التحرير الوطني جوان 1946 والتي تعززت بمنشور باللغة العربية "صوت الأحرار"، كما ترسخت صحيفة "الجزائر الحرة"، وهي التي صادرت الإدارة الاستعمارية أغلب أعدادها خلال سنتين من 1949 إلى 1951، ولم تتمكن حركة انتصار الحريات الديمقراطية من إصدار سوى 29 عددا ومنها 28 عددا صودرت من قبل الشرطة. فلم يكن باستطاعة الحركة التعبير عن آرائها ضمن الإطار القانوني والاستعماري، فضاعفت من نشراتها ومطوياتها الداخلية، واللقاءات والاجتماعات التي كانت تعقد بشكل خاص بمناسبة الانتخابات، وكانت تمكن مرشحي ومنتخبي الحزب من الاحتكاك مباشر بال جماهير، وكانت دعاية الحزب تروج بكتمان شديد في جميع الأماكن التي تلتقي مجموعات من الجزائريين كمقرات الجمعيات الرياضية والحركات الشبانية والجمعيات الثقافية وفي المقاهي المغاربية والحفلات العائلية، فانتشر حضورها على كافة المستويات.¹

كان حزب الشعب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) حاضرا في خارج الجزائر على مستوى العلاقات المغاربية البينية، إذ كان الحزب الوحيد الذي يمثل الجزائر سواء في الاتفاق الموقع مع الحزبين الأثنين، الدستوري التونسي والاستقلال المغربي عام 1946، أو في القاهرة بلجنة التحرير المغرب العربي التي تأسست سنة 1948 من طرف الأحزاب المغاربية الثلاث. كما أسمع الحزب صوته في كبرى المؤتمرات الدولية، في جويلية 1948 بمؤتمر معاداة الإمبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا حيث تم التصويت على مذكرة تؤيد مجلس تأسيسي جزائري سيد، وهي التي تم إعادة طرحها في أكتوبر 1948 وفي فيفري 1949، كما رافعت الحركة عن نفس البرنامج في مؤتمرات السلام والمهرجانات العالمية للشباب ببراغ 1947 وبودابست 1949 وببرلين في 1951. وخاطبت الحركة في مناسبات عديدة منظمة

¹ - محفوظ قداش وجيلالي صاري، مرجع سابق، ص: 124.

الأمم المتحدة، ففي شهر أكتوبر عرضت لائحة تطالب بمجلس تأسيسي جزائري سيد للشعب الجزائري عن طريق أحد الوفود بمؤتمر الشعوب . سلم الحزب مباشرة للمنظمة الدولية برنامجه . وفي شهر نوفمبر 1948 قدمت الأحزاب المغاربية الثلاثة الدستور، الاستقلال، وحركة الانتصار) مذكرة للأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ألحت فيها على حقيقة وجود الدول: المغربية، الجزائرية، التونسية، واقترحت كحل للأزمة المغاربية:

- إلغاء نظام الاستعمار بشمال إفريقيا والاعتراف باستقلال المغرب والجزائر وتونس.

- انتخاب مجالس تأسيسية في كل واحدة من الدول الثلاث من أجل إعداد دستور ديمقراطي وتحديد ضمن إطار السيادة الوطنية المصالح الشرعية للأجانب المقيمين بشمال إفريقيا.

وفي شهر ديسمبر 1948 وجهت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مذكرة جديدة إلى هيئة الأمم المتحدة، وفي نداء آخر مرسل إلى نفس الهيئة في نفس الشهر من طرف "مصالي الحاج" قدم زعيم الحزب الوطني الحصيلة السلبية لمائة وثمانية عشر سنة من الاحتلال، رافضا صيغة الاتحاد الفرنسي، ومدينة الحروب الاستعمارية بمدغشقر والهند الصينية واندونيسيا، كما أدان مخطط مارشال الذي يساعد الحرة)، فضاعفت من نشراتها ومطوياتها الداخلية، واللقاءات والاجتماعات التي كانت تعقد بشكل خاص بمناسبة الانتخابات، وكانت تمكن مرشحي ومنتخبي الحزب من الاحتكاك مباشر بال جماهير، وكانت دعاية الحزب تروج بكتمان شديد في جميع الأماكن التي تلتقي مجموعات من الجزائريين كمقرات الجمعيات الرياضية والحركات الشبانية والجمعيات الثقافية وفي المقاهي المغاربية والحفلات العائلية، فانتشر حضورها على كافة المستويات.¹

¹ - محفوظ قداش وجيلالي صاري، مرجع سابق، ص: 124.

المحاضرة السادسة: التيار الاستقلالي ونشاطاته

كانت النتائج التي خرج بها المؤتمر الاستثنائي لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947، أرضت جميع التيارات داخل الحزب: فأنصار العمل السري تقرر الإبقاء على حزب الشعب الذي أوكل الإشراف عليه للمناضل أحمد بودة، ودعاة الشرعية وافق المؤتمر على ترسيم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أما التيار الثالث الذي كان يؤمن بالعنف الثوري فأنشأ المنظمة الخاصة استعداداً للثورة المسلحة.

1- المنظمة الخاصة ونشاطاتها:

خرجت المنظمة الخاصة من رحم حزب الشعب الجزائري بمقتضى قرارات المؤتمر المنعقد يومي 15 - 16 فبراير 1947 في (بوزريعة وبلكور) وعين على رأسها الشاب "محمد بلوزداد". الذي تمكن في ظرف عام واحد من تجنيد حوالي ألفين مناضل كلهم من الشباب المؤمن بالعمل الثوري والمخلص لوطنه إخلاصاً لا تشوبه شائبة، ثم زودتهم بتعليم عسكري في إطار حرب العصابات ودربتهم على استعمال الأسلحة الكائنة في المخابئ والمتفجرات بمختلف أنواعها، والتي جلبت سنتي 1947 و 1948 غالبيتها كمخلفات الحرب العالمية الثانية من الحدود الليبية التونسية الجزائرية أين دارت المعارك في صحراء الليبية بين دول الحلفاء والمحور هناك، وقد أتى بها على محور خط وادي سوف الزيبان الأوراس أين خزنت أو وزعت حتى إلى عمالة قسنطينة.¹

وفي هذا الشأن يمكن أن نقول أن المنظمة أعدت جيشاً كاملاً ووفرت له جميع الشروط الضرورية للدخول في المعركة، وكان من الممكن أن تتدلع الثورة سنة

¹ - محمد يوسف، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002، ص:91. وأيضاً أنظر: بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص: 193.

1949 لو لم يقعد مرض السل الخبيث "محمد بلوزداد"¹ ولو لم تقع ما يسمى بالأزمة البربرية التي ما كانت لتظهر لو لم يكن "محمد" طريح الفراش في مصحة (بويني بياريس)، والذي استطاع من الوهلة الأولى، أن يضفي على المنظمة الخاصة طابع السرية والجدية والانضباط، وزودها بقانون داخلي ضمنه جميع الضوابط التي تتحكم في مقومات جيش قوي ومقتدر.² وجاءت قيادة الأركان على النحو التالي:

- قائد الأركان "محمد بلوزداد"
- نائب قائد الأركان مسؤول منطقة القبائل "حسين آيت أحمد"
- مسؤول عمالة قسنطينة "محمد بوضياف"
- مسؤول عمالة الجزائر (1) «العاصمة، متيجة، التيطري الجيلاي رجيمي"
- مسؤول عمالة الجزائر (2) (الظهرة ، الشلف "عبد القادر بلحاج جيلاي"
- مسؤول عمالة وهران أحمد بن بلة"
- ولما سقط "محمد بلوزداد" طريح الفراش.

¹ - من مواليد 1924 بالجزائر العاصمة، متحصل على شهادة الكفاءة العليا، وفي التاسعة عشر من عمره أصبح مسؤولاً عن لجنة شباب حي بلكور التابعة لحزب الشعب، كان من بين المشرفين على مظاهرات أول ماي 1945 بالجزائر العاصمة، مما جعله مطلوباً من طرف الشرطة الاستعمارية، وصل نشاطه في كنف السرية تحت اسم مستعار (سي المسعود)، كان محمد بلوزداد من بين الذين أشرفوا على تحضير مؤتمر 1947 وشارك فيه على رأس الوفد القسنطيني، في 1949 دخل المستشفى على إثر مرض عضال ألزمه حتى أخذته المنية في جانفي 1952. أنظر: جريدة المنار، (سياسية، ثقافية، دينية، حرة)، الجزائر، ع:14، 21 ربيع الثاني 1371 الموافق ل 19 جانفي 1952، ص:3. وأيضاً؛ ع:15، 6 جمادى الأولى 1371 الموافق 1 فيفري 1952، ص:3.

² - محمد العربي الزبير، تاريخ الجزائر المعاصر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ج1، ص:179.

خلفه على رأس المنظمة "حسين آيت أحمد"¹ في شهر نوفمبر 1947 فكانت هيئة الأركان في عهده على النحو التالي:

- قائد الأركان "حسين آيت أحمد"
- المدرّب والمفتش "عبد القادر بلحاج جيلالي"
- مسؤول عمالة قسنطينة "محمد بوضياف"
- مسؤول عمالة الجزائر (1) (العاصمة، متيجة، القبائل، التيطري) "جيلالي رجيمي"
- مسؤول عمالة الجزائر (2) (الشلف، الظهرة) "محمد ماروك"
- عمالة وهران أحمد بن بلة"
- شبكة الاتصالات والاستعلامات والمساعدات أمحمد يوسف"

وفي عهد "حسين آيت أحمد" المدعو "سي مجيد" أهم حدث قامت به المنظمة عملية الهجوم على مكتب البريد المركزي بوهران في يومي 5-6 أبريل 1949. لكن هذا الأخير سيتم عزله من قيادتها بسبب ما عُرف بالأزمة البربرية التي تورط فيها؛

¹ - ولد عام 1926 بمشلي القبائل الكبرى، انضم إلى حزب الشعب عام 1942، عضو المكتب السياسي للحزب (1947 - 1949)، ساهم في تشكيل المنظمة الخاصة التي تولى قيادتها في أواخر 1948، نظم الهجوم على مكتب بريد وهران في أبريل 1949، أبعده عن قيادتها خلال هذه السنة بتهمة الميل للبربرية، بعد اكتشاف المنظمة سنة 1950 حكم عليه غيابيا، مثل حزب الشعب في القاهرة عام 1951 إلى جانب محمد خيضر، أصبح أول ممثل لجبهة التحرير الوطني في نيويورك، عضو المجلس الوطني للثورة، في 22 أكتوبر 1956 تم اختطافه مع رفقائه في حادثة اختطاف الطائرة ليبقى في السجن حتى الاستقلال، في صائفة 1962 عارض بن بلة وقيادة الجيش وأسس (جبهة القوى الاشتراكية)، تم اعتقاله وحكم عليه بالإعدام، لكنه فر من سجن الحراش سنة 1966 ليعيش منذ ذلك الحين في المنفى، توفي يوم 23 ديسمبر 2015. أنظر: محمد حربي مرجع سابق، ص:185. وأيضا أنظر:

فتولى خلافته أحمد بن بلة¹، وأصبحت قيادة الأركان في عهده على النحو الآتي:

- قائد الأركان أحمد بن بلة"
- المدرب العسكري والمفتش العام "عبد القادر بلحاج جيلالي"
- مسؤول عمالة قسنطينة "محمد بوضياف" ونائبه "محمد العربي بن مهيدي"
- مسؤول عمالة الجزائر العاصمة، متيجة، القبائل، التيطري) "جيلالي رجيبي" (الشلف، الظهرة) أحمد محساس"
- عمالة وهران "عبد الرحمان بن سعيد" ونائبه "حمو بوتليليس"
- المصالح العامة والمساعدات أحمد يوسف²، لكن في فترة "أحمد بن بلة" تم اكتشاف المنظمة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية في يوم 18 مارس 1950 على اثر الحادثة التي عرفت بحادثة "عبد القادر خياري" المدعو "رحيم" من تبسة، والذي توجهت إليه مجموعة من المناضلين في المنظمة لمعاقبته بتهمة عمالته لمصالح الأمن الاستعمارية، لكن تمكنه من الفرار أدى إلى اكتشاف التنظيم السري، ومكنت الشرطة الفرنسية من القبض على حوالي خمسمائة من أعضاء المنظمة بما في ذلك قائد الأركان أحمد بن بلة" وبعض مساعديه أمثال "عبد القادر بلحاج جيلالي" و"جيلالي رجيبي"، و"حمو بوتليليس" و"أحمد محساس" و"أحمد يوسف". فكان اكتشافها دافعا للشرطة بالقيام بعمليات القمع والتعذيب، لكن من

¹ - ولد يوم 25 ديسمبر 1918 في مغنية، انضم إلى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح عام 1949 مسؤول المنظمة الخاصة، اعتقل عام 1950 وحكم عليه بالسجن المؤبد. في سنة 1952 تمكن من الفرار من سجن البليدة، ولجأ إلى القاهرة وأصبح منذ نوفمبر 1954 أحد زعماء جبهة التحرير الوطني، اعتقل مع رفاقه يوم 22 أكتوبر 1956 في حادثة اختطاف الطائرة من طرف السلطات الفرنسية، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956-1962)، ونائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أول رئيس للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال، أطيح به من طرف هواري بومدين عام 1965 وأودع السجن، أطلق سراحه الرئيس الشاذلي بن جديد في سنة 1979، توفي يوم 11 أبريل 2012. أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص:186.

² - بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص: 195 - 198 - 200.

جانب قيادة الحزب فإنها أنكرت وجود منظمة شبه عسكرية حتى تجنب الحزب الحل، كما دعمت أطروحة مؤامرة استعمارية تهدف إلى تدمير الحركة الوطنية.¹ وإن كانت المنظمة قد تضررت أكثر في اعتقال مناضليها خاصة في مناطق (تبسة، قالمة، سوق هراس، عنابة، سكيكدة) من جانب عمالة قسنطينة، وفي عمالة الجزائر مست أكثر (الشلف، الظهرة، والتيطري)، وفي عمالة وهران فقد مست تلمسان، وهران، معسكر، تيارت، عين تموشنت، فإن العاصمة ومنطقة القبائل والأوراس لم يكتشف أمر مناضليهم، وخاصة المنطقة الأخيرة التي ستحتضن بعض المناضلين الفارين إليها.²

2- أزمة حركة الانتصار الحريات الديمقراطية:

منذ عام 1949 بدأ حزب الشعب الجزائري يعرف حدوث أزمة داخلية عنيفة، ظهرت بوادرها بعد استقالة النائبين الدكتور الأمين الدباغين" والصيدلي "جمال دردور" من الحزب، ثم تلتها حادثة اكتشاف المنظمة الخاصة في شهر مارس 1950، وما ترتب عنها من متابعات قضائية وقمع لأفرادها الموقوفون من طرف السلطات الاستعمارية، جعلت الحزب يتكرر لها ويدعو لحلها. ثم تفاقمت الأزمة سنة 1951 باستقالة بعض القياديين من اللجنة المركزية أمثال "مصطفى شوقي" و "الشرشالي" وأعضاء آخرون.

ثم اشتدت الأزمة وصارت أكثر حدة وفي العن خاصة بعد مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد في الفترة ما بين 4 و6 أبريل 1953 بالجزائر العاصمة. الذي أدى إلى ظهور صراع بين فريقين:

- فريق بزعامة المصالي الحاج" وأتباعه من أمثال (أحمد مزغنة" و "مولاي مرياح" و "عبد الله فيلالي" و "عيسى عبدلي"..) الداعين إلى تخويل الصلاحيات المطلقة في إدارة الحزب للرئيس المصالي" على مدى الحياة.

¹- نفسه، ص 226. وأيضا أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير.. مرجع سابق، ص: 75.

²- ابن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص: 229.

- فريق اللجنة المركزية الذي ينضوي تحته أمثال (الحسين لحول" و"كيوان عبد الرحمان" و"سيد علي عبد الحميد" و"بن يوسف بن خدة" و "أحمد بودة"..) المطالبين بمبدأ التسيير الجماعي للحزب.

فكانت صائفة 1954 منعرجا خطيرا لهذا الخلاف، الذي تجسد في إنبراء الخصمين إلى عقد مؤتمرين قبل نهاية مدة شهر. فقد عقد أنصار "مصالي" مؤتمرا في مدينة (هورنو. Hornu) ببلجيكا في الفترة ما بين أيام 13 و15 جويلية 1954 ، في حين عقد المركزيون مؤتمرا استثنائيا بالجزائر العاصمة في الفترة الممتدة ما بين 13 و16 أوت 1954، وقد عمل كلا الفريقين أثناء سير أشغال المؤتمرين على التنديد بالطرف الآخر وإقصائه، وكان تزامنا مع هذا الصراع، وجود فئة ثالثة يمثلها أعضاء من المنظمة الخاصة (S O)، تعمل على فرض حل آخر للخروج من هذه الأزمة التي وصل إليها الحزب، وهو حل التعجيل بإشغال فتيل الثورة، وكانوا قد خطوا خطوات كبيرة وسريعة في بلوغ هذا المسعى.¹

3- ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل وتفجير ثورة أول نوفمبر 1954:

في ظل الصراع المحموم الذي بدا داخل قيادة حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) بين أعضاء اللجنة المركزية و"مصالي الحاج" ، وهو الصراع الذي اشتد خاصة سنة 1954، السنة التي ظهرت في 23 مارس منها هيئة من أجل التوفيق بين الطرفين المتصارعين، وكان مكتب هذه اللجنة يضم أربعة أعضاء هم: اثنان من قدامى المنظمة الخاصة (المصطفى بن بولعيد" و"محمد بوضيافا) واثنان من المركزيين (محمد دخلي" و "بوشوبة رمضان" المدعو "موسى").²

وعن هذه اللجنة يقول "محمد بوضياف": ((حين تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954، لم يكن الأمر يتعلق بأي حال من الأحوال

¹- فرحات عباس، مصدر سابق، ص: 172. وأيضا: أحمد محساس، مصدر سابق، ص ص: 336 - 337

²- عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، ترجمة: موسى اشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص:62. وأيضا أنظر:

قداش وصاري، مرجع سابق، ص: 141.

بتأسيس اتجاه سياسي جديد؛ بل أستحوذ على أذهاننا فكرة واحدة هي ضرورة بذل أقصى ما نستطيع للحفاظ على وحدة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتخليصه من البيروقراطية وحالة الضعف التي آل إليها، فلم يكن ثمة بد من دفعه إلى العمل المسلح؛ باعتبار أن تلك هي الوسيلة الوحيدة لدعوة القاعدة الحزبية للنظر في الواقع بعين واعية كنا نطالب فوراً بانعقاد مؤتمر شامل تسوده حرية التعبير والديمقراطية). ثم يواصل قائلاً: (لم يكن في مقدورنا أن نحبط بمفردنا ديكتاتورية "مصالي" بل كان لزاماً علينا أن نستعين ببعض المركزيين لأنهم هم الذين يتحكمون في الواقع في الأعضاء المداومين في المنظمة الخاصة)).

أصدرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل نشرة سمّتها الوطني (Le patriote) التي دعت المناضلين إلى اتخاذ موقف الحياد، وفي الوقت ذاته انتقدت فيه "مصالي الحاج" مداراة، وبذلك ارتفعت أصوات المصاليين متهمه المولود الجديد بالتحيز للجنة المركزية التي كان من أعضائها من أمثال ("حسين حول"، "سيد علي عبد الحميد"، "مصطفى بن بولعيد"، "بشير دخلي). الأمر الذي جعل مسؤولو المنظمة الخاصة أمثال (محمد بوضياف" و"محمد العربي بن مهيدي"، "مصطفى بن بولعيد"، "ديدوش مراد"، "رابح بطاط") الذين كانوا أعضاء في اللجنة يتوجهون إلى التحضير للإشغال فتيل الثورة.¹

4 - مجموعة الاثني عشرين:

بعد فشل تجربة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، عقد أعضاء من المنظمة الخاصة اجتماعاً سمى نسبة للعدد المناضلين الذين حضروه ، وقد تبنى فكرة عقد هذا الاجتماع وحضر له أربعة هم: (محمد بوضياف"، "مصطفى بن بولعيد"، "ديدوش مراد"، "محمد العربي بن مهيدي"). وعقدوا اجتماع في أواخر شهر جوان

¹ - ابن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص: 612.

سنة 1954 وهناك من يذكر أنه يوم الخامس والعشرين منه وبالتحديد، في دار المناضل الياس دريش" بكلود صالمي سابقا والمدنية حاليا) بالجزائر العاصمة.¹

استغرق هذا اللقاء يوما كاملا، وترأس الجلسة "مصطفى بن بولعيد" في الوقت الذي قدم فيه "محمد بوضياف" التقرير الذي أعد من خلال الجلسات التحضيرية من قبل كل أعضاء الفريق، وأحيانا بمساعدة كل من "بن مهدي"، و"ديدوش" كما يخبر بذلك "محمد بوضياف". ومن جملة ما تناوله التقرير ما يلي:

- تاريخ المنظمة الخاصة منذ نشأتها إلى حين حلها. - حصيلة القمع الاستعماري والتتديد بالسلوك الانهزامي لقيادة الحزب.

- العمل الذي أنجزه قدام المنظمة الخاصة في الفترة الممتدة من 1950 إلى 1954.

- أزمة الحزب وأسبابها العميقة.

- موقف أعضاء المنظمة الخاصة في اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

- وجود الحرب التحريرية في تونس والمغرب.

وانتهى التقرير بالعبارة التالية: (نحن قدامى المنظمة الخاصة يرجع إلينا

اليوم القرار في التشاور وتقرير المستقبل).²

وفي هذا الاجتماع طرحت نقطة الثورة هل حان وقتها أم لا؟. وقد أثار

نقاشا حادا، حيث يقول عنها "بوضياف" ما يلي: ((وقد خصت فترة الظهيرة

لمناقشة التقرير، والتي تمت في جو من الصراحة والأخوة، واتضح موقفان:

أولهما؛ تمثله العناصر الجاري عنها، وتفضل المرور الفوري نحو العمل كوسيلة

وحيدة لتجاوز الوضعية الكارثية، ليس فقط بالنسبة للحزب، ولكن لمجموع الحركة

الثورية.

أما التوجه الثاني؛ ودون أن يرفض ضرورة العمل الثوري اعتبر أن وقت

اندلاعه لم يحن بعد. وكان تبادل الحج شديدا جدا، وقد حسم الأمر بعد التدخل

¹ - قداش وصاري، مرجع سابق، ص: 143. وأيضا أنظر: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 342.

² محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط 2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، ص: 48.

المؤثر ل "سويداني بوجمعة"، والذي بعينه الدامعتين أنب الصامتين قائلًا: نعم أم لا؟. هل نحن ثوار؟. إذن ماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة، إذا كنا صادقين مع أنفسنا). كما حرر "بن مهدي" مذكرة تمت المصادقة عليها، وهي تدين صراحة الانشقاق داخل الحزب ومسببه، كما توضح إرادة مجموعة من الإطارات لوقف آثار الأزمة، ولإنقاذ الحركة الوطنية الجزائرية من التصدع، قررت القيام بالثورة المسلحة وانتهت بعبارة: ((إن الاثنين والعشرين يكلفون المسؤول الوطني الذي يتم انتخابه بوضع قيادة ستكون مهمتها تطبيق قرارات هذه المذكرة)

كما تم في هذا اللقاء انتخاب المسؤول الوطني فقط بأغلبية الثلثين، وهو يختار بقية أعضاء اللجنة، وفعلاً أخبر "مصطفى بن بولعيد" "محمد بوضياف" أنه تم انتخابه كمسؤول وطني، والذي بدوره لم يتردد بعد هذا اللقاء بيوم باستدعاء "بن بولعيد" و"ديدوش" و"بن مهدي"، و"بيطاط" وتشكلت لجنة الخمسة التي قررت ما يأتي:

- جمع قدامى المنظمة الخاصة وإدماجهم من جديد في الهيكل.
- استئناف التدريبات العسكرية انطلاقاً من كتيب المنظمة الخاصة الذي أعيد طبعه.
- إقامة فترات تربية في مجال التفجيرات لصنع القنابل الضرورية عند الانطلاق.
- ووزعت المسؤوليات على أعضاء اللجنة، وتم التركيز على مضاعفة الاتصالات مع مسؤولي القبائل الذين كانوا لا يزالون مترددين من أصحاب فكرة تفجير الثورة، وفي صف المؤيدين للزعيم "مصالي الحاج" في صراعه مع المركزيين.¹

- التحضيرات لتفجير الثورة:

في شهر جويلية من نفس السنة اتصل "محمد بوضياف" ب "أحمد بن بلة" في (بيرن) بسويسرا وأعلمه بما شرع فيه، وما ينتظرونه من المندوبية الخارجية، وبعد

¹- محمد بوضياف، مرجع سابق، الجزائر، ص ص: 51-52.

موافقته الفورية أخذ "أحمد بن بلة" السير في هذا الطرح وأبلغ "محمد خيضر" و"حسين آيت أحمد"، وكذا عمل على إقناع المصريين بهذا الأمر الإمداد يد العون، وبالفعل تمكن من ذلك.

ومن جهتها استطاعت لجنة الخمسة من إقناع مسؤولي القبائل ممثلين في شخصي "كريم بلقاسم" و"عمر أوعمران"، وذلك في شهر أوت، وبذلك أدمج كريم بلقاسم في لجنة الخمس فأصبحت ستة.¹

أما بالنسبة للأسلحة بقي مشكلاً مطروحاً، ولم يتمكن قادة الثورة الأوائل من إدخال أي قطعة سلاح من الخارج، اللهم إلا السلاح الذي كان مخبأ في الأوراس وكان قد جمع في عهد المنظمة الخاصة، وهو السلاح الذي كان سلحت منه غالبية المناطق، حين أنه منذ أوائل شهر أكتوبر شرع "مصطفى بن بولعيد" في إخراجه وتوزيعه على مراحل وسلمه إلى المسؤولين في المناطق الآتية: السمنود، الخروب، تيزي وزو، ذراع الميزان، بركة، خنشلة، الولجة)، وكان ينقل هذه الحصص من السلاح والذخيرة بنفسه صحبة الشيهاني بشير" في سيارته تارة وفي سيارة "فرحات بن شايبة" تارة أخرى.²

وبعد اللقاءات التحضيرية المتكررة لأعضاء لجنة الستة في شهر أكتوبر 1954، تم تحديد يوم الفاتح نوفمبر من نفس السنة، وأن يكون اسم المولود الذي يقود الثورة (جبهة التحرير الوطني)، وورقة الازدياد (نداء موجها إلى كافة أفراد الشعب الجزائري). وهو النداء الذي تضمن بالإضافة إلى الأسباب الداعية إلى استعمال الكفاح المسلح كسبيل أوحده لتحقيق الاستقلال الوطني، وبرنامج عمل واضح لا يتوقف إلا بعد إقامة الدولة الجزائرية ولا يغلق الباب في وجه التفاوض على أساس الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره، أما شروط الحل السلمي فقد حصرها النداء في:

¹ - نفسه، ص: 57.

² - محمد الطاهر عزوي، "الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس"، مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزية للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع: 53، 1981، ص: 45.

- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاليم والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضاً فرنسية التاريخ والجغرافية واللغة والدين.

- فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيدة الجزائرية واحدة لا تتجزأ.

- خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة، وإيقاف كل مصادرة ضد القوات المكافحة، وغيرها من النقاط التي تتطرق إليها نص البيان.¹

ومن جهة أخرى؛ فإن اللجنة التحضيرية قد قسمت البلاد جغرافياً إلى ست مناطق، عينت على كل واحدة منها مسؤولاً، ماعدا منطقة الجنوب الذي تذكر المصادر والمراجع أنه يدعى "سي العربي" أو "لاجودان سليمان" تحت مسؤولية قائد المنطقة الأولى "مصطفى بن بولعيد"، وهي المناطق التي جاءت على الشكل الآتي:

- المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة قائدها "مصطفى بن بولعيد".
- المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) قائدها "ديدوش مراد".
- المنطقة الثالثة (القبائل) قائدها "كريم بلقاسم".
- المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها) قائدها "رابح بطاط".
- المنطقة الخامسة (الغرب الجزائري) قائدها "محمد العربي بن مهيدي".
- المنطقة السادسة (الجنوب) قائدها "سي العربي" ("الاجدون سليمان") يوضع تحت تصرف ابن بولعيد" إلى حين هيكلتها.²

أما "محمد بوضياف" فيتوجه إلى الخارج ليسلم البيان إلى البعثة المستقرة في القاهرة ليعلن نبأ اندلاع الثورة من إذاعة صوت العرب حسب التاريخ المحدد، غير

¹ - محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص: 82 - 83.

² - محمد حربي، جبهة التحرير، مرجع سابق، ص: 110. وأيضا أنظر: فتحي الديب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل، القاهرة، 1984، ص: 36. وأيضا: عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص: 85.

أنه لم يتمكن من الوصول في الوقت المحدد وسلمه في اليوم الثاني من شهر
نوفمبر 1954، وأعلن عن الثورة في إذاعة صوت العرب من القاهرة.¹

¹ - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 148.

المحاضرة السابعة السياسة الفرنسية في الجزائر

بالنظر إلى وسائل السيطرة الاستعمارية وقيمة ما حققته السياسات الكثيرة والمتنوعة على أرض الجزائر، يمكننا تحديد طبيعة الوجود الفرنسي في الجزائر وتفسيرها بدرجة تكيف المؤسسات الاستعمارية وكذا الهجرات الأوروبية المتنامية مع واقع وثقافة الجزائريين، من جهة، ومتطلبات الاستعمار من جهة ثانية؛ وبعبارة أخرى، يبحث أصحاب القرار في السياسة الفرنسية عن إمكانية إيجاد حالة تعايش "مقبولة" بين العناصر الأوروبية والأهالي في إطار "هويتهم الجديدة". بيد أن مقاومة الجزائريين للاستعمار، في بداية الأمر وأشكال التمييز والتعسف، التي جعلت منهم موضوعا لمختلف أنواع الاستثناءات، في مراحل لاحقة، تجعلنا نميل إلى اعتماد فترات أساسية ثلاث كنتائج عامة لدراسة السياسة الاستعمارية في الجزائر وهي:

. مرحلة التنظيم: بين 1830 و 1900.

. مرحلة إشراك الأهالي: بين 1900 و 1956.

. مرحلة محاولة الدمج: بين 1956 واستقلال الجزائر.¹

وكما نلاحظ، فقد شكّل الإنسان الجزائري مقاما مشتركا للفترات الثلاث، وظل عائقا صلبا حال مرارًا دون نجاح الكثير من السياسات، إلى جانب عناصر أوروبية وعوامل سياسية واقتصادية وجغرافية، سنتحدث عنها في حينها. ولكي تحقق السلطات الاستعمارية حالة التعايش والانسجام تلك، عمدت تمشيا مع كل وضع جديد، إلى:

- تسخير كافة الإمكانيات العسكرية والرادعة للقضاء على كافة أشكال المقاومة؛ وقد بلغ مثلا عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر، عند إبرام معاهدة التافنة عام 1837، ثلث إجمالي أفراد الجيش الفرنسي.

¹- Claude Collot : Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale., Editions du CNRS (Paris) et OPU (Alger)., 1987., p.6-7

- إنشاء جهاز إداري ضخم وقوي يُفَرِّسُ بقايا المؤسسات المحلية تدريجيا إلى أن يأتي عليها ويعمل على إحكام سيطرته على كافة أمور البلاد والعباد.

- خلخلة بنية المجتمع الاجتماعية والثقافية (التاريخية) بواسطة ضرب الأساس المادي الذي تقوم عليه، أي الملكية الجماعية (القبائلية) لوسائل الإنتاج.

ومن هنا يمكننا أن نستنتج معنى ما كانت تتوخى الإدارة الاستعمارية تحقيقه من أهداف في ما يلي:

- إضفاء الصبغة القانونية على الاستعمار الفرنسي للجزائر مما يسمح بظهور مفاهيم جديدة متنوعة من نوع: "تبليغ الرسالة الحضارية للجزائريين" و"إعطاء الظاهرة الاستعمارية" بصفة عامة، والاستعمار الفرنسي بصفة خاصة، نوعا من الشرعية "المحلية والدولية".

- قبول الهجرات الأوروبية في الجزائر، والدعاية لقدوم المزيد منها ومنحها شتى الامتيازات، بل واعتبارها قانونيا هجرات فرنسية؛

- خلق تنمية رأسمالية أو مكملة لرأسمالية الوطن الأم (الميتروبول la mère patrie) عن طريق خلق مشاريع ومؤسسات إنتاجية وأسواق وتكوين وتجنيد أيدي عاملة محلية ... الخ.

- التنظيم الإداري بالجزائر:

استدعت ظروف الاحتلال الأولى؛ كالأزمات السياسية في فرنسا وتذبذب الآراء بشأن الجزائر وتطور المقاومة الشعبية واتخاذها أشكالا تنظيمية، كما هو الشأن في مقاومة الأمير عبد القادر وأحمد باي وبومعزة، وتاريخية بنية المجتمع الجزائري وغيرها، احتفاظ الإدارة الفرنسية ببعض عناصر التنظيمات والمؤسسات المحلية. وقد ظل الشعور بالانتصار على الجزائريين وبالنفوق الحضاري عليهم، يملئ على السياسيين الفرنسيين شتى توجهات سياستهم في الجزائر، خلال مرحلتي التنظيم والإشراك سالفتي الذكر، مما خَلَّف ثنائية سياسية وإدارية بصفة خاصة، تتحدد أساسا بالأحوال الشخصية، بين فئتي سكان الجزائر (المعمرين والأهالي).

وقد جاء مثلا قانون 1853-47 المؤرخ في 20 سبتمبر 1947، المعروف باسم قانون الجزائر العضوي، واضحا في شكله كحوصلة لرغبة الفرنسيين المثالية في

دمج المجتمعين، الجزائري والفرنسي، في مجتمع واحد، ولمحافظة غالبية الجزائريين على أحوالهم الشخصية، وأخيرا لتوجيهات الإدارة نحو اللامركزية، مما أعطى الجزائر-المستعمرة طابعا خاصا تبرزه الدوائر الاستعمارية عادة بانتماء الجزائر التاريخي والجغرافي لعالم المتوسط¹، وتجعل منه النصوص القانونية هوية إدارية وسطية، بين الولاية والدولة، تعكس مظهرين أساسيين:

أ - تشبث الفرنسيين بالجزائر²؛

ب - تحدد شكل وتعريف الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتميزه عن باقي أشكال الاستعمار الأخرى بواسطة تحويل الجزائر إلى مستوطنة أوروبية قبل أي اعتبار آخر.

الإدارة المركزية:

بين الأسابيع الأخيرة من حكم آل بوريون والجمهورية الخامسة³، إلى تاريخ استقلال الجزائر، عرف التنظيم السياسي والإدارة المركزية في الجزائر عدة وجوه عكست حالة نظام الحكم السائد في فرنسا وارتبط ببعض الحقوق السياسية. إلا أن أهم مؤسسات الإدارة المركزية في الجزائر كانت قد تأسست خلال مرحلة التنظيم، التي لم تتبع إبانها الجزائر وزارة البحرية أو المستعمرات وإنما كانت لها تشريعاتها التي حُصت بها، مثلما سيلي ذكر ذلك وفق المراحل التالية:

¹ - يبررون ذلك بتشابه مناخ الجزائر وتكوينها الجيولوجي وإنتاجها الزراعي بنظيره في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا ويقدم هجرات متوسطة إلى الجزائر طوال تاريخها مثل الفينيقيين والرومان والوندال والبيزنطيين والعرب والأتراك والفرنسيين، وعليه فالجزائر متوسطة في نظر هؤلاء قبل أن تكون إفريقية مثلا.

² - لم تشكل الجزائر أبدا مستعمرة ذا قيمة مماثلة لباقي مستعمرات فرنسا، ولذلك فعبارة "المستعمرات" في قاموس الفرنسيين لا تتضمن اسم الجزائر، كما أن حديث الفرنسيين عن مستعمراتهم يأتي دائما بهذه الصيغة: "الجزائر والمستعمرات"، ورغم منح مجلس الجزائر الكثير من السلطات التقريرية عام 1947، وذلك ما يعني المزيد من اللامركزية الإدارية، إلا أن الجزائر لم تشكل قط اتحادا فيدراليا مع فرنسا نتيجة لمحدودية ونسبية تلك اللامركزية.

³ - 1814-1830(عودة الملكية (restauration)؛ 1830-1848 (ملكية جويلية (Monarchie de juillet)؛ 1848-1851 (الجمهورية الثانية)؛ 1852-1870 (الإمبراطورية الثانية)؛ 1870-1944 (الجمهورية الثالثة)؛ 1944-1958 (الجمهورية الرابعة)؛ 1959-الآن (الجمهورية الخامسة).

1830-1870: مرحلة النظام العسكري: ومنها شغلت حملات إخضاع الجزائر عسكريا السنين السبعة والعشرين (27) الأولى، ولو أن احتلال الجزائر بحدودها السياسية عام 1962 لن يتم قبل بداية القرن العشرين؛

1870-1900: مرحلة النظام المدني: التي تكشف عن ملامح خبرة سياسية فرنسية، نتيجة الكثير من التجارب التي أجريت في الجزائر، حيث كانت سنة 1900 بمثابة محطة مطة على أهم مؤسسات الجزائر السياسية والإدارية المنجزة إلى ذلك التاريخ، لأن ما جاء بعد 1900 اتخذ طابع الاستقرار والإصلاح النسبيين. ولأن الاحتلال الفرنسي لم يشمل خلال السنوات الثلاث الأولى سوى بضع مدن وضواحيها، فإن اللجنة الحكومية La commission du gouvernement، التي أسسها ديورمون يوم 6 جويلية 1830، وكذا مكتب الحكومة Comité de gouvernement، الذي أنشأه خلفه كلوزيل في 16 أكتوبر 1830، لم يكونا سوى هيئتين لتسيير أمور جيش الاحتلال أينما حل أفرادها، أكثر من أي شيء آخر¹، مما يعكس حالة التريث وانتظار مستجدات باريس، أي حالة الاستقلال في اتخاذ التدابير اللازمة لكل وضع جديد تفرضه ظروف اتصال الفرنسيين بالجزائريين؛ ويجب انتظار تاريخ 22 جويلية 1834 لكي تؤخذ اقتراحات اللجنة الإفريقية، التي زارت الجزائر عام 1833²، بعين الاعتبار ويصدر الأمر، المعروف بميثاق الجزائر، الذي يضع قيادة الجيش والإدارة العليا "للممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا" تحت إمرة حاكم عام، شبيه من حيث تمتعه بصلاحيات واسعة بنائب الملك، يستمد سلطاته من وزارة الحرب. وقد وضّح الأمر الملكي المذكور الوضع الخاص بالجزائر وجعل تطبيق القوانين الفرنسية فيها أمرا استثنائيا، مما استوجب تسييرها بواسطة الأوامر الملكية، التي كانت تقدر باستمرار إلى مقر الحاكم العام، وسوف يستمر الأمر كذلك إلى غاية 1845،

¹ - على عكس اللجنة الحكومية، فقد بدأ الفصل بين الإدارة المدنية ونظيرتها العسكرية في مكتب الحكومة، والذي قسم إلى 3 إدارات للشؤون الداخلية والمالية والقضائية، وبداية من نهاية 1831، أصبحت أمور الجزائر تُسيّر بواسطة الأمين المدني وقائد قوات الاحتلال ومجلس الإدارة.

² - حول توصيات اللجنة الإفريقية أنظر أبو القاسم سعدالله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1982، الفصلين السادس والسابع.

العمالات والبلديات: صدر مرسوم ملكي في 15 أبريل 1845، تاريخ تقسيم الجزائر إلى منطقتين: مدنية يسود فيها القانون الفرنسي، وعسكرية يحتفظ فيها الأهالي ببعض مؤسساتهم التقليدية. وللتمييز بين ما هو مدني وما هو عسكري، أنشئ مجلس استشاري ومنصب مدير للشؤون المدنية لمساعدة الحاكم العام. وفي 4 مارس 1848، أصدرت الحكومة المؤقتة في باريس مرسوما يجعل من الجزائر جزءاً من الأراضي الفرنسية ويكشف عن نية السياسة الجديدة في تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائر.

وفعلاً فقد صدرت بين 16 أوت و 20 أكتوبر سلسلة قرارات، ألحقت بموجبها شؤون التعليم والدين والعدل والجمارك بالوزارات المعنية بها لمدة 10 سنوات، كما أكدت تلك الرغبة بواسطة دستور 4 نوفمبر 1848، الذي منح فرنسيو الجزائر حق التمثيل في المجلس الوطني وقسم الجزائر إلى ثلاث (3) ولايات بها مجالس عامة. وفي 24 جوان 1858، أستبدل منصب الحاكم العام بوزارة الجزائر والمستعمرات، التي لم تعمر أكثر من سنتين ونصف (ألغيت في 1860/11/24) ليعود النظام اللامركزي من جديد بحاكم عام واسع الصلاحيات، باستثناء شؤون التعليم والعدل، بداية من 1860/12/10.

يساعد الحاكم العام في هذه الأثناء مجلسين: المجلس الأعلى للحكومة، لدراسة الميزانية، والمجلس الاستشاري الذي كان بمثابة مجلس إدارة.

وعقب زيارته إلى الجزائر عام 1865، طرح نابليون الثالث Napoléon III فكرة المملكة العربية¹ Le Royaume arabe، الفكرة التي ظلت تراوده منذ 1852، حيث صرح في خطاب ألقاه في بوردو قائلاً: "لدينا قبالة مرسيليا مملكة واسعة تنتظر منا دمجها بفرنسا"؛ وفي رسالة إلى الحاكم العام بيليسيبي Pélissier (الذي حكم من 1860 إلى 1864)، نشرت عام 1863، كتب يقول: "ليست الجزائر بمستعمرة في حد ذاتها، بل مملكة عربية، وكالمعمرين، للأهالي أيضاً حق في حمايتي، أنا إمبراطور العرب والفرنسيين على حد سواء". لقد كان نابليون الثالث

¹ - تجسدت هذه الفكرة عملياً في سيناتوس-كونسولت 1863/4/22 Sénatus-consulte حول الملكية العقارية، وسيناتوس 1865/7/14 Sénatus-consulte حول قانون الجزائريين.

يعي جيدا حقيقة المشروع الفرنسي في الجزائر وكأنه أخذ بمقولة المؤرخ الفرنسي المشهور أليكسي دو طوكفيل Alexis de Tocqueville، التي كتبها عام 1847، ليقول لأصحاب القرار: "بالتأكيد فمستقبل سيطرتنا في الجزائر مرهون بطريقة تعاملنا مع الأهالي"، ومن ثمة فقد سعى إلى دمج المجتمعين، الأوروبي والأهلي، في مجتمع واحد وتحضيره تدريجيا، "تمشيا مع المستوى الحضاري للمسلمين"¹، لخلق مملكة، ربما ستنتمتع في يوم ما باستقلالها، "ومن يدر . مثلما نشرت له جريدة لومونيتور دو لالجيري Le Moniteur de l'Algérie عام 1865 . فقد يأتي اليوم الذي ينتج فيه إنصهار العرقين، العربي والفرنسي، فردية عظيمة كتلك التي جعلت منه [العربي] لقرون من الزمن، سيذا لشواطئ المتوسط الوسطى".

لم يكتب النجاح لمملكة نابليون العربية، نتيجة سعي المعمرين لتسريع الدمج دون مراعاة ظروف المسلمين، وإحلال النظام المدني محل النظام العسكري لكي تتحرر أيديهم فيتحصلون على المزيد من مواقع الاستيطان والاستثمار. وقد ازدادت حدة معارضة المستوطنين وبلغت حد رفض النظام الإمبراطوري برمته ومحاولة الانفصال عن فرنسا، عن طريق رفض الجنرال استرهازي Esterhazy، الذي عينته باريس عام 1870 لحكم الجزائر، ولما أحست باريس بالخطر، فإنها أعلنت عزمها على القضاء على محاولة المتطرفين هؤلاء وعيّنت رغما عنهم الجنرال لامون Lallemand كقائد للجيش ودو بوزوي De Bouzouet كمفوض للجمهورية الجديدة، غير أن رسالة المستوطنين بدأت تأتي بثمارها مع نهاية أكتوبر 1870، حين استبدل النظام العسكري بنظام مدني وتم تعيين "حاكم عام لولايات الجزائر الثلاث"، يستمد صلاحياته من وزير الداخلية، كما وسّعت رقعة المناطق المدنية بقرار صدر في 24 ديسمبر 1870، بيد أن نواة الإدارة المدنية هذه سرعان ما حُكمت برجل عسكري، عين في 29 مارس 1871، يجمع بين يديه كافة الصلاحيات المتعلقة بتسيير أمور البلاد، بما في ذلك صلاحية إعلان حالة الطوارئ بداية عام 1878.

¹ - ابو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، المرجع السابق، ص 11 - 42.

وفي 26 أوت 1881، صدر للمرة الثانية في تاريخ الجزائر المستعمرة، قرار يُلحق شؤون الدين والتعليم العام والقضاء والزراعة والأشغال العمومية والبريد والجمارك وأملاك الدولة والبحرية بالوزارات المعنية بها في باريس، ولم تبق للحاكم العام، الذي صار تابعا لوزارتي الداخلية والشؤون الدينية، سوى بعض الصلاحيات المفوضة له من حين لآخر والمتعلقة بالإدارة العامة والصحة العمومية وشؤون الشرطة وعمليات الاستيطان والدين الإسلامي؛ وباختصار، فقد كان مكلفا بتنفيذ ما تقرره شتى الوزارات بشأن الجزائر دون أن يكون له الحق في إيجاد الحلول، مباشرة ودون الرجوع إلى باريس، لبعض المشكلات التي يفرزها مثلا تنفيذ القرارات الباريسية. وقد فشل نظام الإلحاق هذا بسبب جهل الوزراء بحقيقة الأوضاع في الجزائر وبطء التسيير مما دفع بالحكومة إلى إغائه في 31 ديسمبر 1898 وإعادة الحاكم العام صلاحياته السابقة، باستثناء شؤون القضاء الفرنسي والتعليم والمالية والجمارك. وفي 23 أوت من السنة نفسها، أعيد تنظيم المجلس الأعلى المتكون من 60 عضوا، منهم 3 مسلمين . وأنشئت اللجان المالية كهيئة استشارية تساعد الحاكم العام بآرائها حول كل ما يتعلق بالضرائب والرسوم، وقد ضُمَّت 69 عضوا مقسمين على النحو الآتي:

1- اللجنة الفرنسية (1): 24 عضوا؛

2- اللجنة الفرنسية (2): 24 عضوا؛

3- اللجنة الأهلية: 21 عضوا مقسمين على فرقتين: أ- الفرقة العربية: 15

عضوا، منهم 9 في المنطقة المدنية، ب. الفرقة القبائلية: 6 أعضاء.

وباستثناء أعضاء المناطق العسكرية الستة (06)، الذين يعينهم الحاكم العام،

فإن باقي الأعضاء منتخبون من قبل نوعية السكان التي يمثلونها.

ومنذ الإلغاء الجزئي لنظام الإلحاق، أخذت سلطات الحاكم العام تتدعم

السنة تلو الأخرى إلى أن أصبح صاحب القرار (القرارات المدنية والعسكرية) في

مناطق الجنوب عام 1905، وبداية من 3 أكتوبر 1934 أصبح الولاة مسؤولين

عن إدارتهم أمامه مباشرة، كما أضحي يتحكم في قائدي الجيش والبحرية بموجب

مرسومي 1916/12/23 و 1918/6/5. ورغم حصول الجزائر على شخصيتها

المدينة واستقلالها المالي عام 1900، إلا أن نفقات الحرب والبحرية والمعاشات وضمانات السكك الحديدية، أي نفقات الولاء أو السيادة كما كانت تسمى آنذاك، ظلت تشكل جزءاً من ميزانية الوطن الأم. وفي 15/9/1945، صدر أمر ينشئ مؤقتاً المجلس المالي، الذي شكّل الأهالي 2/3 إجمالي أعضائه البالغ عددهم 37 عضواً، ولأن الانتخابات جرت في وقت (سبتمبر 1945) مُنع فيه كل من حزب أحباب البيان والحرية وحزب الشعب الجزائري، فقد حصد كبار الملاك الأهالي والقادة والتجار أغلبية أصوات الناخبين. وبموجب قانون 20/9/1947، تأسس المجلس الجزائري وضم 120 عضواً، منتخبين لمدة 6 سنوات ويتجدد نصفهم كلما انقضت نصف كل عهدة، منقسمين على هئتين انتخابيتين متساويتي الأعضاء ومختلفتين من حيث الأحوال الشخصية والقانون الذي ينتمي إليه أعضاء كل هيئة: حيث بلغ عدد الناخبين في الهيئة الأولى، عقب انتخابات أبريل 1948، 532000 شخصاً منهم 63000 مسلماً. وقد أقصي حملة الشهادات الدراسي "Certificats d'études" وقدماء تلاميذ الطور الثانوي الأول المسلمين بغرض ضمان سيطرة الأغلبية الأوروبية في المجلس وبلغ عدد الناخبين المسلمين في الهيئة الثانية 1.3 مليون شخص، وعليه فقد كان الوزن السياسي للهيئة الأولى أكبر بكثير من نظيره في الهيئة الثانية، وبلغ الأرقام يمثل عدد المندوبين (الأهالي والأوروبيين) المتساوي في المجلس فئتين متباينتين من السكان، أي 60 مندوباً أوروبياً لمليون مستوطن و60 مندوباً آخر (أهلياً هذه المرة) لثمانية ملايين مسلم. وبالرغم من كون تصويت الأغلبية البسيطة كافياً، الأمر الذي سمح للمندوبين الأوروبيين بعرقلة المشاريع المعروضة للتصويت والتي كانت في صالح المسلمين، إلا أن الإدارة عمدت إلى تزوير الانتخابات وسجن 32/59 من أعضاء الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عشية الاقتراع.

وبالنسبة لتمثيل "الجزائريين" في البرلمان ومجلس الشيوخ، فقد ارتفع عدد نواب الجزائر من نائبين عام 1871 إلى 3 عام 1875، أي نائب واحد لكل ولاية، ثم تضاعف العدد عام 1881 ووصل بموجب قانون 5 أكتوبر 1946 ثلاثون شخصاً، وبموجب قانوني 24/2/1875 و9/12/1884 مثّل ولايات الجزائر

الثلاث، ثلاثة (3) أعضاء في مجلس الشيوخ ثم 14 عضواً، بموجب قانون
1946/10/27. وكما هو الشأن في المجلس الجزائري، فقد جرى تقسيم الناخبين
على هيئتين، تنتخب كل واحدة منها شيوخها لوحدها.

الخاتمة:

والخلاصة التي يمكن أن نستخلصها من خلال هذه المحاضرات؛ أن الارهاصات الأولى للحركة الوطنية الجزائرية بدأت تظهر مع بداية القرن العشرين، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى بدأت تعرف حركة سياسية وأخرى فكرية؛ سياسية قادها الأمير خالد الجزائري" ففتحت الباب للجزائريين لكي يتشجعوا ويخوضوا غمار السياسة، للمطالبة بحقوقهم سوى أكان ذلك في الجزائر أو خارجها بين صفوف الجزائريين المهاجرين في فرنسا، فأسسوا جمعية نجم شمال افريقيا أو خليفاتها عند حلها سنة 1937 حزب الشعب الجزائري، بل تعدو ذلك إلى المطالبة باستقلال الجزائر، أو نشاطهم في الجزائر عبرت عنه اتحادية النواب الجزائريين.

أما الحركة الفكرية فقد قادها "ابن باديس" التي بدأت في المساجد في العشرينات وعبرت عن حالها الصحف التي أنشأها، فأينعت في الثلاثينات مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي خاضت صراعا حضاريا دافعت فيه عن جذور الأمة الجزائرية العربية الاسلامية الضاربة عبر التاريخ، وعن الدولة الجزائرية التي لم تكن وليدة الاحتلال كما روج المحتلون لها، وأعطت المفهوم الصحيح للدين الإسلامي الذي حاولوا بعض المشعوذين والطريقة إصاق الشوائب بعقيدته السمحاء.

أما مرحلة الحرب العالمية الثانية فكانت مرحلة عانى فيها الشعب الجزائري ويلات الحرب تحمل عبأها، فإنهم تعلموا منها كيف تهزم الدول الكبرى وتقهر، وتتصر فيها أخرى. كما غيرت أيضا بعض المفاهيم التي كانت قد ترسخت عند بعض النخبة الجزائرية بمغالطات الاستعمار، وغيروا من اسلوب كفاحهم ونهضوا نحو مطلب الاستقلال وتركوا الادماج واقتربوا من الوطنيين فشكّلوا جبهة لكنها لم تعمر طويلا، أما الاستعمار فقد عاد إلى جرائمه التي لطخت تاريخ الأرض التي اغتصبها منذ 1830 ودخله الشك في فقدانها بعد تجرع مرارة الإهانة والذل من الألمان، فقامت بمجازر في حق الجزائريين في مظاهرات سلمية في يوم الثامن ماي 1945.

أما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ وبعد المجازر التي ارتكبتها السلطات الفرنسية في حق الشعب الجزائري وما ترتب عنها من حالة سخط محليا ودوليا، حاولت بعدها التهدئة بإصدارها قانون خاص بالجزائر عام 1947، أما عن الجانب الجزائري فأعيد بناء الحركة الوطنية وعبدت الطريق نحو ثورة التحرير، ونضجت فيها الحركة الوطنية وأدرك فيها الجزائريون أن طريق الاستقلال بدأت تصاغ في ديباجة مطالبه وتتكروا لمطالب الإدماج، في الوقت الذي اقتنع فيها التيار الاستقلالي أن الكفاح المسلح هو الوسيلة واللغة الوحيدة، التي يفهم بها الاحتلال الفرنسي إصرار الشعوب عن الانعتاق، فأخذ يعد العدة لذلك حتى توج في النهاية بثورة من أعظم الثورات التي عرفها العالم في القرن العشرين.

وفي المحاضرة السابعة والأخيرة عدنا إلى السياسة الفرنسية في الجزائر منذ البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي في التنظيم الإداري للجزائر وإصدار القوانين والتشريعات لتسيير شؤون الجزائر حتى إلى بعد الحرب العالمية الثانية.

بيبلوغرافية المطبوعة

أ- الكتب باللغة العربية:

- 01- آثار ابن باديس، اعداد وتصنيف: عمار الطالبي، الطبعة الثالثة، الشركة الجزائرية لصاحبها عبد القادر بوراوو، الجزائر، 1997. الجزء الأول.
- 02- أجيرون (شارل رويبر)، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
- 03- الزيري (محمد العربي)، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984.
- 04- الزيري (محمد العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، الجزء الأول.
- 05- الزيري (محمد العربي)، في رحاب التاريخ والنوفمبريون الجدد، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014.
- 06- الخطيب (أحمد)، حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، الجزء الأول.
- 07- العقون (عبد الرحمان)، الكفاح القومي والسياسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، الجزء الثاني.
- 08- أموت (أوزكيريمللي)، نظريات القومية مقدمة نقدية، ترجمة: معين الإمام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013.
- 09- بن خدة (بن يوسف)، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 10- بوصفصاف (عبد الكريم)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931 - 1945)، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1981.
- 11- بوضياف (محمد)، التحضير لأول نوفمبر 1954، الطبعة الثانية، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.
- 12- بوعزيز (يحي)، ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
- 13- بوعزيز (يحي)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- 14- بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 15- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- 16- جوليان (شارل أندري)، افريقيا الشمالية تسير (القوميّات الإسلامية والسيادة الفرنسية)، ترجمة: المنجي سليم والطيب المهيري والصادق المقدم وفتحي زهير والحبیب الشطي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.
- 17- حربي (محمد)، الجزائر 1954 - 1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م، بيروت، لبنان، 1980.
- 18- حربي (محمد)، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
- 19- خيثر (عبد النور) وسعيد (مزيان) وبوقجاني (أحمد)، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1954)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- 20- الديب (فتحي)، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل، القاهرة، 1984.
- 21- زوزو (عبد الحميد)، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، الجزء الأول.
- 22- زروقة (عبد الرشيد)، جهاد عبد الحميد بن باديس ضد الاستعمار الفرنسي، دار الشهاب، بيروت، 1999.
- 23- سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2007، الأول والثاني.
- 24- سعد الله (أبو القاسم)، أفكار جامحة، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005.
- 25- سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 - 1930)، دار البصائر، الجزائر، 2007، الجزء الثاني والثالث.
- 26- سعد الله (أبو القاسم)، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر (1830 - 1962)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.
- 27- سعد الله (عمر)، المنظمات الغير الحكومية في الجزائر أثناء الاحتلال، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

- 28- قداش (محفوظ)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة: أحمد بن البار، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، الجزء الأول.
- 29- قداش (محفوظ)، صاري (جيلالي)، الجزائر صمود ومقاومات 1830 - 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012. - قنان (جمال)، دراسات في التاريخ المعاصر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، المجلد السادس.
- 30- قنان (جمال)، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، المجلد الرابع، والمجلد السادس.
- 31- قنانش (محمد)، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919 - 1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- 32- قنانش (محمد)، ، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
- 33- كشيدة (عيسى)، مهندسو الثورة، ترجمة: موسى اشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.
- 34- مطبقاني (مازن صلاح أحمد)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، بحث مقدم لقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب، 1984.
- 35- مناصرية (يوسف)، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميين (1919 - 1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- 36- مهساس (أحمد)، الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954)، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- 37- يوسف (محمد)، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة)، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002.
- 38- تابليت (علي)، فرحات عباس رجل دولة، الطبعة الثانية، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.

ب- الكتب باللغة الفرنسية:

- 1- Bernard (Augustin), Le Sahara française pendant la guerre, L'Afrique française (1920).
- 2- Claude(Collot) , Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale., Editions du CNRS (Paris) et OPU (Alger), 1987.

3- Stora (Benjamin), Dictionnaire Biographique de Militants Nationalistes Algériens (1926-1954), L'Harmattan, Paris, 1985.

ج- الجرائد والمجلات:

01- حباسي شاوش، ((مصطلحات ومفاهيم في الحركة الوطنية الجزائرية))، الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة يصدرها معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية المركز الجامعي الوادي، العدد الرابع، يونيو 2010.

02- محمد الطاهر عزوي، ((الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس))، مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزية للمنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد: 53، 1981.

03- يوسف منصورية، (القمع الدموي في 8 مايو 1945 ونتائجه السياسية والاجتماعية)، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية والمقاومة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، السنة الثانية، العدد: 2، ربيع 1995 الموافق ل 1415 هـ.

04- الشهاب، الجزء الأول، المجلد الثاني عشر، قسنطينة غرة محرم 1355 هـ أبريل 1936م. - الشهاب، مجلة اسلامية شهرية، الجزء الخامس، المجلد السابع، قسنطينة، غرة محرم 1350 هـ ماي 1931م.

05- المنار، (جريدة سياسية، ثقافية، دينية، حرة)، الجزائر، العدد: 14، 21 ربيع الثاني 1371 الموافق ل 19 جانفي 1952.

- المنار، العدد: 15، 6 جمادى الأولى 1371 الموافق 1 فيفري 1952.

د- المعاجم والقواميس:

01- القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004.

02- سعياف (أحمد)، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004.

03- الهيثم الأيوبي، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للنشر، الأردن، 2007، الجزء الثاني.

الفهرس:

الصفحة	عنوان المحاضرة	الرقم
01	- مقدمة:.....	01
11 - 02	- المحاضرة الأولى: جذور الحركة الوطنية الجزائرية	02
18 - 12	- المحاضرة الثانية: الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى(1918-1914)	03
44 - 19	- المحاضرة الثالثة: الجزائر خلال ما بين الحربين(1939-1919)	04
53 - 45	- المحاضرة الرابعة: الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية(1945-1939)	05
67 - 54	- المحاضرة الخامسة: الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية.....	06
79 - 68	- المحاضرة السادسة: التيار الاستقلالي ونشاطاته.....	07
88 - 80	- المحاضرة السابعة: السياسة الفرنسية في الجزائر.....	08
90 - 89	الخاتمة	09
94 - 91	- ببليوغرافية المطبوعة	10
95	- الفهرس.....	11